المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

العرب .. والازمة الاقتصادية العالمية

التحدي العربي للازمة الاقتصادية العالمية

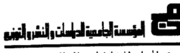
دكتور فؤاد مرسي





التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية

الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م



بيروت ـ الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام
هاتف : ٨٠٢٤٢٨ ـ ٨٠٢٤٠٧ ـ ٨٠٢٢٩٦
بيروت ـ المصيطبة ـ بناية طاهر هاتف : ٣٠١٠٣٠ ـ ٣١١٣١٠
ص . ب : ٦٣١١ / ١١٣ تلكس : LE ٢٠٦٦٥ ـ ٢٠٦٨٠ لبنان

العرب .. والازمة الاقتصادية العالمية

التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية

دكتور فؤاد مرسي

دار الشباب للنشر

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة

تصدير

إن الحلقة النقاشية التي ينظّمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت سنوياً تعد أحد أهم نشاطات المعهد . والهدف من عقدها هو دعوة الاقتصاديين العرب والمشتغلين بقضايا التخطيط والتنمية ، على اختلاف مدارسهم ومواقع عملهم ، للتحاور حول القضايا والمشكلات الاقتصادية الهامة في العالم العربي وتبادل المعرفة والخبرات الخاصة للتغلب عليها ، الأمر الذي يفيد في تطوير وإثراء المعرفة النظرية ، فضلاً عن تقييم وتطوير الخبرات التطبيقية . كما أن المعهد يقوم بطبع ونشر البحوث التي تقدّم في الحلقة، بهدف توفيرها للباحثين والمشتغلين بقضايا التنمية والتخطيط في الوطن العربي .

وعند اختيار موضوع الحلقة النقاشية لهذا العام ٨٤ / ١٩٨٥ ، راعينا في ذلك بعض الاعتبارات الهامة مثل :

١ ـ أن يكون الموضوع جديداً ، أي لم تتطرق إليه الحلقات النقاشية التي عقدها المعهد في السنوات السبع الماضية ، أو لم يطرح بالشكل الذي يستحق .

٢ ـ أن يكون الموضوع هاماً ، وذا طابع ملحّ ، ويهم كافة الدول العربية .

٣ ـ أن يكون الموضوع ذا بعد مستقبلي ، أي أن يكون طرح القضايا من منظور استشراف المستقبل واحتمالاته في ضوء الحرص على تحقيق التنمية العربية المستقلة وتدعيم آفاق العمل العربي المشترك .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، وقع اختيارنا هذا العام على موضوع هام ، هو : العرب . . . والأزمة الاقتصادية العالمية . إذ لا يخفى أن هناك أزمة عارمة تطحن الاقتصاد العالمي منذ بداية فترة السبعينات من هذا القرن . وقد عبّرت هذه الأزمة عن نفسها في العديد من القضايا والمشاكل . فهناك ركود واضح يطغى على معظم اقتصاديات الدول الرأسمالية ، وهناك التضخم وارتفاع معدلات البطالة ، وتفاقم

مشكلة البيئة وتلوثها ، وهناك أزمة الطاقة ، وانهيار نظام النقد الدولي وتعويم أسعار الصرف ، وعودة نزعة الحماية في العلاقات التجارية الدولية ، وهناك الخلافات بين مجموعة الدول النامية ومجموعة الدول الرأسمالية في مجال أسعار المواد الأولية (النفط وغيره) وهناك تزايد في الصراع والمنافسة بين أقطاب العالم الرأسمالي (الولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، اليابان) ، فضلاً عن تعاظم قوة الشركات المتعددة الجنسية ، وبروز مشكلات الغذاء على النطاق العالمي ، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية ، . . . الخ .

وهذه الأزمة العالمية ، لم تكن على صعيد الواقع فحسب ، بل كانت أيضاً على صعيد الفكر . إذ اتضح أن مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية (الكلاسيكية ، والنيوكلاسيكية ، والكينزية والنقدية) قد وقفت حائرة سواء في تفسير ما حدث ، أم في تقديم الحلول للمشاكل المعاصرة ، من هنا ثمة اجتهادات نظرية جديدة طرحت في السنوات الأخيرة ، تستحق المعرفة والتحليل والمناقشة .

وإذا كانت الأزمة الاقتصادية العالمية ، على صعيد الواقع والفكر ، قد اندلعت أساساً في الدول الرأسمالية المتقدمة ، إلا أن دول العالم الثالث ، ومن بينها الدول العربية بطبيعة الحال ، قد تأثرت بشكل قوي من جرّاء هذه الأزمة ، وأصبحت هذه الآثار تشكل قيوداً شديدة على حركة النمو والتنمية فيها ، بحكم الصلات والروابط الوثيقة التي تربطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي . وحتى الآن لا توجد دراسات كافية وعميقة توضّح لنا الآليات التي انتقلت بها تلك الأزمة إلى العالم الثالث ، والإمكانات المحتملة للخروج منها . ولما كان عالمنا العربي قد تأثر كثيراً بهذه الأزمة ، ونتج عن ذلك كثير من الصعوبات والمشاكل ، فإن الاقتصاديين العرب مطالبون بتحليل هذه الآثار ، وتقييمها ، ومعرفة الآفاق الممكنة للتغلب عليها على النحو الذي يخدم بناء المشروع الحضاري العربي .

وقد وجه المعهد العربي للتخطيط الدعوة لمجموعة مرموقة من الاقتصاديين والمفكرين العرب وكلفهم بكتابة بحوث فرعية تخدم الإطار العام لموضوع الحلقة النقاشية . وقد تفضل هؤلاء ، بالاستجابة إلى هذه الدعوة . وتمّ بالفعل دعوتهم لإلقاء هذه البحوث في مقرّ المعهد بالكويت ، وذلك في شكل محاضرات عامة ، اشترك فيها عدد كبير من الأساتذة والباحثين والمهتمين بشئون التنمية والتخطيط وقد بلغ عدد هذه المحاضرات عشرة .

وانطلاقاً من التقليد الذي سار عليه المعهد العربي للتخطيط في السنوات الماضية بنشر بحوث الحلقة النقاشية مع خلاصة بالمناقشات التي دارت حولها ، فإنه يقوم هذا العام بطبع ونشر هذه البحوث ، ولكن في ثوب جديد ، حيث سيصدر كل مجموعة بحوث مرتبطة ببحث فرعي في شكل كتاب مستقل . من هنا فإن الحصاد العلمي لبحوث الحلقة النقاشية الثامنة سوف تصدر تباعاً في ستة كتب ، تحمل الموضوعات الآتية ، التي دارت كلها حول محور : العرب . . . والأزمة الاقتصادية العالمية ، وهذه الكتب هي :

الكتاب الأول : الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة (مساهمة نحو فهم أفضل لها) للدكتور رمزي زكي .

الكتاب الثاني : النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي ، للدكتور علي أحمد عتيقة والدكتور رأفت شفيق بسادة .

الكتاب الثالث : نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، للدكتور عبد المنعم السيد علي والدكتور عبد الرحمن الحبيب .

الكتاب الرابع : حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية ، للدكتور عبد الله هدية ، والدكتور خالد محمد خالد ، والدكتور محمد السيد سعيد .

الكتاب الخامس : مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية ، للدكتور محمد علي الفرّا .

الكتاب السادس : التحدي العربي للأزمة ، للدكتور فؤاد مرسي .

وإني أنتهز هذه الفرصة لكي أوجّه الشكر للدكتور رمزي زكي ، منسّق الحلقة ، وللسادة المحاضرين الذين شاركوا في أعمال الحلقة النقاشية الثامنة ، ولكل من أسهم في إنجاحها ، سواء بالحضور أو بالمناقشة .

وفقنا الله جميعاً لخدمة أمّتنا العربية .

الكويت في ٢١ يونيو ١٩٨٥

مدير المعهد

عبد الله محمد علي

مقدّمة

تشكل المواجهة العربية للأزمة الاقتصادية العالمية بلا شك ملحمة تاريخية تُظهر مدى قدرة الأقطار العربية على التصدي لأسوأ ما تنتجه الرأسمالية من منتجات ـ ألا وهو الأزمة . غير أن هذه المواجهة لم تبلغ حتى الآن درجة التحدي التي كنا نرجوها . والسبب في ذلك مركب .

فمن جانب ، هناك فهم قاصر للأزمة الاقتصادية العالمية . هناك ميل لفهم هذه الأزمة على أنها مجرد أزمة دورية لا يلبث أن يعود بعدها الانتعاش ينشر النماء والرخاء في ربوع الكون كله بما فيها البلدان العربية التي لا تلبث أن تستعيد مكانتها المرموقة تحت أعطاف الاقتصاد الرأسمالي العالمي . هناك ميل لتبسيط الأزمة وتسطيح معالمها في انتظار أن يأتينا الانتعاش من خارج العالم العربي .

ومن جانب آخر فهناك فهم قاصر لما يمكن أن نسميه الأزمة في الاقتصاد العربي . هناك ميل لفهم هذه الأزمة على أنها مجرّد انعكاس للأزمة الاقتصادية العالمية . وبعد تحميل الرأسمالية العالمية مسؤولية الأزمة ، نستطيع أن نبرّىء ذمّتنا من مسؤولية كل الأخطاء التي انتابت التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية التي انطلقت في ظل حقبة النقط .

لذلك تشكل هذه الدراسة محاولة لمزيد من الفهم ، مزيد من الفهم للأزمة الاقتصادية العالمية ، ومزيد من الفهم للأزمة الاقتصادية العربية ، ومزيد من الفهم لأساليب مواجهة الأقطار العربية للأزمة . وبالتالي يبقى التحدي العربي للأزمة مطلباً قائماً .

د. فؤاد مرسي

القسم الأول

مزيد من الفهم للأزمة الاقتصادية العالمية

في خطابه الأخير أمام مجلس المحافظين للبنك الدولي وصنـدوق النقد الـدولي ، وبالدقة في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ ، أعلن ماكنمارا عن توقعاته المتشائمة فيما يتعلق بـالنمو الاقتصادي في الدول الصناعية . وكشف بالتالي عن « احتمالات فترة انكماشية مطوّلة في هذه الدول » . وبعد ثلاث سنوات طوال ، لكنها عجاف ، استطاع خلفه في رئاسة البنك الدولي ، كلاوزن ، أن يعلن وبالدقة في ٢٧ سبتمبر ١٩٨٣ أن ثمة « شواهد على أن أسوأ ركود عالمي منذ ركود الثلاثينات قد أخذ يقترب من نهايته » .

وبالفعل بدأت الدول الصناعية في عام ١٩٨٣ في الخروج من أسوأ ركود عـالمي منذ ركود الثلاثينات . وكانت الولايات المتحدة الأمـريكية أسبق الـدول الصناعيـة إلى استعادة الانتعاش ، فلم يبدأ مجموع الدول الصناعية يشاركها هذا الانتعاش إلا في عام ١٩٨٤ . وبذلك بدا عام ١٩٨٣ بوصفه عـاماً انتقـالياً من الـركود إلى الانتعـاش لكنه انتعاش مشكوك في أمـر استمراره طـويلاً . ومشكـوك أكثر في أمـر انتقالـه إلى البلدان النامية .

فالواقع أننا بصدد ظاهرة بالغـة التعقيد ، متعـددة الجوانب ، بعيـدة الآثار عـلى مجرى الاقتصاد العـالمي بأسـره . ولقد كـان لها انعكـاساتهـا حتى على اقتصـاد البلدان الإشتراكية ، ناهيك عن انعكاساتها على اقتصاد البلدان النامية وذلك نتيجة لاستخدام آليات محكمة لنقل الأزمة وأعبائها . ويكون من الأهمية بمكان أن نعرض في هذا القسم الأول من الدراسة للطبيعة المعقدة للأزمة ولجوانبها المتعددة وكذلـك لآليات نقلهـا إلى البلدان النامية ، وأخيراً لما يترتب على ذلـك كله من صعوبـات تقف في وجه استعـادة الانتعاش من جديد .

الطبيعة المعقدة للأزمة

سيظلّ تدهور معدل الربح هو السمة الجوهرية للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة[1] ، بوصفها أزمة دورية من أزمات الاقتصاد الرأسمالي . فقد ميّز الاقتصاديون بدقة بين التقلبات الطويلة المدى والتقلبات الدورية قصيرة المدى التي تصيب الاقتصاد الرأسمالي ، حيث تظهر الأولى الاتجاه العام الطويل المدى لحركة ذلك الاقتصاد ، بينما تعنى الثانية بالتقلبات الدورية من انتعاش إلى أزمة وركود فانتعاش جديد خلال فترة قصيرة تقلّ أو تزيد عن عشر سنوات . وبينما لم يكن مؤسسو المدرسة التقليدية ليشغلوا أنفسهم بأمر تلك التقلبات جميعاً ، وهم منشغلون بالكامل بأمر النموّ المتصاعد للاقتصاد الرأسمالي ، ومن ثم قالوا بتوازنه توازناً تلقائياً اعتماداً على نظرية سيه في المنافذ والأسواق - إنتبه مالتوس وسيسموندي ورود برتوس إلى ظاهرة عجز الطلب بوصفه سبباً لاختلال التوازن . وكشف ماركس عن الطبيعة الدورية والحتمية للتقلبات قصيرة المدى على أساس أن الاقتصاد الرأسمالي ينطوي على مجموعة من التناقضات بحيث أن القوى التي تعمل على التوازن تولد قوى عكسية تخلّ دورياً بهذا التوازن . وتأتي الأزمة تعبيراً عن هذا الاختلال وتمهيداً للتغلب عليه . فهي اختلال انتقالي .

وكما كشف ماركس عن الطبيعة الدورية والحتمية لأزمة الاقتصاد الرأسمالي ، فهناك أزمات تعد وتحصى ابتداء من عام ١٨١٥ ، فقد تنبأ أيضاً بالأزمة العامة للنظام الرأسمالي تعبيراً عن تعمّق تناقضاته وتفاقمها على نحو يهدد مصيره . ولقد دلّت التجربة التاريخية على أن النظام الرأسمالي تعرّض منذ انتصاره الكامل على النظام الإقطاعي لمواجهة مصيرية مرتين : قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى وقبل وأثناء الحرب العالمية الثانية .

وفيما بعدها ، وفي ظلّ تحول الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية ، تعدل مسار الأزمة الدورية للاقتصاد الرأسمالي . فقد تفتحت فرص جديدة لرأس المال الذي استعان بالثورة العلمية والتكنولوجية . ونما الاقتصاد الرأسمالي في الخمسينات والستينات من هذا القرن نمواً كبيراً بفضل تخصيص استثمارات متزايدة للصناعات الجديدة . وكان من شأن ذلك أن يساعد على التخفيف من حدة التناقضات في الاقتصاد الرأسمالي . غير أن النمو المطرد للقوى الانتاجية المتاحة ، والاتجاه المطرد أيضاً كتدويل الحياة الاقتصادية نتيجة لتخطي نمو القوى الانتاجية للحدود المحلية لكل

---

(١) رمزي زكي ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ١٩٨٤ .

دولة على حدة ، قد ولّدا قوى معاكسة تمثل قيداً على استمرار النمو الاقتصادي . وأصبحت مواجهة الأزمات الدورية تتطلب تخطيطاً شاملاً لتطوير مجموع القوى الانتاجية ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الملكية العامة . ولهذا صارت النظم الرأسمالية تلجأ من خلال الدول ومن خلال المنظمات الدولية المتزايدة ومن خلال الشركات العابرة للقوميات ، إلى السيطرة على مجالات كبيرة وضخمة من النشاط الاقتصادي وحجبها عن آليات السوق والقوى المسيطرة عليها ، بما يمكن من إخضاعها للإدارة العلمية الرشيدة . لكنه ترشيد جزئي لا يشمل الاقتصاد الرأسمالي بأكمله . إنه ترشيد يعتمد في الواقع على تدويل رأس المال لكن في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي نفسه .

ومعنى ذلك أن الأزمة العامة الثالثة للنظام الرأسمالي لم تنفجر بعد . فقد مضى حتى الآن أربعون عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية وقد لا تتاح الظروف قريباً لإشعال الحرب العالمية الثالثة ـ هذا بينما اشتعلت الحرب العالمية الثانية بعد عشرين عاماً فقط من نهاية الحرب العالمية الأولى . ومعنى ذلك بالدقة أن السمة الجوهرية للرأسمالية المعاصرة هي قدرتها الفائقة على التكيّف مع الأوضاع العالمية الراهنة . فالأزمة العامة للرأسمالية مستمرة في التعمّق منذ عشرات السنين ، من غير أن تنفجر بعد في صورة حرب أو غير حرب ، وعلى العكس فإن الرأسمالية تجدد قواها الانتاجية وتضاعف من كفاءتها الإنتاجية . من هنا تعمل حالياً مجموعة العوامل الهيكلية للركود الاقتصادي الطويل المدى ، وفي مقدمتها أزمة النظام النقدي وأزمة الطاقة والخامات ، وأزمة المال والإئتمان وأزمة الغذاء وتردّي كفاءة الدولة في إدارة الاقتصاد وأزمة التركيب النوعي لرأس المال . وتنعكس كلها في صورة بطالة هيكلية وعجز هيكلي في الموازنة العامة للدول وميل إلى زيادة معدل التضخم مع الركود . وهذه الأزمة الهيكلية هي نتيجة مباشرة في الواقع لحقيقة أن الرأسمالية المعاصرة ، القادرة على التكيّف مع أوضاع العالم الراهنة ، لا تستطيع التكيّف الكامل مع المستوى الجديد لتطوّر العلم والتكنولوجيا المتمثل في قدرتها على تجديد قواها الانتاجية .

إن تصاعد هذه الأزمة أو الأزمات الهيكلية هو الذي يجعل بعض الاقتصاديين يميلون لتحليل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة بوصفها أزمة هيكلية . وهي أزمة هيكلية يتمّ فيها تغيير شكل نمط التراكم الرأسمالي بالاعتماد على صناعات رائدة جديدة مثل الطاقة النووية وصناعات الفضاء واستغلال قاع المحيطات وصناعة المعلومات . وتنطوي الأزمة على اتجاه متزايد لتركز رأس المال وتعاظم دور الدولة في عملية التراكم واعادة

توزيع الصناعات في العالم . ونتيجة لارتفاع التركيب العضوي لرأس المال ، تتناقص معدلات الربح ويميل متوسط الربح للانخفاض . وتأتي الأزمة محصلة للميل الهيكلي لانخفاض معدلات الربح .

ويمثل هذا التحديد ، تدخل الأزمة العالمية الراهنة في إطار دورة من دورات كوندراتيف ، حيث ارتبطت كل دورة بموجة من التجديدات تغيّر من التركيب العضوي لرأس المال . فارتبطت الدورة الأولى بموجة النسيج والآلات البخارية ، وارتبطت الدورة الثانية بموجة السكك الحديدية والتعدين ، وارتبطت الثالثة بالسيارة والكهرباء والكيمياء ، أما الدورة الرابعة فقد ارتبطت بظهور النفط والطائرة . وها نحن الآن على أبواب الدورة الخامسة التي ترتبط بمعالجة المعلومات والآلات المبرمجة التي تعمل ذاتياً وتكنولوجيا الأحياء والوراثة والذرة[١] .

وعلى الرغم من أن سمير أمين لا يأخذ بمنطق دورات كوندراتيف إلا أنه يعتبر النظام الاقتصادي العالمي في أزمة هيكلية عميقة طويلة المدى مختلفة بالطبع عن الأزمة الدورية[٢] . ومعروف أنه يرى أن الرأسمالية الصناعية قد مرّت بموجات طويلة منذ بدايتها بحيث صادفت فترة رواج طويلة أولى امتدت من عام ١٨٤٨ إلى عام ١٨٧٣ تلتها فترة ركود طويلة خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي . ثم حلّت فترة رواج طويلة ناتجة عن التوسع الاستعماري ابتداء من عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩١٤ . ولقد تلتها أزمة طويلة استغرقت ثلاثين عاماً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ولقد أعقبتها مباشرة فترة الرواج الثالثة والأخيرة واستمرّت حتى أواخر الستينات . وابتداء من بداية السبعينات دخلت الرأسمالية في فترة الجزر الطويلة الراهنة حيث انخفض معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي في مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة من ٦,٢٪ في الستينات إلى ٣,٢٪ في السبعينات وحيث تدهور معدل الاستثمارات الإنتاجية من ٥,٦٪ إلى ١,٥٪ سنوياً بالنسبة لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

هكذا ينعقد الإجماع الآن على أنه منذ مطلع السبعينات والاقتصاد الرأسمالي العالمي يشهد أزمة عميقة ، أزمة انفجرت ثلاث مرات : مرة أولى في عام ١٩٧٠ /

---

(١) نادية رمسيس ، الأزمة الاقتصادية العالمية ، المظاهر والآثار واحتمالات المستقبل ، المنار ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٥ ، باريس .

(٢) سمير أمين ، طبيعة الأزمة العالمية الراهنة ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٤ ، القاهرة .

١٩٧١ ومرة ثانية في عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ ومرة ثالثة في عام ١٩٨٠ ولم تنحسر إلا في عام ١٩٨٤ . وتبدو طبيعة الأزمة الحالية المعقدة من حقيقة أن هذه الأزمة هي في واقع الأمر محصلة لثلاث أزمات متباينة من حيث طبيعتها لكنها متشابكة ومترابطة في أحداثها ، وهي الأزمة العامة للنظام الرأسمالي والأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي والأزمة الدورية المتكررة للإنتاج الرأسمالي . ومن شأن ذلك كله أن يجعل من الأزمة الاقتصادية الراهنة ظاهرة بالغة التعقيد .

الجوانب المتعددة للأزمة

في عشر سنوات هي عقد السبعينات من هذا القرن عرف الاقتصاد الرأسمالي ثلاث فترات ركود هي فترات ركود دوري للإنتاج مصحوب بميل واضح للتضخم مقترن بعديد من الأزمات الهيكلية . فقد صارت الأزمة العامة تنعكس في صورة أزمات هيكلية غدت مع التضخم عناصر دائمة في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر . وهي أزمات هيكلية أي قطاعية نوعية ، تضاعف من وقع الأزمة الدورية بالضرورة . لكنها ليست موضوع اهتمامنا هنا . ولذلك نركز على الجانبين الآخرين للأزمة الراهنة .

أ ـ الركود الدوري للإنتاج :

يظل الركود الدوري للإنتاج سمة جوهرية من سمات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة . كانوا يعتبرونها من قبل أزمة إفراط في الإنتاج . لكنها لم تعد تتميّز كما كان الحال في الماضي بهبوط عام في الإنتاج ، وإنما بوضع مستمر من عدم اليقين وعدم الاستقرار . ففترات التوسع والانتعاش تغدو أقصر . وظواهر الركود تصبح أكثر وأخطر . بعبارة أخرى فإن دنيا الأعمال تصبح لا تستقر على حال من القلق .

هكذا هبط المعدل الإجمالي لنمو الإنتاج الصناعي في البلدان الرأسمالية المتقدمة بنحو مرّتين في السبعينات بالمقارنة بعقد الستينات . وتؤكد الدراسات على أن النمو في هذه البلدان الصناعية لم يتّخذ إتجاهاً إيجابياً في الثمانينات إلا ابتداء من عام ١٩٨٣ بالمقارنة بالمعدل الذي تحقق في عام ١٩٨٢ وهو ـ ٢,٠٪ .

ولقد اتخذ الركود صفات الأزمة الشاملة محلياً بما انطوت عليه من ركود وبطالة وبما تناولته من إنتاج ونقد وإئتمان وتجارة خارجية ومدفوعات دولية ، على أرضية متأزمة من الأصل بفعل أزمة النقد الدولي وتفاقم تازمها بفعل أزمة الطاقة . ثم توالت الأزمات الهيكلية القطاعية الأخرى . وهي أزمة شاملة أيضاً على مستوى عالمي ، امتدت إلى العالم بأسره بنظاميه الرأسمالي والاشتراكي ، وبداخل النظام الرأسمالي فلقد امتدت من

القطاع المتقدم إلى القطاع المتخلف بلا صعوبة . وكـانت مسئولية الولايـات المتحدة الأمريكية عن تفجّـر الأزمة ونشرها عالمياً أمراً مسلماً به في كل مجـال ، بحيث أدت الى انتشار الأزمة تقريباً في جميع دول العالم الرأسمالي في وقت واحد .

وتبدو فترات الركود الدوري أقل حدّة وأقصر أمداً مما كانت فيها مضى . والواقع أنه بفضل رأسمالية الدولة الاحتكارية تزيد سرعة الإحلال والتجديد للمعدات ولكـل رأس المال الثابت . ويتم تجديد المعدات والآلات بسرعة ، بالاعتماد على تدخل الدولة وعلى حساب دافعي الضرائب . وتستخدم الاستثمارات عادة لتجـديد المعـدات وليس لبناء مصانع جديدة . فالطاقات الإنتاجية تعمل بأقل من المستوى مما يفضي إلى تقصير أمد الدورة الاقتصادية . وبفضل أساليب التشييد السريعة أصبحت المصانع تبنى وتبدأ الإنتاج بسرعة . وبفضل التقدم التكنولوجي السريع فإن معدات الإنتاج تصبـح باليـة بسرعة أيضاً . ولهذا تبدو تقلبات الدورة الاقتصادية قصيرة الأمد ، مما يجعل من الأزمة ظاهرة ممتدة ومطوّلة ، تحمل اتجاهاً ركودياً مزمناً .

لكن الأمر الذي بات يشغل في طبيعة الركود أنه أدى إلى ازدياد الطابع الطفيـلي للاقتصاد الرأسمالي بصفة عامة . إذ يسود في أوساط رجال الأعمال ميل واضح لتراكم رأس المال النقدي بالمقارنة برأس المال الإنتاجي . وتشجع على هذا الميل أوضاع أسعار الفائدة وتقلبـاتها المـذهلة . كذلـك تزداد المضـاربة عـلى الأراضي والعقارات والأسهم والعملات .

وقد لا تبدو طفيلية الاقتصاد الرأسمالي المعاصر كما تتبدى بصفة خاصة في أوضاع البطالة الحالية . فقد ارتفع متـوسط البطالـة في الولايـات المتحدة الأمـريكية مثـلاً من ٣,٩ ٪ في النصف الثاني من الستينات الى ٦,١ ٪ في النصف الأول من السبعينات وإلى ٦,٨٪ في النصف الثاني منها ، ثم إلى ٩ ٪ في أعوام ١٩٨١ / ١٩٨٣ . ووفقاً لحسابات وزارة العمل الأمريكية فإن هذه الأرقام تتضاعف مرة ونصف مرة سنوياً ، إذا ما أخذ في الاعتبار أيضاً أولئك الذين يسمون اليائسين من وجود العمـل وعدد من العمـال الذين نقلوا خلافاً لرغباتهم إلى يوم العمل غير الكامل .

ويكشف إضراب عمال المناجم البريطانية عن جانب آخر من جـوانب الظاهـرة الطفيلية . فعمال الفحم المضربون لمدة تقترب من العام يعملون في فرع إنتاج مؤمم هو استخراج الفحم . ومع أن التأميم في ظروف كثيرة من البلدان الرأسمالية يعتبر إجراء واجباً وإيجابياً ، فإن النزاع بين العمال والدولة قد كشف الجوهر الطفيلي للدولة التي تقوم

بدور المستأجر المباشر للقوة العاملة في مناجم الفحم .

وواضح في هذه الظروف أن إدارة رأسمالية الدولة الاحتكارية للاقتصاد الوطني تتضاءل مع الزمن مقدرتها ليس فقط على الإدارة الاقتصادية وإنما كذلك على تلافي الأزمات[1] ، وهو الأمر الذي يكشف عن أزمة المدرسة الكينزية وازدهار فكر مدرسة التحليل النقدي .

ب ـ الميل الواضح للتضخم :

وانخفاض معدل الربح هو السمة الجوهرية للأزمة الدورية ، باعتبار أن هناك فائضاً في رأس المال ويتضح ذلك بصفة خاصة في قطاع انتاج وسائل الإنتاج . وإذ تتمتع الرأسمالية المعاصرة بمقدرة أكبر على مواجهة أزماتها بأقل الخسائر الممكنة ، تسعى الاحتكارات لاستخدام سياسة رفع الأسعار بانتظام لزيادة معدلات الربح . ومن هنا فقدان آلية الأسعار لفاعليتها التقليدية في مواجهة الأزمة ، والقدرة على التحكم على نطاق كبير في حركة الأسعار بعيداً عن قوى السوق .

هكذا اصطحب الركود الدوري في السبعينات بميل واضح للتضخم . وساد بالتالي الركود التضخمي . بل وأصبح يشكل آلية جديدة لمجابهة وتصحيح ميل معدل الربح للانخفاض [2] .

لقد حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات جوهرية في الاقتصاد الدولي تمثلت في عمليات التنمية القومية واطراد الاتجاه نحو التدويل ومحاولة تنظيم أو ضبط الإختلال النقدي وظهور العملة أو العملات غير المنتمية لأي دولة . ومعروف أن الصناعة المحرّكة للتوسع الرأسمالي فيما بعد الحرب العالمية الثانية هي صناعات سلع الاستهلاك المعمرة . ومنذ أواسط الستينات واجه الاقتصاد الرأسمالي ظاهرة اتجاه المعدل العام للربح إلى الانخفاض والحاجة إلى المزيد من رأس المال للتجديد والإحلال ، مما يعني اتجاه التركيب العضوي لرأس المال لصالح رأس المال الثابت . ومن ثم صار الحل المواتي يتمثل في رفع الأسعار أي خفض القوة الشرائية للعملة للحفاظ على مستوى مرتفع للإنتاج .

كذلك فقد كان من شأن مجموع التطورات في أوضاع الاقتصاد الرأسمالي العالمي

---

(١) رمزي زكي ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، المرجع السابق .

(٢) فؤاد مرسي ، التضخم والتنمية في الوطن العربي ، بيروت ١٩٨٣ .

ازدياد أهمية قطاع التجارة والخدمات ، القطاع الثالث بالمقارنة بالقطاعين الأول والثاني . كذلك برزت أهمية قطاع البنوك والتأمينات . ولقد شجّع التدفق الحالي على توسع التجارة ، مما شجع على ظهور ما يسمى بالطلب الثالث بعد طلب كل من الرأسماليين والعمال ، حيث دخلت شرائح اجتماعية جديدة سوق الإستهلاك بقوة[1] .

وهكذا يستقر الآن أن التركيب الاحتكاري للاقتصاد الرأسمالي قد غيّر من قوانين وحركة الأسعار . فتأثير العوامل المرتبطة بالنمو غير المتكافىء لفروع الإنتاج المختلفة ودورية تكرار انتاج رأس المال لا بد وأن يؤدي في النهاية إلى الزيادة المطردة للأسعار وهي القاعدة التي تشكل في الغالب منطلقاً للتضخم . ومع السباق التقليدي بين الأسعار والأجور ، ومع مفعول الثورة العلمية والتكنولوجية التي دفعت الى تغيير التركيب العضوي لرأس المال في الاقتصاد الرأسمالي لصالح رأس المال الثابت ، فإن زيادة معدل تمركز رأس المال هي التي تشكل أرضية مواتية للاتجاهات التضخمية . وعندئذٍ فإن التضخم يستخدم كأداة للحفاظ على مستويات مرتفعة للأرباح بل ولمحاولة رفع معدل الربح بانتظام وليس فقط في أوقات الركود .

آليات نقل الأزمة

في خطابه الأخير الذي أشرنا إليه من قبل ، توقع ماكنمارا عودة أوضاع الركود للمرة الثالثة في مدى عشر سنوات . لكنه ازداد تشاؤ ماً حين عرض لأوضاع البلدان النامية فقال عنها : « لقد حدث تراجع في النمو الاقتصادي وتلاشت فرص العمل والكسب الجديدة في معظم الدول النامية . إن أنظمتها السياسية والاقتصادية أصبحت الآن معرّضة للإجهاد المضني » .

ففي إطار التدويل المطرد للحياة الاقتصادية وهيمنة الاحتكارات العابرة للقوميات واطراد تدويل رأس المال ، إزدادت البلدان الصناعية قدرة على نقل أعباء الأزمة الاقتصادية ـ بكافة أنواعها ـ إلى البلدان النامية . وعلى سبيل المثال ، فلقد تحوّلت التجارة الدولية إلى قيد على النمو في ابلدان النامية التي صارت تجد نفسها منذ نهاية الستينات أمام جدارين من العقبات : جدار خارجي يتشكل من الركود والبطالة والقيود الجمركية والحماية التجارية في البلدان الصناعية ، وجدار داخلي يتمثل في تعثر خطى التنمية والعجز عن رفع مستوى معيشة شعوبها . وبالطبع فإن ذلك صحيح باستثناء ما

---

(١) جوستاف ماران ، الأزمة العالمية وآثارها على العالم الثالث وخاصة على أمريكا اللاتينية ، المنار ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٥ ، باريس .

نسميه الحقبة النفطية في أغلب البلدان النامية المصدّرة للنفط .

في مطلع السبعينات بلغت البلدان الصناعية نهاية مرحلة اعتمد فيها التوسع الإقتصادي الرأسمالي على استيراد الطاقة الرخيصة من البلدان النامية . وصار عليها أن تعتمد على آليات جديدة أبرع من أجل أن تواصل سحب الفائض الاقتصادي من هذه البلدان ، وبحيث تضمن لنفسها الوصاية على نمط التصنيع والسيطرة على التجارة الدولية المقفلة والهيمنة التكنولوجية والمشاركة المالية[1] . ومن ثم تضاعفت أعباء أزمة التنمية في البلدان النامية بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية واستحكام حلقات التبعية الجديدة من حولها . وينذر عقد التنمية الثالث أن يكون أكثر فشلاً من سابقيه .

لقد انخفض الناتج الإجمالي للبلدان النامية في عام **١٩٨٣** لأول مرة منذ ما يزيد عن أربعين عاماً ، وحققت بعض البلدان النامية معدلات سلبية للنمو . وتوقفت مرحلة الإنتعاش في صناعة التشييد والبناء في البلدان المصدرة للنفط وتمّ إلغاء العديد من لمشروعات الجديدة والاستغناء عن جانب من العمالة المستوردة .

والقناة الأساسية لنقل الأزمة إلى البلدان النامية هي التجارة الخارجية مع الدول الرأسمالية[2] . إذ تدل النظرة الفاحصة لهذه التجارة على ميل واضح للتراجع منذ بداية الأزمة . ويبدو ذلك بصفة خاصة من تدهور نسب تبادل المواد الأولية وازدياد ضغوط الحماية وتعمّق الأزمة المالية والبطء في تدفق الإئتمان من البنوك التجارية الدولية إلى البلدان النامية . وكانت البلدان الصناعية قد قامت بالتحول في ظل الأزمة نحو الصناعات ذات الاتجاه للتدويل مثل الصناعات الإلكترونية التي تزايدت صادراتها بمعدل أسرع بنسبة مرتين إلى ثلاث مرّات من معدلات نمو الصادرات التقليدية .

وفي الواقع ، فلقد تقلّصلت مقدرة البلدان الصناعية في ظل الأزمة على الاستيراد من البلدان النامية ، ومن ثم تدهورت صادرات هذه البلدان الأخيرة ، وبخاصة البلدان النفطية منها . وهبطت أسعار المواد الأولية التي تصدرها في المتوسط بنسبة ٤٠ ٪ ، وكان أقصى ما وصلت إليه الأوبك هو حصر هبوط أسعار النفط في حدود ٢٠٪ . وكان الثمن

---

(١) يتحدث كلاوزن عما يسميه « حقبة جديدة من المشاركة بين البنك الدولي والبنوك التجارية العالمية لمساعدة اقتصاد البلدان النامية » .

A. W. Clausen, The World Bank and International Commercial Banks; partners for development. Vancouver, May 25, 1982, Washington.

(٢) محمد الدمشاوي ، مقدمة في نظرية النمو اللامتكافىء ، أسيوط ١٩٨٥ .

هو خفض صادرات النفط إلى النصف تقريباً . ومع ازدياد حاجة البلدان النامية للاستيراد ، وتمّ ذلك بأسعار مرتفعة نسبياً ، تأثرت جهود التنمية . وكانت معدلات نمو وارداتها لم تنخفض خلال أزمة منتصف السبعينات . وساعدت القروض من بلدان الأوبك على التخفيف من الضغوط الخارجية للحد من الاستيراد . أما هذه المرة فقد كان الانخفاض مصطحباً بالتغير في اتجاهات التجارة الدولية ، حيث صار العالم النامي يستوعب ما يزيد عن ربع صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة مقابل أقل من الخمس في بداية السبعينات . فقد ارتفعت صادراته اليها من ١٨ ٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٣٠ ٪ في عام ١٩٨٠ . وكان معنى ذلك أن أصبحت قدرة البلدان النامية على مواصلة الاستيراد بالمستوى المطلوب متوقفة على قدرتها على الاستدانة الخارجية . لا شك إذن أن أوضاع الركود المستورد قد ضاعفت من متاعب البلدان النامية . لكنه لا يمر يوم دون أن تتقدم البلدان الصناعية بمحاولة لفرض قيود على الاستيراد لديها ، فإنها جميعاً متفقة على إحياء النزعة الحمائية ومحاولة خلق مزايا نسبية لها في التجارة الدولية وبخاصة في مواجهة البلدان النامية . ويكفي أن نعلم أن نسبة ما تغطيه الحواجز التجارية ـ غير التعريفة الجمركية ـ من سوق الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية لا تقل عن ٢٠ ٪ .

ويمثل ارتفاع أسعار الفائدة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية قناة أخرى لنقل أعباء الأزمة إلى البلدان النامية . ولقد أدى ارتفاعها فعلاً إلى زيادة كبيرة في أعباء خدمة الديون الخارجية وتفاقم عجز موازين العمليات الجارية . ولأول مرة تجاوزت مدفوعات الفوائد عن القروض إجمالي الأقساط المدفوعة سداداً لها خلال عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ : ٤٢ مليار دولار في مقابل ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، ٥٧,٥ مليار دولار مقابل ٤٥ مليار دولار في عام ١٩٨١ . ومن ثم تحولت مشكلة الديون الخارجية إلى مشكلة عدم القدرة على السداد . وأصبحنا في ظل اطراد تدويل رأس المال نشهد عملية امتصاص ثروات البلدان النامية بواسطة آليات تدفق الأموال عبر البنوك والديون . ومع تزايد مديونيتها الخارجية ، أصبحت أغلبية القروض تتم من أجل خدمة القروض السابقة .

وثمة قناة ثالثة لنقل أعباء الأزمة وتتمثل في تدهور التدفقات المالية إلى البلدان النامية . لقد بلغت تدفقات الموارد المالية ١٠٤ مليار دولار في عام ١٩٨١ مقابل ٩٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ . وانخفضت المساعدات الرسمية إلى ٣٥,٥ مليار دولار في مقابل ٣٦,٤ مليار دولار ، بينما ارتفعت التدفقات غير التفضيلية من ٥٩ مليار دولار إلى ٦٨,٥ مليار دولار . فإذا ما قورنت بالتدفقات العكسية من البلدان النامية لسداد أقساط

الديون وفوائدهـا وهي ٨٢ مليار دولار في عـام ١٩٨٠ و ١٠٢,٥ مليار دولار في عـام ١٩٨١ ، وإذا أضيف إليها أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد بلغت ٢٤,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٠ و ٢٥,٦ مليار دولار في عام ١٩٨١ ، لأصبحت التدفقات العكسية في عام ١٩٨٠ تبلغ ١٠٦,٧ مليار دولار ، ولارتفعت في العام التالي الى ١٢٨,١ مليار دولار . وبذلك فهي تزيد بحوالى ١٠,٧ مليار دولار عن التـدفقات الإيجـابية في عـام ١٩٨٠ ، وبمبلغ ٢٤,١ مليـار دولار في عام ١٩٨١ . ومعنى ذلـك أن البلدان الناميـة صارت مصدراً صافياً لرأس المال ، وازدادت بالتالي حدة استنزاف مواردها . وانعكس ذلك في صورة العجز المالي والتضخم النقدي .

وتبقى القناة الرابعة والأخيرة وهي قناة التضخم النقدي . وبينـما ينقل التضخم من بلد رأسمالي متقدم إلى بلد رأسمالي متقدم آخر من خلال دورة الأعمال الدوليـة ، فإنه يصدر من مجموع البلدان الرأسمالية ـ وبخاصـة حسبما حـدث في السبعينات ـ إلى مجموع البلدان النامية من خلال حركة التجارة الدولية . فالدول الرأسمالية التي تسيطر على ٧٥٪ من التجارة العالمية تقوم بتصدير التضخم إلى البلدان النامية التي تتعامل معها في أكثر من ٨٠٪ من تجارتها الخارجية . ويتم ذلك من خلال قنوات التجارة الخارجيـة وبخاصة عن طريق الاستيراد . فهي تستورد الركود مثلما تستورد التضخم أيضاً . وهنا يتميز التأثير الخاص الذي تمارسه الأسعار القيادية ، أي أسعـار تلك السلع التي تتحدد أسعارها في الخارج طبقاً لأوضـاع السوق الـدولية . ويتم تصـدير التضخم إلى البلدان النامية هكذا عن طريق تصدير تلك السلع إليها ، خاصة وأن قطاع التجارة الخارجيـة يمثل فيها الجانب الأكبر من إجمالي الناتج القومي لديها .

ويتمثل تأثير التضخم على شروط التبادل بين المنتجات الأولية والسلع المصنوعة . أي أن التضخم مصحوب دائماً بهبوط في شروط التبادل بالخـامات والمنتجـات الأولية . ومن شأن استمرار التضخم مع استمرار تصاعد أسعار الفائدة على الديون الخارجية أن يفاقم من عجز موازين المدفوعات لدى الدول النامية غير النفطية . أما بـالنسبة للدول النفطية فإن التضخم يقتطع من عوائدها التي تتآكل باطراد .

وينتهي ذلك كله إلى عملية إعادة توزيع للدخل الدولي لصالح البلدان الرأسمالية وعلى رأسها الاحتكارات عابرة القوميات على حساب البلدان النامية في إطار التبادل غير المتكافىء بين الجانبين . ولا يمكن تفسير هذه العملية في ظل أوضاع الاستقلال السياسي للأغلبية الساحقة من البلدان النامية إلا باعتماد رأس المال الدولي على فئات محلية شديدة الإرتباط بالسوق العالمية ، وغالباً ما تكون ذات طبيعة طفيلية واضحة .

صعوبة استعادة الانتعاش

إذا كان ثمة إجماع على أن عام ١٩٨٣ كان عاماً انتقالياً من الركود إلى استعادة الانتعاش ، وأن عام ١٩٨٤ هو عام الإنتعاش ، فإن ثمة إجماعاً أيضاً على أن الإنتعاش الحالي يتميّز بطابع هشّ حتى الآن[1] . بل ويتوقعون أن يحل الركود سريعاً مرة أخرى في عام ١٩٨٥ ، وذلك بالنظر إلى استمرار معدلات البطالة في ارتفاع في البلدان الرأسمالية المتقدمة وتفاقم أوضاع مديونية بلدان أمريكا اللاتينية .

ومن قبل ، أبدى كالاوزن في خطابه إلى مجلس المحافظين في البنك العالمي بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٨٣ أن للانتعاش الاقتصادي ثلاثة أبعاد : السرعة والحجم والمدة . ولقد كان بطء عملية النهوض واستعادة النمو واضحاً منذ حدوثه حتى الآن . أما حجم الإنتعاش فإنه يقارن بحجم البطالة التي ارتفعت على مستوى البلدان الصناعية المتقدمة إلى ١٠ ٪ من العمالة . وأما مدته فقد تكون هذه المرة أدنى مدة له منذ بداية السبعينات .

لقد بدأت الدول الصناعية في عام ١٩٨٣ تخرج من أوضاع الركود . وبدأت في عام ١٩٨٤ أوضاع الانتعاش تدب فيها من جديد . غير أنه انتعاش مشكوك في أمر استمراره . فقد تمّ النهوض واستعادة النمو على أساس سياسات وضعت لكبح التضخم وعلى حساب ارتفاع معدلات البطالة . وكان ذلك يتم لأول مرة في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي . لقد تمّ الخروج من الركود بتوليفه من السياسات الانكماشية المالية والنقدية كان من شأنها كبح حدة التضخم ، وهي سياسات انكماش في وقت أزمة اقتصادية بالغة الحدة ، طبقت على عكس تعاليم المدرسة الكينزية . ومن هنا يمتدحون المدرسة النقدية . لقد كان ثمن الركود باهظاً ، إذ وصل متوسط معدل البطالة في العالم الصناعي إلى ٩٪ في النصف الثاني من عام ١٩٨٢ . ومع ذلك كان الخروج من أوضاع الركود لا يعني تحسناً في أوضاع البطالة المتردية . وفيما عدا اليابان فإن العالم الصناعي يواجه ميلاً طفيفاً إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى ١٠ ٪ .

لقد كان أحد الدروس الرئيسية التي تلقيناها خلال السبعينات أنه لا ينبغي قياس نجاح عملية التكييف الاقتصادي بمجرد معيار انخفاض عجز الحساب الجاري ، وإنما بمعيار ما يتحقق من نمو مؤكد خلال فترة المواءمة وما بعدها . ومثل هذا المعيار هو الجدير حقاً بالاعتبار . وإنما يمثل الصراع الحالي بين المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية تغيراً

---

(١) انظر بصفة خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام ١٩٨٤ .

خطيراً في الاقتصاد الرأسمالي . فالحل الوسط الذي تقدمه المدرسة الكينزية ، هذا الحل المبني على العلاقة بين زيادة النفقات العامة والمجتمع الاستهلاكي والانتاج الكبير وانخفاض أسعار الخامات والمنتجات الأولية قد انتهى جزئياً . ففي ظل إدارة الدولة الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة تضاءلت قدرتها على تلافي الأزمات . ومن ثم تصدت المدرسة النقدية لتغيير التضخم وتحميله المسئولية في صورة الحد من زيادة المعروض النقدي وتجميد أو تخفيض الأجور . فأخطر ما يهدد الاقتصاد الرأسمالي هو العجز في الموازنة العامة . ومن ثم تدعو المدرسة النقدية للعدول عن الوصفات التقليدية للمدرسة الكينزية من زيادة عجز الموازنة العامة في محاولة لزيادة الطلب الفعّال . وهي توجّه اهتمامها ، وبخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ثم في فرنسا ، إلى سياسات الاستثمار والدخول والضرائب على الشركات .

ومع ذلك ، فإنه ينبغي القول بأن المدرسة التقليدية الجديدة ، أو مدرسة شيكاغو التي يتزعمها فريدمان ، لم تعدل تماماً ، ولم تعدل معها الدوائر الحاكمة ، عن أساليب التنظيم التي تقترحها مدرسة كينز . فهم بحاجة إليها من أجل توسيع الاستهلاك العام والخاص . والدليل على ذلك هو ارتباط السياسات الانكماشية الحالية بسياسة زيادة الخطيرة في الإنفاق العسكري . فما زالت اعتبارات التوظف الكامل تتفق عندهم مع التسلح والتهديد بالحرب وتصعيد سباق التسلح من الأرض وأعماق البحار وعنان السماء إلى الكواكب في الفضاء . ولا شك أن ذلك يمثل استثمارات خيالية للسنوات القادمة . مما يشير إلى السطوة الهائلة التي بات يمثلها رأس المال الدولي ، وبخاصة رأس المال المالي والتمويلي ، في مواجهة رأس المال الوطني أو المتوطن بالداخل . وهي سطوة من شأنها إعادة تنظيم الاقتصاد الصناعي العالمي .

فإذا انتقلنا إلى ساحة البلدان النامية ، فإننا نلحظ أن الانتعاش لم يعرف طريقه بعد اليها . ولم تستجب التجارة الدولية بصفة خاصة - وهي محرك النمو كما يزعمون - لاستئناف النمو في البلدان الصناعية ، مثلما فعلت من قبل في فترات الانتعاش التي أعقبت الركود الاقتصادي بل وتشير التوقعات الراهنة إلى أن معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية لن تصل في الأجل المتوسط إلى المستويات التي حققتها في سنة الذروة ١٩٨٠[1] .

---

(١) التقرير السنوي للبنك الدولي ، ١٩٨٤ ، واشنطن .

جدول متوسط التغير السنوي
في نمو صادرات البلدان النامية

٪			
١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
٤,٧	,٤	١,٢	٤,١

المصدر : التقرير السنوي للبنك الدولي ، ١٩٨٤ .

ويستدعينا ذلك إلى التذكير بأن التقسيم الدولي للعمل لم يكن أبداً ولا يمكن أن يكون إلا نتاجاً تاريخياً لتطور الرأسمالية وبخاصة في القرن الماضي . وبفضل التطور الذي حققته بريطانيا العظمى خلال كل من مرحلة الرأسمالية التجارية فمرحلة الرأسمالية الصناعية ، استقر مبدأ أن زيادة الصادرات تؤدي إلى خلق طلب جديد . ومع زيادة الانتاج لمواجهة هذا الطلب الجديد تنخفض الأسعار مما يشجع على إنتاج سلع جديدة واستخدام تكنولوجيا جديدة . ومن ثم تتفتح فرص جديدة أمام الاستثمار . وبذلك ظهرت نظرية ترى في التجارة الخارجية محركاً للنمو الاقتصادي . وبالفعل خرجت البلدان الرأسمالية لغزو العالم سعياً وراء أسواق المواد الأولية وأسواق تصريف المنتجات الصناعية . وانطلق في ركابها رأس المال سعياً وراء معدل أكبر للأرباح . وبإدماج البلدان المتخلّفة في الاقتصاد الصناعي الجديد تمّ استنزاف مواردها الأولية في مقابل نوع من النمو المستورد تمثل في قيام قطاع حديث للتصدير . ونشأ بذلك نوع من تقسيم العمل الدولي : خامات مقابل مصنوعات . وقامت جيوب وجزر رأسمالية في محيط من التخلف .

إن التخلّف شأنه في ذلك شأن التقدم إنما يعكس نفسه في صورة السلع التي تكون موضوعاً للتبادل الدولي . وعدم تكافؤ التبادل الدولي هو في حقيقة الأمر عدم تكافؤ الإنتاج الدولي . وعدم التكافؤ إنما يقع أصلاً في مجال الإنتاج لا في مجال التبادل . ومن ثم لا تكفي المحاولات المختلفة لمواجهته في مجال التبادل وحده بل لا بد من رفع انتاجية العمل أصلاً . ولا يتم ذلك إلا بتغيير هيكل الانتاج وتشكيل السوق الداخلية . أعني في النهاية أن القضية بالنسبة للبلدان النامية ليست هي الجري وراء انتعاش هش مشكوك في استمراره وهو انتعاش مستورد على أي حال ، وإنما القضية هي قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملحّة .

القسم الثاني

المواجهة العربية للأزمة الاقتصادية العالمية

تأثر الاقتصاد العربي في مجموعه بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أدّت على المستوى الدولي إلى تقليص النمو الاقتصادي وانخفاض قيمة التجارة الدولية وزيادة حدة البطالة في الدول الصناعية ، مثلما أدّت إلى خلل كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية واضطراب أكبر في الأمور النقدية والمالية الدولية ، وخلقت قضية مستعصية هي قضية المديونية الخارجية للدول النامية . وعلى المستوى العربي ، فلقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الثابتة . وكان الانخفاض أساساً في قطاع النفط الذي أخذ يتقلّص استخراجه ، ثم بدأت أسعاره تنخفض منذ عام ١٩٨١ . وانعكس انخفاص حصيلة الصادرات النفطية على كل الدول العربية نفطية وغير نفطية وانخفضت أسعار معظم الصادرات غير النفطية . وتقلصت في النهاية حصيلة الصادرات العربية . وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في الواردات إلا أن فجوة الموارد اتسعت لدى جميع الدول العربية غير النفطية ، بحيث أصبحت في نهاية عام ١٩٨٢ تمثل عشرة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٠ في بعض الدول ، وتمثل ثلاثين ضعفاً في دول أخرى .

وما زال الاقتصاد العربي في مجموعه يعاني من استمرار أزمة تسويق النفط . ولقد كان لدى الدول النفطية الشجاعة الكافية لاتخاذ السياسات الضرورية لمواجهة الانخفاض الحاد في عوائد النفط وإيرادات الدولة . ولقد استطاعت بذلك أن تستخرج من بين الظروف الاقتصادية غير المواتية ظروفاً أخرى مواتية لمواصلة محاولاتها للتقدم . ولم تتأخر الدول غير النفطية هي الأخرى في التصدي لمواجهة فجوة الموارد التي حلّت بها . واتخذت جميعها لذلك منهجاً هو أدنى ما يكون إلى منهج المدرسة النقدية الغالبة الآن في الأقطار الصناعية المتقدمة .

ويشغل بالنا في هذا القسم الثاني من دراستنا أن نحدد بالدقة حقيقة أو طبيعة ما يسمى الأزمة في الاقتصاد العربي الحالي . فهل هي مجرد انعكاس للأزمة الإقتصادية العالمية أم هي انعكاس أو امتداد لأزمة التنمية الاقتصادية العربية في حقبة النفط التي آذنت بالمغيب ؟ ومن ثم فإن أساليب مواجهة الأزمة على المستوى العربي هل كانت كافية أم لم تكن ؟ وبعبارة أخرى ، فإننا بحاجة إلى الإلمام قدر الإمكان بالجهد الذي قامت به الدول العربية للتغلب على نقص مواردها المفاجىء ، كما نستخلص من تجربة الدول العربية في مواجهة الأزمة ذلك الاتجاه العام الذي يميّزها والذي يكشف بالتالي عن قصورها حتى الآن .

طبيعة الأزمة الاقتصادية العربية

لا شك في حقيقة تباطؤ النمو الاقتصادي للبلدان العربية منذ بداية الثمانينات . فلقد هبط من معدل بلغ ٤١,٧٪ في المتوسط سنوياً في النصف الأول من السبعينات إلى معدل بلغ ٢٣,١٪ في النصف الثاني منها . ثم انهار معدل النمو إلى ١,٢٪ سنوياً في الثمانينات من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٢[1] . وواضح من وقائع هذه السنوات الأخيرة أن أوضاع الركود في الاقتصاد العالمي قد أدت إلى تخفيض الطلب العالمي على النفط . وترتب على ذلك انخفاض إنتاج النفط العربي وتراجع أسعاره . وبالتالي ، فإن أي استعراض للمشاكل التي يعاني منها الإقتصاد العربي لا بد أن يطرح في المقدمة منها نقص عوائد النفط وارتفاع عجز الميزان التجاري والمزيد من الاقتراض من الخارج . ولا شك أن من بينها أيضاً تعثّر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية . لكن السؤال الهام هو التالي : هل هذه المظاهر هي مجرّد انعكاس للأزمة الاقتصادية العالمية أم هي إنعكاس أو امتداد لأزمة التنمية العربية أم هي انعكاس للأزمتين معاً ؟ وعلى سبيل المثال ، فلقد حدث انخفاض حاد في صادرات النفط العربية ، لكنه اصطحب بارتفاع في معدل نمو الواردات . ومن قبل حلّت الأزمة العالمية في مطلع السبعينات وتلتها أزمة منتصف السبعينات ، فلم يعرف الاقتصاد العربي من الأزمتين جوانبهما الركودية ، وإنما انتقلت إليه الضغوط التضخمية عبر تجارته الدولية مع البلدان الصناعية . فلقد بدأ العالم العربي بعد عام ١٩٧٣ تنمية انفجارية غطت على الأزمة الاقتصادية العالمية . وحتى نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات كان الاقتصاد العربي يتّصف رغم استمرار التضخم وارتفاع المديونية الخارجية بالتوسع الاقتصادي . ويكفي أن يكون حجم الاستثمارات

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤ .

قد تضاعف عدة مرات ، من ٦٢,٦ مليـار دولار في النصف الأول من السبعينات إلى ٢٨٩٦,٩ مليار دولار في النصف الثاني منها .

ويكشف الاختلاف في معدلات نمو الناتج المحلي في البلدان غير النفطية ـ بصفة خاصة ـ عن تباين درجات تعثّر التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١] . ففي غمار التنمية الإنفجارية ، وفي ظل الحقبة النفطية ، تراكمت المديونية الخارجية وتزايدت أعباء الدين الخارجي الناتجة عن ازدياد حجمه وظهر العجز في موازين المدفوعات مصحوباً بتراجـع معدل نمو الصادرات والتدهور المستمر في شروط التبادل التجاري . ولقد عانت من تأثير الضغوط التضخمية العالمية التي أدّت إلى انخفاض القيمة الحقيقية للصادرات العربية مع ارتفاع أسعار الواردات . ولا شك أن هناك عوامل محلية للتضخم في مقدمتها تدفقات الأموال والدخول العربيـة والاقتراض من النـظام المصرفي ومـا ترتب عليهما من ارتفاع معدلات نمو عرض النقود . ومع تراجع الانفاق الحكومي ومعدلات نمو السيولة المحلية الآن يتوقع أن ينخفض معدل التضخم[٢] .

لقد تعثرت التنميـة العربيـة في بلدان عربيـة كثيرة نتيجـة لنقص الموارد لتمـويل الاستثمار وضعف كفاءة استخدام المتاح منها وضعف الكوادر الفنيـة والإدارية القـادرة على إدارة التنمية ، أو نتيجة لاتباع نمط للتنمية يعتمد اعتماداً طاغياً على أسلوب التصنيع للتصدير في إطار الإندماج المتزايد في الاقتصاد الصناعي العالمي[٣] ، وكان لتعثر التنمية عواقب وخيمة لا تختلف كثيراً عن آثار الركود التضخمي الذي حرصت الدول الصناعية على نقل أعبائه الى البلدان النامية . وتحملت البلدان العربية نفطية وغير نفطية نصيبها البارز من تلك الأعباء .

وتزاحمت بالتالي على كاهل البلدان العربية أعبـاء الركـود التضخمي العالمي مـع أعبـاء تعثر التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة العربيـة . ولولا ذلـك ، ما كـان يكـون لتطورات سوق النفط العالمية تأثيرها المدمر الذي تركته في ربوع الاقتصاد العربي .

فلقد انطلقت الأزمة الراهنة للاقتصاد العربي من سوق النفط العالمي التي تحولت في مطلع الثمانينات من سوق للبائعين إلى سوق للمشترين . بل وبلغت حالة تقرب من

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٣ .

(٢) فؤاد مرسي ، التضخم والتنمية في الوطن العربي ، المرجع السابق .

(٣) فؤاد مرسي ، أزمة التنمية الاقتصادية العربية ، بغداد ١٩٧٩ .

الإنهيار[1] . فقد هبط معدل إنتاج النفط من ٣١,٧ مليون برميل في اليوم في الربع الثالث من عام ١٩٧٩ ليصل إلى ١٥,٦ و١٦,٧ مليون برميل يومياً خلال الربعين الأول والثاني من عام ١٩٨٣ على التوالي . وبلغت نسبة الانخفاض التراكمي ٤٧ ٪ .

وكان المنتجون الموجودون خارج منظمة الأوبك قد سعوا لخفض الأسعار بهدف الحفاظ على حصصهم في السوق الحرّة للنفط . فسارعت الأوبك بتحديد حصص للدول الأعضاء في مارس ١٩٨٢ . غير أن التفكك بدأ يعتري صفوف المنظمة نتيجة لعدم التزام أعضائها بقراراتها . وفي فبراير ١٩٨٣ هيمنت حالة نفسية تنبىء عن حرب أسعار بين المنتجين الأعضاء والمنتجين غير الأعضاء ، وحتى فيما بين الأعضاء أنفسهم . وبدأ الحديث عن انهيار هيكل أسعار الأوبك والتمهيد لعصر ما بعد الأوبك .

لقد تهددت مصداقية قرارات منظمة الأوبك عندما عانت معظم دولها من المشاكل المالية المتزايدة بالإضافة الى الضغوط المختلفة عليها لزيادة حجم صادراتها النفطية . وأرجعت كثير من الدول تقلّص حصصها في السوق لإلتزامها التام بأسعار البيع والحصص الرسمية . وكان وزراء نفط دول مجلس التعاون الخليجي قد اجتمعوا في سلالة بسلطنة عمان لدراسة وضع السوق وتدهور حصة منتجي الخليج العربي في التجارة العالمية للنفط . واستخدمت لذلك فكرة الرادع السعري إذ حذّرت بأن تخفيض السعر هو أحد الخيارات المفتوحة أمام الدول الأعضاء للحفاظ على حصصها في السوق . لكنه خيار لا يستطيعه إلا أولئك الأعضاء الذين ينتجون بأقل تكاليف للانتاج . وهم يمثلون الجزء الأكبر من احتياطي الأوبك وطاقتها الانتاجية

وفي مارس ١٩٨٣ تمّ الاتفاق في منظمة الأوبك على عقد صفقة شاملة تضمّ الأسعار والإنتاج . تمّ تخفيض الأسعار مع تدعيم الهيكل الجديد للأسعار بوضع حد أقصى للإنتاج هو ١٧,٥ مليون برميل في اليوم ، مع إعادة توزيعه بين الأعضاء . وقبلت السعودية لأول مرة القيام بدور المنتج الموازن في نطاق الحد الأقصى للإنتاج ، أي في حدود حصة تبلغ ٥ مليون برميل يومياً .

لقد شهدت بداية عام ١٩٨٣ استمرار الانخفاض في سعر النفط . ومن ثم قامت

---

(١) فاضل الجلبي ، تطورات سوق النفط عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، ملف المستقبلات العربية البديلة ، جامعة الأمم المتحدة ، القاهرة ١٩٨٤ .

المنظمة بتعديل السعر الرسمي من ٣٣ دولاراً إلى ٢٩ دولاراً للبرميل . وهكذا تمكّنت المنظمة من حصر انخفاض أسعار النفط في حدود ٢٠٪ . لكنه تمّ بتكلفة غالية هي تخفيض صادرات النفط إلى النصف .

وهنا يثور السؤال : ما هي عوامل تدني وانخفاض الطلب على النفط العربي ؟ لا شك أن الأزمة الاقتصادية العالمية أعني ركود الأعمال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية يأتي في مقدمة تلك العوامل . لكننا يجب أن نضيف إليه بقية العوامل التي ظلت تعمل طوال السبعينات ولا شأن لها بالأزمة مثل الإجراءات الجادة التي اتخذت للحفاظ على الطاقة في البلدان الصناعية ولترشيد الاستهلاك منها وبخاصة الضرائب المحلية التي فرضت على المنتجات النفطية وتزايد الاعتماد على مصادر نفطية خارج دول الأوبك وتكوين مخزون نفطي كبير في الدول الصناعية . وفي ظل هذه الأوضاع ، أليس من الأصح أن نقول أن الأزمة الاقتصادية العربية هي في الحقيقة أزمة تسويق للنفط ؟

في مدى خمسة أعوام فقط كان على الدول العربية أن تخفّض انتاجها من النفط من ٢٢,٢ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩ إلى ١١,٠ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٣ . وهو تطوّر كان ينبغي عليها أن تتوقعه منذ اليوم الأول لسيطرتها على سوق النفط في نهاية عام ١٩٧٣ . ففي عام ١٩٨٣ بالتحديد استعادت الدول الصناعية سيطرتها من جديد على السوق النفطية العالمية . واختفت الفوائض المالية في أغنى الدول العربية وبالذات في السعودية ودول الخليج . وكان عليها أن تعيد النظر في خطط التنمية الطموحة التي تنفّذها .

المعالم الأساسية للأزمة في الاقتصاد العربي

باعتبار أن الأزمة الإقتصادية العربية هي في صورتها المباشرة أزمة تسويق النفط في سوق عالمية تسيطر عليها الدول الصناعية ، تباطأت التنمية الإقتصادية العربية وهبطت معدلات النمو بشدة . وإذ آذنت الحقبة النفطية الآن بالمغيب ، تتغير معطيات الإقتصاد العربي حالياً بحدة واضحة . وعلى سبيل المثال ، فإن الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد العربي وهي التي ارتفعت من ٥٠ ٪ في عام ١٩٧٢ إلى ٦٧٪ في عام ١٩٧٥ قد تراجعت في عام ١٩٨٢ إلى ٦٣ ٪ ثم واصلت تراجعها في عام ١٩٨٣ لتصبح ٢٨ ٪ . كما انخفض فائض ميزان العمليات الجارية وتحول إلى عجز صاف .

تطوّر انتاج النفط العالمي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣

(الف برميل يومي)

الدولة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	التغير ٪ ٨٢ / ٨٣
الإمارات العربية المتحدة	١٨٢٩	١٧١٠	١٥٠٢	١٢١٥	١٠٩٠	١٠,٣ـ
دولة البحرين	٥١	٤٨	٤٦	٤٥	٤٢	٦,٧ـ
الجمهورية التونسية	١١٥	١١٦	١١٨	١٠٢	١٠٤	٢,٠
الجمهورية الجزائرية	١٢١٧	١٠٢٠	٧٩٨	٦٥٤	٦٤٠	٢,١ـ
المملكة العربية السعودية	٩٥٣٣	٩٩٠٠	٩٨٠٨	٦٤٦٧,٠٠	٤٩٢٠	٢٣,٩ـ
الجمهورية السورية	١٦٦	١٥٨	١٦٦	١٦٤	١٦٨	٢,٤
الجمهورية العراقية	٣٧٠٠	٢٦٤٦	٨٩٧	٩٩١	٩٢٠	٧,٢ـ
دولة قطر	٥٠٨	٤٧٢	٤١٥	٣٢١,٠٠	٢٨٠	١٢,٨ـ
دولة الكويت	٢٤٩٦	١٦٥٨	١١٣٠	٨٣١	١٠٨٠	٢٩,٨
الجماهيرية العربية الليبية	٢٠٩٢	١٨٢٧	١١٠٩	١١٠٣	١٠٤٠	٥,٧ـ
جمهورية مصر العربية	٤٩٧	٥٥٤	٥٧٨	٦٦٧	٧٦٠	١٣,٩
مجموعة أقطار الأوبك	٢٢٢٠٤	٢٠١٠٩	١٦٥٦٧	١٢,٥٦٠,٠	١١٠٤٤	١٢,١ـ
دول الأوبك غير العربية	٩٨٣٤	٧٦٤٤	٦٨٣٠	٧٣٤٤	٧٢٩٣	٠,٧ـ
مجموعة دول الأوبك	٣١٢٠٩	٢٦٨٧٧	٢٢٤٨٩	١٨٩٢٧	١٧٢٦٣	٨,٨ـ
دول خارج الأوبك	٣١٩٧٦	٣٢٨٦٣	٣٣٣٩٧	٣٦٨٣١	٣٧٨٧١	٢,٨
مجموع العالم	٦٣١٨٥	٥٩٧٤٠	٥٥٨٨٦	٥٥٧٥٨	٥٥١٣٤	١,١ـ

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٣ .

لقد بدأت الأزمة في قطاع النفط ، ولم تلبث أن انعكست بكامل وطأتها على الميزان الخارجي ، ثم أصابت الميزان المالي الداخلي ، وانعكست بشدة على قطاعات التشييد والمقاولات ، وتناولت العمالة وبخاصة العمالة الوافدة . وبالنتيجة فلقد هبطت معدلات النمو الاقتصادي . وازداد تعثر التنمية الشاملة .

أ - فإنه نتيجة لاستمرار انخفاض الطلب في أسواق النفط العالمية وعدم تمكن الدول غير النفطية من إصلاح الاختلالات التي تعاني منها ، حدث عجز عام في موازين المدفوعات العربية . وسجّل الموقف العام لموازين مدفوعات الدول النفطية في عام ١٩٨٢ عجزاً لأول مرة منذ أربع سنوات بلغ حوالى ٣ مليار دولار . لقد انخفضت صادرات هذه الدول في عام ١٩٨٢ بنسبة ١٦ ٪ بينما ارتفعت وارداتها بنسبة تزيد عن ١٤ ٪ . وترتب على ذلك أن انخفض الفائض العام في الموازين التجارية بنسبة ٤٤٪ تبلغ ٥٨ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . أما الموازين الجارية للدول النفطية فقد سجّلت لأول مرة منذ سنوات عجزاً كبيراً . في عام ١٩٨٠ كان هناك فائض قياسي بلغ ٩٣ مليار دولار ، لكنه انخفض إلى ٥٦,٥ مليار دولار في عام ١٩٨١ . وتحوّل إلى عجز بلغ ١,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . أما في الدول غير النفطية فقد انخفضت تدفقات التحويلات المالية بصورة ملحوظة ، وسجل انسياب رؤوس الأموال انخفاضاً[1] . وبذلك انخفض فائض ميزان العمليات الجارية وتحوّل إلى عجز صاف بالنسبة لكل الدول العربية نفطية كانت أم غير نفطية . وهكذا لأول مرة منذ السبعينات تصبح المجموعة العربية النفطية مدينة للخارج . اختفى فائض ميزان مدفوعاتها في عام ١٩٨٢ لأول مرة وسجّل عجزاً بلغ ٣ مليار دولار بعد تسجيله فائضاً قياسياً بلغ أكثر من ٣٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ . أما الدول غير النفطية فقد استمر تدهور موازين مدفوعاتها في عام ١٩٨٢ للعام الثاني على التوالي .

وفي عام ١٩٨٣ انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنسبة ٢٥ ٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٢ . وبلغ عجز الميزان الجاري للدول النفطية ٢٣ مليار دولار في عام ١٩٨٣ . ويتوقع أن يكون ١٣ مليار دولار في عام ١٩٨٤ .

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤ .

ب ـ على الرغم من تراجع إنتاج وأسعار النفط ، وتراجع أسعار المواد الأولية غير النفطية بنسبة ٧,٧٪ للسلع الغذائية ونسبة ٧,١٪ للسلع الزراعية الأولية ، فإن أسعار السلع المصنعة قد ارتفعت بحوالى ٥٪ . ومع ذلك واصلت الواردات نموها بمعدلات تفوق معدلات نمو الصادرات لكنها أقل من مثيلاتها في السبعينات نتيجة للسياسة الانكماشية التي اتبعت وتواضع معدلات النمو في كثير من الدول العربية وخاصة الدول النفطية . لقد بلغت نسبة نموها ٣,٢٪ في عام ١٩٨٢ بالمقارنة بنسبة ١٠,٨٪ في عام ١٩٨١ ومعدل سنوي متوسط بلغ ٢٢,٥٪ خلال النصف الثاني من السبعينات . وبلغت النسبة ٣٪ في عام ١٩٨٣[١] .

ولقد ترتب على ذلك ارتفاع نسبة عجز فجوة الموارد الى الناتج الإجمالي .

جـ ـ ونتيجة لذلك زاد الاعتماد على الاقتراض من الخارج . في نهاية عام ١٩٨١ كان الدين العام الخارجي للأقطار العربية يبلغ ٥٢ مليار دولار . أي ثلاثة أمثال ونصف ما كان عليه في نهاية عام ١٩٧٥ . وفي نهاية عام ١٩٨٢ بلغ حجم الدين الخارجي ٥٤,٨ مليار دولار بارتفاع نسبة ٤,٢٪ عن السنة السابقة . وبلغت خدمة الدين في نهاية عام ١٩٨٢ حوالى ٩ مليار دولار بارتفاع نسبة ٤,٨٪ . وفي نهاية عام ١٩٨٣ بلغت المديونية الخارجية نحو ١٠٠ مليار دولار ، وبلغت خدمتها ١٠ مليار دولار .

إن هذه المديونية هي الحصيلة التراكمية لالتجاء الدول العربية إلى أسلوب الاقتراض من الخارج . وهي تشير إلى الفجوة التمويلية الناجمة عن عدم كفاية التمويل المحلي . كما تدل على عجز الدول العربية عن إصلاح اقتصادها على نحو يمكن موازين مدفوعاتها من تحمل أعباء ديونها وتوفير التمويل اللازم لها[٢] .

وهنا نسجّل ظاهرة تعرّض العديد من العملات العربية للتقلب الملحوظ منذ بداية الثمانينات في أسعار صرفها مقابل الدولار .

د ـ على الرغم من اتباع سياسات انكماشية قامت على أساس الحد من الانفاق وبخاصة الانفاق العام ، فقد استمر الإستهلاك النهائي في النمو . وعلى الرغم من إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي ، فقد كان من شأن توجيه الموارد النفطية لتمويل الاستثمار

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، في عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٤ .

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤

ورفع مستوى الإستهلاك الخاص والعام على السواء تسارع الزيادة في الاستهلاك بدرجة كبيرة في البلدان النفطية . ولا شك أن هذه الزيادة قد تأثرت بالضغوط التضخمية الخارجية من خلال ارتفاع أسعار معظم الواردات ، مما أفضى في النهاية إلى الزيادة السريعة في الإنفاق الاستهلاكي غير الرشيد .

من هنا شهدت الموازنات العامة لدى بعض الدول النفطية الكبرى ، مثلها مثل البلدان غير النفطية ، عجزاً في الإيرادات وتخفيضاً حاداً في النفقات . وغلب العجز على أغلب الموازنات العامة في عام ١٩٨٣ . أما الدول غير النفطية فهي في حالة عجز دائم طوال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ .

ونتيجة للتطورات السابقة تباطأت التنمية العربية ، وهبطت معدلات النمو الإقتصادي بشدة ، فانخفض معدل إجمالي الناتج القومي منذ بداية الثمانينات ليبلغ ١,٢٪ سنوياً من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٢ . أما الناتج المحلي الإجمالي فبلغ معدله ١,٦٪ في المتوسط . ويتوقع انخفاضه مرة أخرى بنسبة ٥,٥٪ في عام ١٩٨٣ . وكان اجمالي الناتج القومي يبلغ ٤٢٢ مليار دولار في عام ١٩٨٢ ، أي ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٧٥ ، وكان إجمالي الناتج المحلي ينمو بمعدل يبلغ ٤٠٪ من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٥ ، وأصبح ٢١,٨٪ من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٠ .

والواقع أن معدلات النمو قد تفاوتت في كل البلدان النامية من مجموعة البلدان النفطية إلى مجموعة البلدان غير النفطية ، وفي داخل كل مجموعة من بلد إلى آخر . فالناتج القومي الإجمالي لمجموعة الدول المصدرة للنفط قد سجّل نمواً حقيقياً بلغ على سبيل المثال ١٢,٦٪ في عام ١٩٧٦ . وقد حافظ على معدلات نموه حتى عام ١٩٧٩ ثم بدأ يتناقص بمعدلات متزايدة اعتباراً من عام ١٩٨٠ حتى بلغ النقص ٤,٨٪ في عام ١٩٨٢ . أما في الدول غير النفطية ، وباستبعاد الصين ، فقد تراجع معدل النمو من ٦,٣٪ في عام ١٩٧٨ إلى ١,٤٪ في عام ١٩٨٢[1] .

وكذلك يتفاوت الوضع من بلد عربي إلى بلد عربي آخر ، وكانت دولة الإمارات أكثر الدول العربية تأثراً بصدمة تدني العوائد النفطية ، إذ بلغت نسبة الهبوط فيها ٤,٥٪ في عام ١٩٨١ ثم ١٧,٩٪ في عام ١٩٨٢ و ٢٠٪ في عام ١٩٨٣ . وإنما ساد البلدان

(١) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ، القاهرة .

العربية وضع متقارب ، وعلى الرغم من الثورة الخضراء التي غطت صحراء السعودية بفضل الدعم الحكومي المكثّف ، فلقد اشتدت أزمة الزراعة العربية ونمت السلع الزراعية الرئيسية بمعدل ٢,٤٪ سنوياً فيما بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٢ بينما بلغ نمو الطلب عليها نسبة ٣,٦٪ في المتوسط سنوياً . ولم تزد مساهمة الصناعة التحويلية في الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٣ عن ٨,٣٪ . وعندما تبين الجميع عدم وجود حماية كافية للصناعة الحالية ، أدرك الجميع أن التعاون في مجال الصناعة أمر لا مفرّ منه .

السياسات القطرية لمواجهة الأزمة

ولا شك أن سنوات الأزمة كانت مناسبة تاريخية لالتفات الأقطار العربية إلى مشاكلها الاقتصادية سواء كانت انعكاساً للأزمة الاقتصادية العالمية أو امتداداً لأزمة التنمية الشاملة المحلية . ولذلك يبدو من الضروري أن نلمّ بأهم ما أقدمت عليه الأقطار العربية من سياسات لمواجهة الأزمة . وباعتبار أن الأزمة الراهنة هي في ظاهرها على الأقل أزمة تسويق للنفط ، فإننا نفضل أن نبدأ بالدول العربية النفطية وأن نفرد للسعودية من بينها مكاناً أول . أليست تهيمن بوضعها النفطي المتميز على قرارات منظمة الأوبك ؟

أ ـ في السعودية :

للمرة الأولى في تاريخ السعودية الحديث أصيبت موازنتها العامة بالعجز . إذ انخفضت إيراداتها العامة من الذروة التي بلغتها عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ وكانت ١٠٨ مليار دولار حينذاك إلى حوالى ٦٥ مليار دولار في عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ ، وحققت عجزاً يقترب من ١٠ مليار دولار (٣٥ مليار ريال سعودي)[1] . واستمر العجز في السنة المالية ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ، التي تقدر إيراداتها بحوالى ٢١٤ مليار ريال (٦٠,١ مليار دولار) بينما تصل نفقاتها إلى حوالى ٢٦٠ مليار ريال (٧٣,٠ مليار دولار) . وبذلك يبلغ العجز المالي نحو ١٢,٩ مليار دولار[2] . أما على مستوى الأعمال الخاصة ، فلقد أفلست أو طلبت النجدة من الإفلاس ١٤٠٠ شركة سعودية على مدى ١٨ شهراً امتدت

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤ .

(٢) Euromoney, November 1984

طـوال عام ١٩٨٣ والنصف الأول من عـام ١٩٨٤ [١]. وكان قـطاع التشييد هـو أكثر القطاعات تأثراً بتراجع الأعمال .

لقد ظلت الإيرادات الحكومية من النفط هي العنصـر الرئيسي في الايـرادات ، بحيث أنها مثلث في الخـطة الخمسيـة الأولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) ٨٩,٦ ٪ من إجمـالي مواردها ، وكانت تمثل ٨٩.٢٪ من موارد الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) . ثم تعثرت الأحوال في الخطة الخمسية الثالثة التي قامت منذ البداية عـلى أساس تنـويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد الكبير عـلى قطاع النفط . وفي عـام ١٩٨٢ إنخفض انتاج النفط إلى ٦,٤٨ مليار برميل يومياً . وانخفضت إيراداته الى ٥٥,٥ مليار دولار . والتزمت السعودية داخل منظمة الأوبك بألا يتجاوز انتاجها لعام ١٩٨٣ معدل ٥ مليون برميل يومياً . ثم خفضته في العام نفسه إلى ٤,٣٢ مليون برميل في اليـوم . وتراجعت عوائد النفط في عام ١٩٨٣ إلى ٤٣ مليار دولار . وفي أغسـطس ١٩٨٤ ، أعلن الملك فهد أن إنتاج النفط سوف ينزل إلى نحو ٤ مليون برميل في اليوم [٢] .

ونتيجة لتخفيض انتاج وأسعار النفط ، فإن معدل النمو الحقيقي في القطاعات غير النفطية أصبح يقدّر بما يتراوح بـين ٧و٨ ٪ في العام المـالي ١٩٨٢ / ١٩٨٣ . وهبطت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى الثلث مقـابل ٤٥٪ للقـطاع الخاص و ٢٢٪ للقطاع العام [٣] .

في بلد كالسعودية ، تعداده سبعة ملايين نسمة تقديراً ، وفيه سبع جامعات وكان يحقق أكبر عائد نفطي خلال حقبة النفط ، ونجح في مضاعفة متوسط الـدخل الحقيقي للفرد من الخطة الخمسية الأولى إلى الخطة الخمسية الثالثة ، فإن قـطاعات الإستهـلاك والتشييد والاسكان تظل هي المجالات الأسـاسية لاستثمـارات القطاع الخـاص ، على الرغم من رعاية الدولة لسياسة الحرية الاقتصادية لرأس المال وعلى الرغم من النمو الهائل الذي حققه القطاع الخاص . وإزاء شيوع النزعات الاستهلاكية ، فما زالت التجارة هي النشاط الأكثر جاذبية لرأس المال . لكن ما زالت الحياة التجـارية محصـورة بأيـد قليلة وأغلبها بأيدي الشخصيات الكبيرة .

---

(١) المصدر السابق الذكر .

(٢) The Banker, December 1984

(٣) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٦ ، العدد الرابع ١٩٨٣ .

لذلك ما زالت مسؤولية الدولة عن النمو الإقتصادي هي المسؤولة الأولى . ولقد ركّـزت الخطة الخمسية الثالثة على إحلال السعوديين محل الأجانب إلى أقصى حد ممكن. كما ركزت على إقامة المشروعات ذات التركـز الرأسمـالي الذي يؤدي إلى ربط مصـادر العمالة ورأس المال في السعودية . ولذلك أقامت الصناعات البتروكيماوية والصناعات التي تخدم السوق المحلية بهدف إحلال الواردات . كما أقامت معامل تكـرير للنفط يتم تصدير ٦٠٪ من منتجاتها . وعلى الرغم من السماح للبنوك الأجنبية بالتـواجد ، فلقـد صارت السعودية تتطلب في السبعينات مشاركة سعودية لا تقل عن ٦٠ ٪ من رأسمـال البنوك القائمة .

وكما صارت السعودية مكتفية ذاتياً في الحديد والصلب ، أصبحت تكتفي ذاتياً في جزء هام من المـواد الغذائيـة : في الدجـاج ومنتجات الألبـان والخضروات والأسمـاك والقمح . فقد صارت تنتج نحو ١,٣ مليون طن من القمح سنوياً نتيجة لاستثمارات كثيفة وضعت في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة . لكن تكلفة القمح السعـودي تصل إلى خمسة أمثال التكلفة العالمية .

على هذا النحو فإن السياسة التي أقرّتها السعودية لمواجهة الأزمة الناشئة في تسويق النفط قد قامت على مبدأين متكاملين هما : التخفيف من آثار الركود العالمي والاحتفاظ بقوة الحركة داخل الاقتصاد السعودي .

واعتمدت في تنفيذ هذه السياسة على أداتها المالية وهي الموازنـة العامـة للدولة . وطبقاً لتقرير مؤسسة النقد العربي السعودي عن سنة ١٩٨٣ وهـو يعالـج السنة المـالية ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ، فإنه على الرغم من هبوط الإنفاق الحكومي ، فإن التـدفق النقدي الصافي من خلال ذلك الانفاق الحكومي كان يمثل ٩٥,٧٪ من تدفقات السيولة الاجمالية في الاقتصاد . أما الباقي فقد وجهته البنوك التجارية إلى القطاع الخاص .

واستناداً إلى هذه القـوة الحاسمـة الموجـودة بيدي الـدولة ، أخـذت السعوديـة بأسلوب الميزانية العامة ذات العجز المخطط . وعمدت إلى معالجة نقص الموارد بإعـادة تقدير عقود التوريد والمقاولة وإعادة توزيع المشروعات الكبرى الى مشروعات صغيرة .

في عام ١٩٨٢ تراجع الانفاق الحكومي إلى ٢٢٢ مليار ريال بدلاً من ٢٦٠ مليار ريال . وفي الميزانية التي تبدأ في أبريل ١٩٨٣ ، تقرّر وجود عجـز في حدود ١٠ مليـار دولار . وفي آخر ميزانية تبدأ في أبريل ١٩٨٤ ، أقرّت بزيادة الانفاق المحـلي إلى ٢٦٠ مليار ريال ، مما يعني عجزاً قدره ١٤ مليار دولار . وهنا نشير إلى تزايد معدلات الانفاق

على الدفاع من جرّاء حرب الخليج ، حيث ارتفعت الميزانية العسكرية في عام ١٩٨٣ إلى ١٥٠ مليار ريال . في الوقت نفسه ، استمر الحرص على السير بخطى محسوبة في تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة . بل ولقد تأسست شركة قابضة مملوكة للدولة هي الشركة السعودية للصناعات الأساسية ،وهي الطرف الرئيسي عن الحكومة العامل مع الشركات الأجنبية في الصناعات البتروكيماوية والصناعات الثقيلة الأخرى ، في ينبع وجبيل على البحر الأحمر والخليج . ولقد طرحت مليوني سهم منها ٢٠٠ ألف سهماً لأهل الخليج أنفسهم ، أي من غير السعودية . ولقد غطيت الأسهم فوراً في السعودية مما يدلّ على ضخامة الأموال الخاملة[١] .

في عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣ ، نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٢و٧٪ . وبينما هبط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع الحكومي بمعدل ١و١٪ ، فإن القطاع الخاص غير النفطي قد سجّل نمواً بلغ ٢و١١٪ مع هبوط في نصيب قطاع التشييد بنسبة ٦,٢٪ . من هنا يمثل القطاع الخاص الآن حوالى ٥٥٪ من الاقتصاد السعودي ، أما القطاع الحكومي فيمثل ٤٥٪ يوجد ٩٠٪ منها في قطاع النفط .

ويجب الإعتراف بأن عملية التنمية التي قادتها الدولة تتطلب إعادة تقييم شاملة . وبينما يسلّم الجميع بأن عملية بناء الهياكل الأساسية قد اقتربت من النهاية ، فإن ثمة مشروعات حديثة استغرقت استثمارات كبيرة في أصول ثابتة بلا عائد . وعلى الرغم من الحرص على تشجيع القطاع الخاص ، حيث نزلت الدولة مثلاً بالمقدم المدفوع في المقاولات من ٢٠٪ إلى ١٠٪ وهو المعدل الدولي ، فإن الخطة تتضمن تخفيضاً في نشاط التشييد والمقاولات . وقد أصبح الكوريون من أهم المقاولين في السعودية . وهناك مكانة متزايدة للمقاولين الأتراك ، ولهم حجم تعامل كبير وبخاصة في التشييد . وقد حصل الكوريون في السنوات العشر الماضية على عقود تبلغ قيمتها ٢٥ مليار دولار . وفي السنوات الثلاث الأخيرة حصل الأتراك على عقود تبلغ ٦,٥ مليار دولار . في عام ١٩٧٩ كان بالسعودية ١٠ آلاف عامل تركي ، أصبحوا ١٢٩ ألفاً في ١٩٨٤ . وتوجد بالسعودية حوالى ١٠٩ شركة تركية . ولقد أصبحت السعودية ثالث أكبر شريك في التجارة الخارجية لتركيا .

لقد قلنا أن السعودية وضعت لنفسها سياسة تتلخص في استيعاب الأزمة عن طريق التخفيف من حدة آثار الركود العالمي مع الحفاظ على قوة الدفع في الاقتصاد

---

(١) The Banker, December 1984.

لسعودي . وقلنا انها اعتمدت على الموازنة العامة ، وبخاصة فيما يتعلق بجانب الانفاق ، بحيث أقرّت أسلوب التمويل بالعجز المخطط . لكنها بدلاً من أن تلجأ [للجهاز المصرفي طلباً لمزيد من الإصدار النقدي ، فإنها اعتمدت على السحب من احتياطياتها الخارجية المتمثلة في الأصول الأجنبية وبخاصة تلك الأصول الأمريكية والأصول الأوروبية الموجودة في لندن . وبالطبع فلقد كان عليها أن تلجأ] في ذلك إلى مؤسسة النقد العربي السعودي التي تلعب دور المصرف المركزي هناك .

وتسيطر هذه المؤسسة على أكبر تركّز لرأس المال في العالم كله ، إذ يبلغ نحو ١٤٠ مليار دولار ، وهو أكبر من احتياطيات الولايات المتحدة أو اليابان وألمانيا الغربية مجتمعة[1] ـ وتعتبر المؤسسة السعودية أكبر حاملةسندات للحكومة الأمريكية وأكبر مستثمر في الأوراق المالية الأمريكية وأكبر مقرض لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . لكن جزءاً منها لا يعطى فائدة .

توزيع الأصول الأجنبية ذات الفائدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

نوع العملة	مليار دولار	
	١٩٨٣	١٩٨٤
بالدولار الأمريكي	٧٦,٥	٥٦,٥
بالمارك الألماني	١١,٩	١١,٥
بالين الياباني	١٢,٢	١١,٥
بالعملات الأخرى	١٣,٦	١٢,٥
بحقوق السحب الخاصة	٤,٠	٨,٥
المجموع	١١٧,٢	١٠٠,٥

المصدر : Institutional Investor, November 1984.

وهكذا بلغ حجم الأصول الأجنبية التي تدر فائدة ذروته في أبريل ١٩٨٣ ، حيث كان حوالى ١١٨ مليار دولار ثلثاها في أصول دولارية ـ ثم أصبح ١٠٠ مليار دولار في

(١) Institutional Investor , November 1984.

أغسطس ١٩٨٤ . وهذا الإنخفاض الذي يقدّر بحوالى ٥٪ قد نشأ عن عجز الموازنة العامة السعودية ، هذا العجز الذي أخذ يستنزف السيولة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي ويجبرها على بيع بعض أصولها الدولارية . في ميزانية الدولة لعام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ قامت الدولة بسحب أكثر من ١٠ مليار دولار من الأصول الأجنبية . وفي آخر ميزانية بدأت في أبريل ١٩٨٤ أقرّت الدولة بزيادة في الانفاق المحلي مما يعني سحب مبلغ آخر يصل إلى ١٤ مليار دولار من الأصول الدولارية .

إن العجز الشديد المخطط في الموازنة العامة يؤدي إلى السحب على الأصول الأجنبية . ويعني هذا السحب تحولاً جوهرياً في أسلوب إدارة العملة في السعودية . ومعروف أن السعودية كانت قد تحوّلت في عام ١٩٧٥ من الدولار الى سلة متعددة العملات لتقييم الريال . وكانت قد قررت على الرغم من ذلك في عام ١٩٧٩ أن عقود القطاع الحكومي التي تزيد قيمتها عن ٣٠٠ مليون ريال سعودي (نحو ٨٠ مليون دولار) ينبغي أن تحرر بالدولار بدلاً من الريال ، مما أدى إلى إيجاد طلب يومي كبير داخل السعودية على الدولار الأمريكي . ومن ثم تعرض الريال لتقلبات سوق الصرف العالمية ، وتعرّض المقاولون للخسارة . ومع تصفية جزء من الأصول الدولارية ، أقدمت السعودية على تخفيض قيمة الريال عدة مرات ، سبع مرات منها في عام ١٩٨٤ . وقد بلغ معدل التبادل مع الدولار الآن ٣,٥٨ ريالاً .

وينبغي أن نذكر في النهاية أن احتياطيات السعودية في الخارج تغل عوائد كبيرة ، بلغت على سبيل المثال ١٣ مليار دولار في عام ١٩٨٣ ، بمعدل يبلغ أكثر من ١٠ ٪ سنوياً . ومع انخفاض أسعار الفائدة على الودائع في أمريكا بشكل طفيف ، ومن أجل رفع درجة السيولة ، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإعادة تعريف الغطاء النقدي بحيث أصبح يضم أذون خزانة أمريكية مما أدى إلى تحرير حوالى ١١ مليار دولار من الودائع للسحب عليها .

ب ـ في الأقطار النفطية الأخرى :

كانت الأزمة شديدة الوقع على **الإمارات العربية المتحدة** . فلقد هبط الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢ لأول مرة منذ عام ١٩٧٨ ، فأصبح ٢٩,٦ مليار دولار . وفي عام ١٩٨٣ لم ترتفع الأصول المصرفية التجارية إلا بنسبة ٣ ٪ فقط ، مما يعكس في الواقع هبوط مجمل الأعمال نتيجة لهبوط أسعار النفط ونقص انتاجه ، وكانت النسبة تصل من قبل إلى ٢٠٪ في عام ١٩٨٠ و ٢٩,٥٪ في عام ١٩٨١ و١٥ ٪ في عام

١٩٨٢[1] . وهكذا أصاب العجز الموازنة العامة للدولة ابتداء من عام ١٩٨٢ . وارتفع العجز من ٨٨٦,٩ مليون دولار في ذلك العام إلى ١٥٠٣,٩ مليون دولار في العام التالي ، بعد أن انخفض انتاج النفط من ١٨٠٠ مليون برميل في عام ١٩٧٩ إلى ١١٠٠ مليون برميل في عام ١٩٨٣ بنسبة إنخفاض تبلغ ٣٩ ٪ ، وبعد أن انخفض سعره في نفس الوقت من ٣٤ دولاراً للبرميل إلى ٢٩ دولاراً . وقد واجهت دولة الإمارات عجز الموازنة العامة بسياسة ضغط الانفاق العام مع المحافظة على مستوى معيّن من النمو الاقتصادي . واتبعت في ذلك أسلوباً يشبه الأسلوب السعودي في محاولة لاجتذاب الإستثمارات والحد من خروج الأموال .

وفي عام ١٩٨٣ سجّلت الموازنة العامة للدولة في البحرين عجزاً بلغ ٤٧ مليون دينار (١٢٤ مليون دولار) لأول مرة منذ سنوات . فقد بلغت الإيرادات ٤٨٥ مليون دينار والنفقات ٥٣٢ مليون دينار . والبحرين دولة متنوعة الموارد ، يمثل النفط فيها ٧٥ ٪ من إيرادات الدولة ، لكن ٢٥٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي[2] . ويصل معدل النمو الحقيقي فيها إلى ٥٪ أو ٦٪ مع معدل للتضخم يبلغ من ٢٪ إلى ٣٪ .

وكان هبوط إيرادات الدولة في عام ١٩٨٣ بنسبة ٦٪ عن السنة السابقة مدعاة لتدخل الدولة . فعوّضت آثار الانكماش في السوق النفطية العالمية جزئياً بالدخول غير النفطية والدعم العربي القومي . وأصدرت الحكومة لمواجهة عجز الموازنة العامة سندات حكومية قيمتها ٧٩,٥ مليون دولار بسعر فائدة ثابت ٩٪ ولقد لقيت قبولاً سريعاً في السوق . في الوقت نفسه ، ومع الهبوط المفاجىء في الدخل الوطني ، أجبرت الدولة على إضافة سنتين للخطة الثلاثية ١٩٨٢ / ١٩٨٥ والسعي لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط .

وأخيراً ، وهو الأهم ، فإنه مع توقع نضوب النفط خلال العقدين القادمين ، فإن الدولة تسعى لأن تغلب الصناعة على تكوين الدخل الوطني اعتماداً على قيام صناعات مشتركة مع بلدان الخليج مثل الألومنيوم والحديد والصلب والكبريت والبتروكيماويات وهناك خطط لإصلاح الأراضي بين البحرين وقطر . وهناك اهتمام مستمر بالسوق المالية النشطة في البحرين ، وحرص من جانب رأس المال المصرفي العالمي على البقاء وتوسيع أعماله فيها ، فليست البحرين في النهاية سوى قناة مالية بين المال العربي والسوق المالية

---

(١) John Wilson, Greater discipline in the UAE, The Banker, December 1984.

(٢) Euromoney, September 1984.

العالمية . ويبدو أن ذلك كان وراء ظاهرة ارتفاع معدل نمو السيولة في البحرين .

ويبدو في الأفق تحسين مبكّر في الأوضاع الاقتصادية البحرينية ولقد سجّلت ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٣ بلغت نسبته ١٢٪ [١].

والجزائر من البلدان العربية النفطية التي بادرت منذ مطلع الثمانينات إلى تصحيح أوضاعها الإقتصادية . ومن ثم فهي البلد الذي يكشف بجلاء عن التقاء الأزمة الإقتصادية العالمية وأزمة تسويق النفط بأزمة التنمية المحلية . ولقد انتهت السبعينات والإقتصاد الجزائري مثقل بمديونية خارجية متزايدة وعجز كبير في الموازنة العامة بلغ ٣٥١٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ .

ومنذ ذلك الحين ، بادرت الجزائر بتنفيذ برنامج تصحيحي تضمن إصلاحات هيكلية ، مثل إلغاء المركزية لصالح التجمعات الاقليمية للصناعة والتجارة وإعادة بناء الهياكل المادية وتوفير حوافز إئتمانية ومالية للقطاع الخاص الزراعي وقطاع الصناعات الصغيرة . لكن كان في مقدمتها تنويع قطاع النفط على غرار الكويت والسعودية للتقليل من تعرّض الجزائر لتقلبات سوق النفط ، فقد كانت المنتجات النفطية تمثل ٩٨٪ من الصادرات . ولقد تضمن البرنامج التصحيحي أيضاً تحولاً واضحاً نحو القطاع الخاص ، إذ قررت الدولة تحويل بعض مشروعاتها العامة الكبرى إلى مشروعات صغرى مملوكة ملكية خاصة [٢]. وانعكس البرنامج التصحيحي بصفة خاصة على خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨٥ / ١٩٨٩ . التي ركّزت على أهمية التنمية الزراعية للحد من استيراد المنتجات الغذائية وتمثّل ٣٠٪ من احتياجات البلاد .

ولقد نجحت الجزائر في تحقيق توازن الميزانية العامة منذ عام ١٩٨١ وفي تقليص المديونية الخارجية . وفي عام ١٩٨٤ كان معدل النمو الإجمالي ٥,٧٪ ، بحيث كان في الزراعة ٣,٦٪ و٩,٧٪ في الصناعة ، وتحقق فائض تجاري بلغ ١٢ مليار دينار .

والكويت هو البلد الخليجي الوحيد الذي استطاع أن يواجه أزمته من غير أن يحاول أن يسحب على احتياطياته الخارجية ، على الرغم من أنه ينفق بعض عوائد استثماراته التي تراكمت في أصول أجنبية تبلغ قيمتها ٨٠ مليار دولار . فلأول مرة في عام ١٩٨٣ حققت الموازنة العامة الكويتية عجزاً بلغ ١١٦٣ مليون دولار ، هذا بينما

---

(١) John Wilson, Bahrain: not the time to pull out, The Banker, December 1984.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٣ و١٩٨٤ .

تبلغ عوائد الإستثمارات الأجنبية نحو ٥ مليار دولار . غير أن البنك المركزي الكويتي بوصفه المورد الرئيسي للدولارات إلى السوق ، حيث أن عوائد النفط تذهب مباشرة إلى الحكومة ، وهو الذي يستطيع أن يتّخذ المبادرات الضرورية لتصحيح الموقف وبخاصة في أسواق النقد والمال التي شهدت بعض الركود[١] . وهكذا في أبريل ١٩٨٤ ، أدخل البنك المركزي نظام سعري الصرف لكل من الأغراض التجارية والأغراض غير التجارية ، مما أدخل عنصر مضاربة على الدولار[٢] .

إنخفض انتاج النفط في **قطر** من ١٩٧ مليون برميل في عام ١٩٨٢ إلى ١٠٧,٣ مليون برميل في عام ١٩٨٣ . وكانت قطر ملتزمة بحصة قدرها ٣٠٠ ألف برميل يومياً في عام ١٩٨٢ ، وبلغ انتاجها الفعلي ٢٩٤ ألف برميل في اليوم . وقد إنخفض إجمالي صادرات النفط من ١١٧,٨ مليون في عام ١٩٨٢ إلى ١٠٢ مليون برميل في عام ١٩٨٣ . وفي عام ١٩٨٤ إنخفض انتاج النفط من ٢٧٠ ألف برميل يومياً إلى ٢٥٠ ألف برميل في اليوم في نهاية العام .

وبذلك انخفضت مساهمة القطاع النفطي من ٥٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٨٢ إلى ٤٥,٩٪ في عام ١٩٨٣ . ومن ثم تراجعت إيرادات الدولة وأثّرت على إنفاقها وهو المصدر الرئيسي لسيولة الاقتصاد . وواجهت قطر مهام إعادة التوازن المالي الداخلي مع احتواء التدهور في الميزان الخارجي . بدأ العجز في الموازنة العامة في عام ١٩٨٣ بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار تقريباً . واتجهت الدولة لتخفيض النفقات المتكررة وإعادة النظر في أولويات المشروعات دون المساس بخطط التنمية . من هنا عمدت الدولة إلى منح الأفضلية للمنتجات الوطنية في جميع المناقصات العامة . وقامت برفع الرسوم الجمركية على مختلف السلع المستوردة وبخاصة الكمالية . وأكدت على تنشيط عناصر المبادرة لدى القطاع الخاص . في الوقت نفسه اتجهت للاهتمام بالصناعات الأخرى غير النفطية ، مثل سوائل الغاز الطبيعي والبتروكيماويات وتكرير النفط وصناعة الأسمدة ، ومعروف أن قطر قد بدأت تدخل في عصر الغاز الطبيعي ببدء استغلال حقل غاز الشمال .

وما زالت الموازنة العامة لعام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ تتسم باستمرار طابع التقشف الذي يعكس التزام الدولة بتخفيض وضبط الإنفاق الحكومي .

---

(١) مجلة البنوك ، يناير ١٩٨٥ ، لندن .

(٢) The Banker, December 1984.

لم تتأثر عائدات **عمان** من النفط كثيراً بركود أسواق النفط في العالم . بل ارتفعت معدلات نمو السيولة في عمـان . وإنما سجلت المـوازنة العـامة لسنـة ١٩٨٢ عجزاً بلغ ٥٠٤,٦ مليون دولار . وتوالى العجز سنة بعد أخرى بعد فائض بلغ ٢٧١ مليون دولار في عـام ١٩٨١ . وفي عام ١٩٨٣ لجـأت عمان للمـرة الأولى إلى الاقتراض الخـارجي وحصلت على قرض دولي بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار[1] .

حـ ـ في الأقطار غير النفطية :

لأنها بالدقة أقطار غير نفطية ، فإن أزمة تسويق النفط لم تصلها مباشرة . ومن ثم فلقد تأثرت بكل من الأزمة الاقتصادية العالمية وبأزمة تسويق النفط بصورة غير مبـاشرة وإن ظلت تعاني أيضاً من اختلالات التنمية الاقتصادية التي جرت فيها . ومع ذلك فقد كانت جميع الأقطار العربية غير النفطية تواجه عجزاً في موازناتها العامة من بـداية عقـد الثمانينات إلى الآن . وفيما عدا الأردن والصومال ، وهما البلدان الوحيدان اللذان نجحا في الحد من العجز المالي بدرجة واضحة ، فإن بقية البلدان غير النفطية قد شهدت زيادة في العجز أو على الأقل حافظت على ثباته .

بعد عشر سنوات من الازدهار الاقتصادي ، بدأ **الأردن** يشهد فترة من البطء في التوسع الاقتصادي . وإذ كان أغلب رأس المال الذي قـاد عملية الازدهـار الاقتصادي يأتي من خارج البلاد ، في صورة معونة عربية أو قروض دولية أو تحـويلات عـاملين أو إيرادات من التجارة والسياحة ، فإن أزمة تسويق النفط في الأقطار العربية النفـطية قـد انعكست على الاقتصاد الأردني بشدة . ومع ذلك ، وعلى الـرغم من هبوط مستـويات المعونة الخارجية بنحـو ٢٠٪ ، وركود تحـويلات العـاملين الأردنيين ، وانخفـاض قيمة الصادرات ، فقد أنجز الأردن عقداً من الاستثمار المكثّـف بحيث بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي ٥٪ في عام ١٩٨٣[2] . وللحق ، فلقد لعبت البنوك دوراً هاماً في تمويل التنمية الصناعية وبناء صناعات موجهة للتصدير .

من هنا ، يتدخل البنك المركزي الأردني بسياسة متميزة للاحتفاظ بسيولة السوق عند مستويات مناسبة ، وذلك بـالتدخـل في سعر الفـائدة والاحتيـاطي النقدي . كـما قررت أردنة البنوك الأجنبية في مدى ثلاث سنوات ، وذلك بتخصيص ٥١٪ على الأقل

---

(١) الأهرام الاقتصادي ، ٢٤ فبراير ١٩٨٥ .

(٢) التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤ .

من رأسمالها للأردنيين[1] . في الوقت نفسه ، تدخلت الدولة بحزم للاحتفاظ بـالعجز المالي في أدنى مستوى . ونجحت في ذلك إلى حد بعيد .

العجز في الموازنة الأردنية

	مليون دينار	
	فعلي ١٩٨٤	مستهدف ١٩٨٥
الايرادات العامة	٧٧٠,٢	٨١١,٢
النفقات العامة	٧٥٩,٠	٧٩٤,٥
العجز	١١,٢	١٦,٧

المصدر : The Banker, December 1984.

ويمثل المغرب حـالة أخـرى بعيدة الشبـه بالأردن . فـإنه عـلى الرغم من اتفـاق المشاركة المعقود في سنة ١٩٦٩ بين المغرب والجمـاعة الأوروبيـة واتفاق التعـاون الذي انبثق عنه ، فإن تدابير الحماية التي اتخذتها الجماعة الأوروبية تجاه الصادرات المغربية قد أدّت إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري المغربي مع دول الجماعة الأوروبية من ٢,٨ مليار درهم (٣٠٢ مليون دولار) في عام ١٩٧٦ إلى ٤,٢ مليار درهم في عام ١٩٨٣ .

من هنـا إتخذ المغـرب في عام ١٩٧٨ تـدابير نجحت في تخفيض الاختـلال بـين الواردات والصادرات . وفي عام ١٩٨٢ اتسعت الفجوة مرة أخرى لعدم القيام ببرنامج شامل للتصحيح الاقتصادي . وفي عام ١٩٨٣ حدث ركود في النمو . ومنـذ أكثر من سنتـين واجـه المغـرب عبء خـدمـة الـدين الخـارجي والـذي بلغ حـوالى ٤١٪ من الصادرات . ومن ثم وضع برنامـج آخر للتصحيـح في عام ١٩٨١ ، أعيـدت بمقتضاه جدولة حـوالى ٢ مليار دولار هي مـدفوعـات خدمـة الدين الخـارجي في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤[2].

تتفاقم انعكاسات الأزمة العالمية على تونس حيث تقترب من مرحلة الخطر معظم القطاعات الكبرى المولدة للعملات الأجنبية ، مثل الفوسفات والسيـاحة والمنسـوجات

(١) Omar Jawad, Growing role for Jordan's banks, The Banker, December 1984.

(٢) USA rab Commerce, November, December 1984.

وتحـويلات المهـاجرين والسلع الـزراعية المهـددة بالحمـاية الجمـركية في دول الجمـاعـة الأوروبية . ولذلك تحاول تـونس تكييف اقتصادهـا حتى يتمكن من استمرار النمـو في عصر ما بعد النفط . وستظل الحالة الاقتصادية الرئيسية في تونس للسنوات القادمة وعلى الأجل الطويل هي كيفية خلق فرص عمل أكثر وتوزيع الدخـل الوطني بـطريقة أكـثر توازناً .

من هنا تتطلب تونس زيادة في الاستثمارات مما يتيح للدولة أن تبعث من الـرقاد معـظم المشـروعـات الـواردة في الخـطة الخمسيـة السـادسـة . ولقـد ازدادت بـالفعـل الإستثمارات العربية في تونس . وهناك بنوك مشتركة تساهم فيها دول الخليج للتوظيف في الصناعة وتتجه الجهود لتحويل الاستثمارات من قطاع الخدمات كالفنادق والمقـاهي ودور النشر إلى الهياكل الانتاجية .

في الوقت نفسه تجري المحاولات لحصر العجز في الموازنة العامة للدولة في حدود ٥٦٥ مليون دينار بنسبة ٨٪ من إجمالي الناتج الوطني على الأكـثر . ولقد تمّ رفـع الحد الأدنى للأجور بمعدل ٥١٪ وتعهدت الحكومة بـأن تربط بـين ارتفاع الأسعـار وزيادات الأجور[١] . ويبدو أن الدوامة التي اشترطها صندوق النقد الدولي برفع أسعار الخبز من أجل منح تونس قرضاً منه قد تمّ الآن تجاوزها . ولقد وقّـعت مجموعة بنوك غربيـة مع البنـك المركـزي التونسي اتفـاقاً لمنـح تونس قـرضاً قـدره ١٢٠ مليون دولار لمـواجهـة احتياجات ميزان المدفوعات حتى نهاية ١٩٨٥ .

وتـوضع الآن مـوازنة الـدولة لعـام ١٩٨٥ تحت شعار التقشف والاعتمـاد عـلى الذات .

تباطأ نمو الناتج الوطني الإجمالي في **سوريا** من ٧٪ في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ إلى ٤٪ في عام ١٩٨٣ . وانعكس التراجع على كل من الميزان الخـارجي والموازنـة العامـة للدولة . إذ ارتفع العجز في ميزان المدفوعـات من ٧٠ مليون دولار في عـام ١٩٨٠ إلى ٢٦٠ مليون دولار في عام ١٩٨٢ . وارتفع العجز في الموازنة العامة من ١٣٠٧ مليـون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٥٧ مليون دولار في عام ١٩٨٢ . وتمّـت مواجهة التدهور في ميزان المدفوعات بفرض القيود وليس بالتكيّـف الهيكلي . إذ أدى ضغط الـواردات إلى ضغط عجز ميزان المدفوعات بحوالى النصف . وأدى ضغط الانفاق الحكومي إلى خفض

---

(١) مجلة البنوك ، يناير ١٩٨٥ ، لندن .

عجز الموازنة العامة من ٢١٪ من الناتج الوطني الإجمالي إلى ١٦,٥٪ فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢[١] .

تشكل حصيلة العملات الأجنبية في **مصر** بصفة أساسية من حصيلة صادرات النفط وتحويلات المصريين العاملين في الخارج ورسوم المرور في قناة السويس وعائدات السياحة وقيمة الصادرات الزراعية والصناعية . ولقد كان من أثر انخفاض أسعار النفط العالمية أن تراجعت حصيلة صادرات النفط نحو ٥٥,٣ مليون جنيه لتبلغ ١٨٥٩,٣ مليون جنيه في عام ١٩٨٢ /١٩٨٣ . أما الموازنة العامة للدولة فهي في حالة عجز دائم طوال السبعينات . ولقد ارتفع هذا العجز من حوالى ٣٢٣٣ مليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٧١٥٧ مليون دولار في عام ١٩٨٣ . وتجري في مصر الآن محاولة لتخفيض الواردات واستعادة تدفق تحويلات المصريين العاملين في الأقطار العربية وتحقيق انخفاض ملموس في عجز الموازنة العامة . ولهذا جرت تعديلات على نظام التجارة الخارجية وسعر الصرف وحجم الدعم المقرر لأسعار المواد الغذائية الأساسية .

الاتجاه العام لسياسات مواجهة الأزمة

نتيجة لتدهور الإيرادات العامة المعتمدة بشكل رئيسي على الصادرات النفطية ، وارتفاع خدمة الدين الناتج عن استمرار أسعار الفائدة العالية مع تزايد حجم الاقتراض الخارجي وتراكم متأخراته ظهر عجز مالي ملحوظ في الموازنات العربية لأول مرة منذ عام ١٩٧٨ . في البداية تباطأ نمو الفائض الكلي في هذه الموازنات وقد بلغ ١٢,٣٪ من مجمل الناتج المحلي العربي في عام ١٩٨٠ فانهار إلى ٢,٢٪ في عام ١٩٨١ . وتحوّل إلى عجز مالي في عام ١٩٨٢ يمثل ٦,٦٪ من مجمل الناتج المحلي العربي . واتسعت شقته فصارت ٨,١٪ في العام التالي . وهكذا اطرد الانكماش في الاقتصاد العربي . ونظراً لتقلّص حجم الاحتياطيات المالية والنقدية التي استخدمت في تمويل العجز في الموازنات العامة ، اتبعت سياسات تقشفية متفاوتة ترمي في الأساس إلى الحد من عجز الموازنات العامة والمحافظة على الاحتياطيات المالية والنقدية . وفي هذه الحدود تبدو الأزمة وكأنها مجرّد أزمة مالية تعالج بترشيد الإنفاق الحكومي ووضع حدود للتغير في مستوى ونمط الاستهلاك الخاص مع تنويع وتنمية مصادر الإيرادات الحكومية . وحتى في هذه الحدود ، فلقد انخفضت بدرجة ملحوظة ومنذ بداية الثمانينات حدة ارتفاع معدل نمو الانفاق العام بفضل السياسات التي انتهجتها الدول العربية لترشيد الانفاق . ومع ذلك

(١) USA rab Commerce, November and December 1984.

نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات الكلية بلغت نسبته نحو ٣٪ في عام ١٩٨٣ مقابل انخفاض بنحو ٦٪ في عام ١٩٨٢ . كما نلاحظ استمرار تعاظم الإنفاق العسكري الذي تراوحت نسبة نفقاته من ٢٧ إلى ٢٩٪ من الإنفاق الجاري لعام ١٩٨٣ .

والواقع أن الأزمة لم تكن مجرد أزمة مالية تعالج بمحاولة إعادة التوازن إلى الموازنة العامة ـ على الرغم من الأهمية الحاسمة لهذه الأداة المالية في الاقتصاد العربي . وإنما الأزمة العربية ذات الطبيعة المعقدة هي كما ذكرنا من قبل انعكاس للأزمة الاقتصادية العالمية وامتداد لأزمة التنمية العربية ، كل ذلك في صورة أزمة تسويق للنفط العربي . ولذلك واجهت الأقطار العربية أزمة شاملة تتمثل في الزيادة في حجم الطلب المحلي وارتفاع معدلات التضخم وتزايد حجم الدين الخارجي وارتفاع أعباء خدمته واختلال التوازن الخارجي ، كل ذلك مع تناقص عوائد النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي العام .

ولقد اتبعت البلدان النفطية سياسة انكماشية حازمة للحد من الإنفاق العام بأمل مواجهة الانخفاض الكبير في الايرادات العامة . وفي الدول غير النفطية طبقت سياسات تقييدية للحد من تزايد حجم العجز في الموازنة العامة . ولم يكن يكفي تخفيض الاستيراد بل وجب تخفيض الإنفاق العام بشدة ، أي تخفيض الاستثمارات أي المزيد من التباطؤ في النمو الاقتصادي . وتشجع خبراء صندوق النقد الدولي وضغطوا بشدة على الدول العربية من أجل إلغاء الدعم الذي كان قد تقرر في أعقاب الزيادة الهائلة في أسعار النفط وموجات التضخم التي اتسعت بعدها . فبلدان كالكويت والإمارات والسعودية تقدّم أكثر من ٨ مليار سنوياً لذلك الدعم . وبلدان أخرى كمصر والمغرب وتونس قد اتخذت نفس القرار وهي بلدان غير نفطية .

لا جدال إذن حول ضرورة اتباع سياسات انكماشية ، لكن ينبغي بدقة تحديد الطبقة أو الطبقات ، والفئة أو الفئات التي سوف تتحمل العبء الأكبر للاجراءات الانكماشية . وينبغي الحذر في الوقت نفسه من توقف مسيرة التنمية ومن المحاولات المستمرة للفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .

وفي الواقع ، فلقد اتجهت السياسات الانكماشية للدول العربية في مجموعها في الإتجاهات التالية مع اختلاف فيما بينها فيما يتعلق بالاتجاه والدرجة معاً :

أولاً : التخفيف من حدة العجز المالي ، بالحد من الإنفاق الحكومي وترشيده ومحاولة التوصل إلى إيرادات حكومية جديدة .

ثانياً : التحكم في الإئتمان المصرفي وتوجيهه إلى القطاعات الانتاجية ، برفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة وتنويعها وتشجيع الادخار .

ثالثاً : تقليل الإعتماد على الاقتراض الخارجي ، والتحكم في الواردات على نحو يؤدي لانخفاض الإستهلاك وتحوله إلى البدائل المحلية مما يزيد الإنتاجية[1] .

رابعاً : الحذر من توقف التنمية ومحاولة الجمع بين استمرار التنمية الاقتصادية واستمرار التنمية الاجتماعية .

وهنا نلمس سهولة اتخاذ الإجراءات المالية وصعوبة الاعتماد على القرارات النقدية والمصرفية . وبالتحديد فإن محاولة التحكم في الإئتمان المصرفي تصادف مصيراً متفاوتاً بحسب الأداة المستخدمة . فأداة كالاحتياطي النقدي هي عادة أداة غير فعّالة وبخاصة في البلدان النفطية نظراً لوجود كثير من الموارد لدى المصارف التجارية لا تخضع مباشرة لسيطرة السلطات النقدية وخاصة في مجال الودائع الحكومية المرتبطة بالعوائد النفطية . أما في البلدان غير النفطية وبعضها يفرض رقابة شديدة على المصارف التجارية أو هي مصارف مؤممة فيها . فإنه يتم التحكم في حجم الإئتمان المصرفي وتوسيع السيولة أو انكماشها عن طريق أسلوب السقوف التي تضعها السلطات النقدية بغضّ النظر عن حجم الموارد غير المستخدمة لدى المصارف التجارية . ويساعد على ذلك أنه في كثير من هذه الدول غير النفطية تعمل قطاعات الاقتصاد طبقاً لسياسات سعرية وإنتاجية تضعها الدولة نفسها .

وبصفة عامة ، فإنه يلاحظ هبوط في نمو مجمل الودائع لدى المصارف التجارية ، مما يعكس التوجهات التي تبنتها الدول العربية والتي اتجهت لترشيد الإنفاق وتقليص عجز الموازنات العامة وتخفيض الطلب الكلي . في نفس الوقت ، فلقد تدهور صافي الأصول الأجنبية لدى الأجهزة المصرفية في الدول النفطية في عام ١٩٨٣ ، بينما ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى خمس دول غير نفطية هي مصر وتونس والسودان واليمن الجنوبي والأردن مما كان له آثار توسعية على السيولة المحلية[2] .

وفي ضوء هذه الملحوظات العامة ، يمكن أن نتبين المزيد عن الاتجاه العام لسياسات مواجهة الأزمة إذا قمنا بالتمييز بين الدول النفطية والدول غير النفطية .

---

(١) التقرير السنوي للبنك الدولي ، ١٩٨٤ .

(٢) التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤ .

أ ـ الدول النفطية :

على غير المتوقع ، كانت الدول النفطية وبخاصة دول الخليج من أكثر الدول العربية تأثراً بأوضاع الركود نتيجة لانخفاض عوائدها النفطية ، إلى الدرجة التي لم تمكنها من الاستفادة من بوادر الانتعاش الاقتصادي العالمي . فانخفاض الطلب على النفط العربي مع زيادة انتاج النفط خارج منظمة الأوبك ، قد أدى إلى انخفاض شديد في حصيلة صادراتها وإيرادات الموازنة العامة ، وانعكس العجز المالي على القطاع الخاص الذي يعتمد من جانبه على الحكومة . ومن ثم كان على الدول النفطية أن تواجه مهام تصحيح وانضباط الاقتصاد الوطني الذي تباطأت معدلات نموه . كان عليها أن تراجع خططها وسياساتها كلها . فإن مرحلة الاستثمار العام المكثف وتشييد الهياكل الأساسية قد آن لها أن تحلّ محلها مرحلة التدقيق في حسن تخصيص الموارد وكفاءتها ، بالتركيز على المشروعات الانتاجية القادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية والأقل اعتماداً على مصادر العملة الخارجية والأكثر فعالية في استخدام الموارد المحلية .

فيما عدا ليبيا والجزائر ، حققت جميع الدول النفطية عجزاً مالياً في عام ١٩٨٣ . ولقد تصاعد العجز المالي في كل من الإمارات وعمان حيث ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٣٪ و٧٪ في عام١٩٨٢ إلى ٥٪ و٨,٤٪ في عام ١٩٨٣ . وتحول الفائض إلى عجز مالي كبير في السعودية وقطر والكويت . وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٧,٧٪ و٢٢٪ و٥٪ على التوالي في سنة ١٩٨٣ . ولقد نجح العراق في النزول بنسبة العجز من نحو ٤٧,٥٪ في عام ١٩٨٢ إلى ٢٥,٨ ٪ في عام ١٩٨٣ . وفي البحرين أمكن خفض العجز من ٤,٤٪ إلى ٢,٧٪ في المدة نفسها . كما تحسّن الوضع المالي في ليبيا وارتفع الفائض المالي بنحو ٧٨٪[١] . ومع ذلك فما زال العجز المالي يمثل أكبر من ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي .

والواقع أنه على الرغم من أن العوائد النفطية ما زالت تشكل ثلثي الإيرادات الحكومية في عام ١٩٨٣ ، فقد تغير الآن هيكل تمويل النفقات العامة في الدول النفطية . كانت حصيلة الصادرات هي التي تموّل جميع النفقات الحكومية ، ولقد حققت فائضاً مالياً بلغت نسبته ١٤٪ من حجم النفقات الكلية خلال عام ١٩٨٠ . والآن جرى التحوّل من الإيرادات النفطية إلى الجهاز المصرفي وإلى استخدام الاحتياطيات المالية

---

(١) التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤ .

والنقدية[1] . لقد هبط التمويل من حصيلة الصادرات النفطية بحدة من ٩١٪ في عام ١٩٨١ إلى ٦٦٪ في عام ١٩٨٢ . ومن ثم التجأت الدول النفطية إلى الاحتياطي المالي الداخلي وإلى الاحتياطي النقدي الخارجي وإلى الجهاز المصرفي ، بالإضافة إلى تأجيل أو إلغاء كثير من المشروعات مع تقليص في حجم العمالة ، في الوقت الذي اتجهت فيه لتنويع القاعدة الانتاجية .

وبقيت السياسة المالية وأداتها الرئيسية هي الموازنة العامة غالبة في مجموع السياسات المتبعة . لقد تميزت هذه السياسات بفعاليتها في رفع مستوى أداء محاولات التحكم في حجم الطلب الكلي وساهمت في الحد من حدة آثار الضغوط التضخمية في كل من العراق والإمارات وقطر وليبيا والبحرين . واتبعت السعودية والكويت وعمان والجزائر سياسات مالية أقل حدة . وإزاء تدهور العوائد النفطية في السعودية والكويت ، أتاحت الاحتياطيات المالية تمويل الإنفاق الحكومي وبخاصة الإنفاق الرأسمالي . لكنها عمدت إلى الحد من الإنفاق على دعم الأسعار والإعانات للخدمات المجانية .

وقد ترتب على ذلك هبوط ملحوظ في معدل نمو الإنفاق ، إذ انخفض من ١٦٪ في عام ١٩٨١ إلى ٧٪ في عام ١٩٨٢ . وليس معنى ذلك انخفاض النفقات عموماً . بل لقد ارتفعت مع تباين ملحوظ فيما بين الدول . فسجل الإنفاق هبوطاً ملحوظاً في العراق والإمارات وقطر والبحرين ، وازدادت بصفة عامة نسبة النفقات الجارية الى النفقات الكلية ، وانخفضت حصة الإنفاق الرأسمالي ، بينما ارتفعت نفقات الدفاع وبلغت نسبتها ٢٩٪ من الإنفاق الجاري في عام ١٩٨٣ . ولقد ظلت النفقات الاجتماعية مرتفعة أيضاً .

ومع تدهور الإيرادات العامة واستمرار معدلات الإنفاق الحكومي في النمو ، اتجهت الدول النفطية لتوسيع القاعدة الضريبية فيها . ومن ثم شهدت الحصيلة الضريبية زيادة بلغت نحو ٧٪ خلال عام ١٩٨٢ بالمقارنة بعام ١٩٨١ ، مما أدى إلى رفع حجمها النسبي الى مجمل الإيرادات العامة من ٥٪ في عام ١٩٨١ الى ٧٪ في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ . وفيما عدا العراق والجزائر وليبيا حيث تمثل الضريبة ١٧٪ و١٥٪ و١١٪ على التوالي من إجمالي الإيرادات العامة ، وحيث تمثل نحو ٧٪ من مجمل الناتج المحلي ، فما زالت الضريبة تمثل إيراداً ثانوياً للخزانة العامة .

---

(١) تميّز بين النوعين من الإحتياطي ، أو بين الإحتياطي العام للدولة ويستخدم في السنوات الصعبة التي تقلّ فيها إيرادات الدولة وبين احتياطي الأجيال القادمة الذي يتم استثماره بالكامل ويحرص على عدم الصرف منه .

ب ـ في الدول النفطية :

كان للركود العالمي تأثير عميق على الدول العربية غير النفـطية ، وبخـاصة تلك الدول المحملة بدين خارجي . كذلك كان لتدهور العوائد النفطية انعكاس مباشر على مجمل الحياة الإقتصـادية في الـدول العربيـة غير النفـطية . من هنـا وضعت في التطبيق سياسات تصحيحية أكثر منها سياسـات إنكماشيـة أو تقشفية . ولقـد كان عـلى بعض الدول غير النفطية أن تـواجه معـدلات نمو اقتصـادي أقل بكثـير مما تحقق في السنـوات السابقة وأن تواجه أيضاً صعوبات فائقة في خدمة ديونها الخارجية . ومع ذلك ، فلقـد اتجهت في مجموعها نحو التخفيف من حدة الطلب الكلي ، خاصة وأنها تواجه ارتفـاعاً ضـرورياً في النفقـات ناجم عن تخصيص اعتمـادات كبيرة لمـواجهـة أعبـاء الخـدمـات الاجتمـاعية ومتـطلبات الـدفاع الـوطني وهي اعتمادات تمثـل أكـثر من ثلثي الإنفـاق الجاري .

وتميزت السياسات التصحيحية بمحاولات جادة للتقليل من الاعتماد على الخارج والتأكيد على الإعتماد على الذات . وتمثلت هذه السياسات التصحيحية في الحـد من الإنفاق الحكومي الجـاري والرأسمـالي وتنمية المـوارد الماليـة الذاتيـة لمواجهـة الضغوط الاقتصادية المتمثلة في زيـادة تكلفة أعبـاء خدمـة الدين الخـارجي واستمرار العجـز في المـوازين الجاريـة مع انحسـار في الموارد الخـارجيـة المتمثلة في المسـاعـدات والقـروض الأجنبية .

على مستوى أول ، كان الحد من الإنفاق الحكومي مرتبطاً بتنمية الإيرادات العامة بالاعتماد على الضرائب التي تشكل نحو ٦٤٪ منها في عام **١٩٨٣** . أما الإيرادات غير الضريبية مثل الرسوم وأرباح القطاع العام فكانت تمثل نحو **٣٠**٪ . وضغطت المعونات الخارجية لتمثل ٦٪ فحسب من الإيرادات العامة . وإنما ينبغي التذكير هنا بأن الضرائب تتشكل في الأساس من ضـرائب غير مبـاشرة عـلى إنتاج واستهـلاك السلع والخدمـات الداخلية وعلى كل من الصادرات والواردات .

وعلى مستوى ثان ، كان التحكم في السيولة النقدية يستدعي التخفيف من حدة الآثار السلبية للتوسع النقدي والضغوط التضخمية وتحديد مستويـات اقتراض القـطاع العام ووضع حدود قصوى للإئتمان المحلي . ولقد ساعد على ذلك انخفـاض نسبي في حدة آثار الضغوط التضخمية في إطار الركود الاقتصادي العام .

وكان أهم ما أقدمت عليه الدول العربية غير النفطية هو جهودهـا للإعتمـاد على

مواردها الذاتية بعد انخفاض حجم الموارد الخارجية المقدمة من الدول النفطية وغيرها من الدول الصناعية . وهكذا انخفض حجم الإعانات الخارجية إلى إجمالي الإيرادات العامة في الدول غير النفطية من نحو ١١,٣٪ في عام ١٩٨١ إلى ٧,٧٪ في عام ١٩٨٢ إلى ٦٪ في عام ١٩٨٣ . وبالفعل فلقد تحسن وضعها المالي في العام الأخير نتيجة لإرتفاع الإيرادات العامة وبطء معدل نمو الإنفاق الحكومي .

وفي إطار سياسة الإعتماد على التمويل المحلي بدرجة أكبر من التمويل الخارجي ، بلغت نسبة التمويل الخارجي ٣٠٪ بالقياس إلى الإيرادات العامة و٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكانت ٤٪ في عام ١٩٨١ . وارتفعت نسبة الإقتراض المحلي إلى العجز المالي من نحو ٧٢٪ في عام ١٩٨٢ إلى ٧٧٪ في عام ١٩٨٣ وانخفضت نسبة الإعتماد على التمويل الخارجي وتقلصت من ٢٤٪ إلى ٢٠٪[1] . وفي مصر واليمن الشمالي ارتفعت نسبة الاقتراض الداخلي إلى العجز الكلي من ٤٣٪ إلى ٨٨٪ . أما في الأردن والصومال والسودان وموريتانيا واليمن الجنوبي وتونس وسوريا حيث انخفضت درجة الإعتماد على التمويل المحلي ، فقد لجأت إلى تبني برامج تصحيحية للحد من التوسع في الإئتمان المحلي وعرض النقود .

وفي النهاية ، نهاية هذا القسم الثاني من الدراسة ، ينبغي أن نعترف بأن الحكومات العربية قد واجهت الأزمة الاقتصادية العالمية المنعكسة على اقتصادها بالسياسات والأساليب التي تدخل في نطاق الحد من تأثير اتجاهات الركود الوافدة من الخارج . لكن تلك السياسات والأساليب لم تكن لترقى إلى مستوى التحدي العربي الواجب إزاء الأزمة الاقتصادية العالمية .

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤ .

القسم الثالث

التحدي العربي للأزمة الاقتصادية العالمية

لا مجال للمجادلة حول مسئولية الاقتصاد الرأسمالي العالمي عن الأزمة الاقتصادية العالمية ولا عن ثمرتها المباشرة وهي أزمة تسويق النفط العربي . ومع ذلك تجاهل العرب هذه الحقيقة ، والتفتوا إلى انعكاساتها التي انهمكوا في الحد من أضرارها بالاقتصاد العربي . وكانت تلك هي المرة الثانية في السنوات العشر الماضية التي يخطىء العرب فيها الحساب . فعندما حلّت الحقبة النفطية تمثلت مشكلة العرب في العجز عن تحويل هذه الحقبة على أهميتها إلى حقبة ممتدة للتنمية الشاملة المتوازنة الدافعة إلى المزيد من التكامل العربي[1] . وعندما حلّت بهم الأزمة العالمية وحاصرتهم في ديارهم لم يدركوا أنها مثلما تخلق انعكاسات ضارة في الاقتصاد العربي ، فإنها تتيح فرصاً جيدة لبناء القدرات الذاتية العربية إذا ما أرادوا .

لقد عانت البلدان العربية منذ بداية الثمانينات وحتى الآن من تدهور واضح في معدلات نموها الاقتصادي . وكانت آثار الكساد الاقتصادي العالمي أكثر حدة في البلدان النامية ، ومنها البلدان العربية ، عنها في البلدان الصناعية نفسها . وغاب عن العرب أن الأزمة الاقتصادية العالمية هي محصلة حركية للأزمة العامة للرأسمالية وللأزمة الدورية الممتدة وللأزمات الهيكلية المتعددة . بل إن العجز المالي في كثير من البلدان الصناعية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية هو عجز هيكلي في الأساس ولا يعود إلى مجرد الخلل الدوري في حجم البطالة . ومع ذلك ، فلا بد من إدراك أن الأزمة العالمية لم يتم تجاوزها تماماً في البلدان الصناعية بعد. وبالتالي فإن الفرصة لم تفلت تماماً من أيدي العرب بعد .

---

(١) انظر فؤاد مرسي ، أزمة التنمية الإقتصادية العربية ، بغداد ١٩٧٩ .

يتحدثون كثيراً في العالم الرأسمالي كما يسمونه بالتبعية المتبادلة أو الإعتماد المتبادل . والواقع أنها تبعية متبادلة لكنها غير متكافئة . ولذلك نستطيع أن نتحدث ببساطة عن حقيقة تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد الرأسمالي العالمي . وبالدقة فإن نمط التنمية التي تمّت في السبعينات قد جعلت العالم العربي أكثر تبعية في مجالات الغذاء والتكنولوجيا ورأس المال والتجارة استناداً إلى التبعية الماثلة في النفط .

ومن هنا ، فإن الحقبة النفطية ، وهي التي دارت في السبعينات حول محور واحد هو النفط ، قد تركت أثراً عميقاً في الاقتصاد العربي ، وذلك بما تضمنته من تنمية قطرية منعزلة في أغلب الأقطار العربية . ولقد خلّفت وراءها ظاهرتين أساسيتين هما إدماج الاقتصاد العربي بإطراد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وازدياد الطابع الطفيلي أو الربعي داخل الاقتصاد العربي . وبذلك تراجعت قضية العمل العربي المشترك إلى الوراء .

وبعد كل التنمية التي تمّت ما زال النفط هو عماد الاقتصاد العربي . وإذ كان يوفّر نحو ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من حصيلة الصادرات ، فإنه لا يمكن للدول العربية أن تتعامل تجارياً أو مالياً أو تكنولوجياً إلا مع مراكز الصناعة العالمية التي تعتمد بطريقة أو بأخرى على إنتاج النفط أو على تسويقه عالمياً . ولا مفرّ عندئذٍ من أن يوظف المتبقى من عوائد النفط بعد استثمارات التنمية في المراكز المالية للصناعة العالمية . بل إن التنمية تتخذ عندئذٍ صورة الصناعات الحديثة التي تعتمد في استيراد مكوناتها وتصدير منتجاتها على الأسواق الرأسمالية نفسها . ولقد اتخذ الاعتماد على الإقتصاد الرأسمالي العالمي شكلاً خطيراً بالإعتماد على عوائد الاستثمار العربي في الخارج .

والآن ، وفي ظل انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي ، تزداد تبعية هذا الاقتصاد للاقتصاد الرأسمالي العالمي وتبتعد أكثر وأكثر فرص العمل العربي المشترك التي كان بوسعها إعلان تحدي العرب للأزمة ووضع هذا التحدي في التطبيق .

اطراد الإندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي :

على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية ، فما زال الإقتصاد العربي في مجموعه حريصاً على إطراد اندماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، حتى لقد أعلن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٣ أن « الاقتصاد العربي من أكثر اقتصادات البلدان النامية اعتماداً على الإقتصاد الدولي » .

ولننظر الآن في المجالات المختلفة للإندماج المطرد في الاقتصاد العالمي ، على

الرغم من الأزمة العالمية ، وربما من جرّائها .

أ ـ في مجال النفط :

انخفض انتاج الدول العربية من النفط من ١٨,٧ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٧٣ إلى ١١,٧ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٣ . ونزلت حصتها من الإنتاج العالمي من ٣٣٪ إلى ٢٢٪ . ومع ذلك فإن أكثر من ٨٠٪ من الصادرات العربية يتكوّن من النفط والغاز . ومعظم هذا الوقود يصدر إلى الأسواق الصناعية . ويغفل العرب أن نجاح منظمة الأوبك في السيطرة على أسعار النفط ، بفضل تفاقم مشكلة الطاقة العالمية ، قد حدث في نفس الوقت الذي تمّ فيه تعزيز نسبي لمواقع احتكارات النفط في هرم العمليات . ونتيجة لذلك أصبح المنتجون للنفط يواجهون الآن أقوى تجمّع احتكاري في العالم . والتغيرات الهيكلية الطويلة الأجل التي صحبت حركات أسعار النفط في السبعينات قد غيّرت في النهاية من نمط سوق الطاقة العالمية على حساب نفط منظمة الأوبك التي بعد أن كانت تمثل ٧٠٪ من انتاج النفط في العالم باستثناء البلدان الاشتراكية ، لم تعد تسيطر الآن إلا على ٣٧٪ من هذا الإنتاج . واستعادت الدول الرأسمالية المتقدمة سيطرتها على سوق النفط العالمية ، حيث تشجّع على تحطيم الأسعار الرسمية علناً ، وحيث تتسابق بريطانيا والنرويج على خلق الأزمات وقيام حرب أسعار وتكريساً لهذه الحقائق أعدّ الاقتصادي الأمريكي أولمان ، أخصائي اقتصاديات النفط ، مشروعاً من ثلاث نقاط لتحطيم الأوبك نهائياً . ويتضمن المشروع فرض تعريفة جمركية شديدة على النفط المستورد ، وبيع حصص استيراد النفط من دول أو شركات النفط في مزاد شهري ، وتكوين احتياطي نفطي استراتيجي من حوالى مليار برميل ووضع خطة لطريقة استخدامه . ومعروف أن المخزون الحالي يبلغ ٣٥٠ مليون برميل فقط . ويبني أولمان مشروعه على أساس أن دول الأوبك تحتاج للغذاء والسلع الصناعية الرأسمالية والمعمّرة الآتية من الغرب أكثر من حاجة الغرب إلى النفط التابع لدول الأوبك . ويضارب على حقيقة أنه « لا يوجد حد حقيقي لرغبات هذه الدول » .

ب ـ في مجال الإنتاج :

ما زالت الصناعة تدور حول النفط . وما زال نمط الصناعة الاستخراجية الواحدة هو السائد سواء كان في النفط أو الغاز أو في الفوسفات أو في المنجنيز أو في الحديد . أما الصناعة التحويلية فما زالت ضئيلة الأهمية لا تمثل في عام ١٩٨٣ أكثر من ٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، على الرغم من التنمية الكبرى التي تمّت . أما سياسة التصنيع من أجل التصدير فلم تؤد في النهاية إلا إلى مزيد من التبعية ومزيد من التخلّف بل

وساهمت مساهمة كبرى في عزل الأقطار العربية بعضها عن بعض وتكريس التجزؤ والعمل القطري المنفرد . فلقد قامت التنمية الصناعية في صورة وحدات صناعية ضخمة ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجية عالية . وقد تكون كثيفة استخدام الغاز أو النفط أو الكهرباء . وهي في النهاية لا تمثل إلا واحدة أو أكثر من حلقات سلسلة إنتاج سلعة واحدة لا تكتمل عادة في البلد العربي بل خارجه .

بالإضافة إلى التبعية التكنولوجية في الصناعة ، هناك التزايد الكبير في الانكشاف الغذائي وفي الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء من البلدان الصناعية . لقد بلغ العجز في ميزان التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ فارتفع إلى ١٦ مليار دولار في عام ١٩٨٠ وتجاوز ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٢ . هناك في الواقع أزمة في الزراعة العربية . فقد نمت السلع الزراعية الرئيسية بمعدل ٢,٤٪ فيما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٢ بينما بلغ نمو الطلب عليها نسبة ٣,٦٪ .

ويتحدثون عن محاولة دول الأوبك العربية للاكتفاء الذاتي من الناحية الغذائية ويضربون المثل بليبيا التي تحاول خلق صناعة زراعية وبالسعودية التي حوّلت قطعة من الصحراء جنوبي الرياض إلى حقل شبيه بحقول كانساس الأمريكية ، وبغضّ النظر عن التكلفة العالية التي تتم بها المحاولة ، فإن الشركات متعددة الجنسية التي تحتكر تجارة المنتجات الغذائية في العالم تخطط لجعل البلدان النامية مصدراً لبعض المواد الأولية وخامات العطور والأدوية وبعض السلع الاستهلاكية من فواكه وخضروات ، مع الاحتفاظ لنفسها بإنتاج وتسويق المواد الغذائية الأساسية كالقمح كوسيلة لتأمين التبعية الغذائية .

حـ ـ في مجال التجارة :

تشير التجارة الخارجية العربية إلى ازدياد تبعية الاقتصاد العربي للخارج . وفي عام ١٩٨٢ كانت نسبة حجم التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي تصل إلى ٨٠٪ بالمقارنة مع ٦٤٪ هي النسبة المتوسطة للبلدان النامية عموماً . ولقد سجّل ميزان مدفوعات الدول النفطية في عام ١٩٨٢ عجزاً لأول مرة بلغ حوالى ٣ مليار دولار بعد عامين فقط من تسجيله فائضاً قياسياً يبلغ أكثر من ٣٦ مليار دولار . ولذلك قلنا أن الأزمة الاقتصادية العربية هي في واقعها المباشر أزمة تسويق للنفط بانهيار مبيعاته وتدهور أسعاره .

وفي هذا الإطار ، لا تزال الدول الصناعية تمثل الشريك التجاري الأول للدول

العربية . وحتى عام ١٩٨٢ كانت تلك الدول تمثل ٦٣٪ من الصادرات العربية و٧٤٪ من الواردات العربية . وإذا كان قد حدث بعض التغيير ، فهبط التبادل التجاري بين الدول العربية والولايات المتحدة ، فلقد حدث ذلك لصالح اليابان ، وظلّت النسبة كما هي . ومع ذلك فإن التبادل التجاري مع الولايات المتحدة قد انهار في مدى عامين إلى النصف تقريباً ، إذ انخفض من ٤٥,٩ مليار دولار في عام ١٩٨١ إلى ٣٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٢٣,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٣ . وبينما كان هبوط الصادرات الأمريكية إلى الدول العربية في هذا العام في حدود ١٣٪ ، كان الهبوط في الواردات الأمريكية من تلك الدول بنسبة ٣٠٪ .

وفي الأوقات الراهنة ، تتبدى للجميع خطورة أوضاع التبعية التجارية وبخاصة إزاء البلدان الصناعية . ليس فقط لأنها أوقات أزمة ، وإنما لأن التجربة قد طرحت حالياً حالتين خطيرتين تتعلقان ببلدين عربيين هما المغرب والسعودية .

فتجارة المغرب مع السوق الأوروبية المشتركة في تراجع خطير . وأصبح واضحاً الآن أن اتفاق المشاركة المعقود سنة ١٩٦٩ بين المغرب والجماعة الأوروبية واتفاق التعاون الذي ترتب عليه لم يحققا أهدافهما نتيجة لتدابير الحماية تجاه الصادرات المغربية . وهكذا ارتفع عجز الميزان التجاري المغربي مع دول الجماعة الأوروبية من ٢,٨ مليار درهم (٣٠٢ مليون ريال) في عام ١٩٧٦ إلى ٤,٢ مليار درهم في عام ١٩٨٣ . وينذر انتساب أسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية ، وهو أمر بات متوقعاً بين لحظة وأخرى ، بأن يؤدي إلى إغلاق أوربا الغربية في وجه الصادرات المغربية . فكيف ، والجزائر هي سوق المغرب الطبيعية ، ولقد ظلت كذلك حتى عام ١٩٧٥ !!

وتتعرض المنتجات البتروكيماوية السعودية لإجراءات الحماية من قبل الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وهي التي شاركت بصورة أو بأخرى في بناء الصناعة البتروكيماوية في السعودية . وتتمتع هذه الصناعة بمزايا نسبية نتيجة لتوافر خاماتها وأسعارها التنافسية ، بينما تعاني الصناعة المماثلة في البلدان الصناعية من فائض في طاقتها الإنتاجية . ولذلك شهدت الصناعة العربية ، السعودية والخليجية ، محاربة واضحة من قبل السوق الأوروبية المشتركة من خلال الدعوة المستمرة لتحديد وتقنين استيرادها للمحافظة على المنتجات المماثلة المرتفعة الثمن . ولقد أقرّت المجموعة الأوروبية مثلاً فرض رسم جمركي على وارداتها من غاز الميثانول السعودي نسبته

١٣,٥٪[1] . وبينما تبدو أهمية التنسيق الخليجي في هذه الصناعة ، فقد راحت السعودية تعيد النظر في السوق العربية الممتدة أمامها .

فماذا أعدّت الدول العربية جميعاً لمواجهة الحماية المتزايدة من قبل البلدان الصناعية في وجه صادراتها الزراعية والصناعية التقليدية مثل الخضروات والفواكه والمنسوجات ، وصادراتها الصناعية الحديثة مثل البتروكيماويات والأسمدة ـ ناهيك عن النفط نفسه ؟

د ـ في مجال رأس المال :

ظلت الدول العربية على مدار سبع سنوات من **١٩٧٤** إلى **١٩٨١** تودع كل يوم نصف مليار دولار في المتوسط في حساباتها لدى البنوك الدولية . وفجأة في النصف الثاني من عام **١٩٨١** أصبحت الدول العربية مستورداً صافياً لرأس المال .

وهناك محاولة للحفاظ على المال العربي في السوق العالمية على الرغم مما انتابها من تقلبات ، بدعوى أن أرباح الاستثمارات الخارجية تعوّض نقص العائدات النفطية[2] . فالاستثمار العربي في الخارج ، كما يقولون ، في وضع ممتاز إذا ما قورن بالاستثمار المتدهور في البلدان الصناعية . وبينما تقدّر الأوساط المصرفية البريطانية حجم الاستثمار العربي في نهاية **١٩٨٣** على النحو التالي : **١٥٠** مليار دولار للسعودية ، **٧٠** مليار دولار للكويت ، **٢٥** مليار دولار للإمارات ، **١٥** مليار دولار لقطر[3] . فإن التقديرات العربية تصل بكل الاستثمارات العربية في الخارج إلى رقم **٤٠٠** مليار دولار ، بل وتتوقع أن ترتفع إلى **٦٠٠** مليار دولار في عام **١٩٨٥** ، وذلك في الوقت الذي تشير إلى أن العراق نتيجة لحربه مع إيران لم يعد له استثمارات خارجية تذكر ، وإن ليبيا قد خفضت ميزانية التنمية في عام **١٩٨٣** بمقدار ثمانية بلايين دولار .

على أية حال ، فالمسلّم أن الاستثمارات العربية في الخارج تلعب دوراً خطيراً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ولذلك قامت الحكومات العربية بتغطية العجز في موازين مدفوعاتها ، وهو العجز الناشيء عن نقص عوائد النفط ، تغطيته من عوائد الاستثمارات دون مساس بالاستثمارات نفسها . وذلك بفضل ارتفاع تلك العوائد .

---

(١) الأهرام الاقتصادي ، العدد رقم ٨٣٩ ، ١١ فبراير ١٩٨٥ .

(٢) انظر الدكتور عبد الرحمن النمر ، أرباح الإستثمارات الخارجية تعوّض نقص العائدات النفطية ، في عالم التجارة ، نوفمبر ١٩٨٤ ، لندن .

(٣) The Banker, December 1984

فالسعودية مثلاً قد قامت بتغطية عجز موازنة عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ بالسحب على عوائد استثماراتها التي تبلغ على الأقل من ١٠ إلى ١٥ مليار دولار . وكذلك الحال بالنسبة للكويت ، فقد قدر عجز موازنة ١٩٨٣ / ١٩٨٤ بحوالى ٣ مليار دولار بينما بلغت عوائد استثماراتها من ٦ إلى ٨ مليار دولار . وعلى العكس ، فقد قامت الجزائر وليبيا والعراق بالسحب على أرصدتها نفسها[١] .

وفي أوضاع الركود التي عمّت الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، أخذ الاستثمار العربي يتجه نحو آسيا ، خصوصاً اليابان وجنوب شرق القارة مثل سنغافورة . هناك مثلاً استثمارات من جانب الحكومات العربية في توشيبا ، وميتسوبيشي وفي سندات الدولة اليابانية . كما يقوم المال العربي بإنشاء المصانع وبناء العمارات السكنية والدخول في عقود تجارية واستثمارات صناعية وإقامة الفنادق وإصدار الأسهم والسندات ، وذلك عدا إقراض الحكومة والمشروعات . وقد تلقت فرنسا قروضاً ضخمة من السعودية . وتمّ إيداع أرصدة عربية في مصارف فرنسية في محاولة لدعم الفرنك الفرنسي . وبصفة عامة ، فما زالت الأموال العربية معنية أساساً بالسوق الأوروبية[٢] .

في الوقت الذي كان العالم الرأسمالي يطارد العرب باسم ما يسمى الابتزاز النفطي ، كانت الأموال العربية تساعد البلدان الصناعية على تحسين أوضاع موازين مدفوعاتها . وتقدّم المساعدات لصندوق النقد الدولي وللحكومات الأمريكية واليابانية والإيطالية وغيرها ، وتشتري السندات الحكومية الأمريكية غير القابلة للتسويق ، وتتصدى لمساعدة الدول النامية وهي مساعدة غير مشروطة اقتصادياً أتاحت لهذه الدول النامية أن تزيد من وارداتها النفطية والصناعية من الدول الصناعية نفسها ، لذلك قال برانت في تقريره الأول : بدون الأموال العربية كان يمكن للركود الاقتصادي ـ في النصف الثاني من السبعينات ـ أن يكون أكثر سوءاً .

وقد تغيرت الأمور الآن في السوق الدولية . فقد آن للأموال العربية أن تعيد النظر في مستقبلها لتعود مرة أخرى إلى بلادها .

فأولاً : لقد ظلّت صورة البنوك العربية في السوق الدولية مقبولة طوال

---

(١) عبد الرحمن النمر ، المرجع السابق .

(٢) H. Nashashibi, An Arab Capital market: The next Step for Arab banker? The Banker, December 1984.

السبعينات . ومع ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة القياسية واستمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ، كانت الصورة مواتية للمقرضين العرب أكثر منها للمقترضين الدوليين . فلما حلّت الثمانينات تغيرت الأحوال وبدت الحاجة ماسة إلى اقتصاد عربي متمتع بالسيولة . كانت نقطة الضعف في القطاع المصرفي العربي أن لكل البنوك الدولية في الأسواق الدولية قاعدة محلية من الأعمال المصرفية الصغيرة والمتوسطة . وكانت البنوك العربية تدخل السوق الدولية من الباطن مع البنوك الغربية . ومع تطور الأوضاع في السوق الدولية أصبحت المكاسب تذهب مباشرة للدول الغربية مقابل إقراض البلدان النامية ، وبخاصة في صورة زيادة الواردات منها ، بينما لا تستفيد البلدان العربية نفسها وهي صاحبة الأموال . ومن ثم غدت هناك حاجة ملحة لتغيير وظيفة رأس المال العربي بحيث لا تكون هي توريد رأس المال الجاهز إلى الأسواق الدولية لتعيد تصديره الى البلدان النامية ، وإنما هي في المقام الأول تحريك الانتعاش في الاقتصاد العربي نفسه .

وثانياً : إن الركود الذي ساد سوق المال العربية في أعقاب أزمة سوق المناخ في الكويت وأزمة البحرين قد انحسر الآن وعاد النشاط يدب فيها من جديد . بل لقد أظهرت أزمة سوق المناخ قوة الأسس التي يقوم عليها النشاط المصرفي الكويتي الذي تسيطر عليه المؤسسات الاستثمارية الحكومية الثلاث لشركة الاستثمار الكويتية وهي الشركة الكويتية للاستثمار الدولي والشركة الكويتية للتجارة الخارجية وشركة المقاولات والاستثمار .

ومنذ النصف الثاني من عام **١٩٨٣** ، أصبحت الصورة أكثر واقعية على أساس التكيّف والتعايش مع التطور الناشىء عن العجز في الموازنات العامة وانخفاض الإنفاق الحكومي وتفاقم الضيق في الاقتصاد العراقي[١] . ومع ذلك ، فإن تطوير الأسواق المالية العربية في اتجاه التنسيق فيما بينها خدمة للاقتصاد العربي ما زال يصادف العقبات الجدية . تتميز هذه الأسواق بأن الحكومات ومؤسساتها ما زالت هي التي تحدد الشكل العام لنموها وتطورها . فالادخار والاستثمار الحكوميان ما زالا يهيمنان على الاقتصاد ويحددان بالتالي مستويات الأسعار والشروط التي تسود في الأسواق . ومن ثم فهي أسواق شبه خاصة أو شبه عامة ، ولكن نقطة الضعف فيها تتمثل لا في قلة العرض أو هزال الطلب وإنما في عدم التوازن بين العرض والطلب فيها من حيث طبيعة وآجال استحقاق

---

(١) الدكتور تيسير كوى ، المصارف العربية تواجه تصعيدا في المنافسة وهبوطا في الأرباح ، عالم التجارة ، نوفمبر ١٩٨٤ ، لندن .

الأموال المتعامل بها . وهو الأمر الذي يمكن أن يكون موضوعاً واقعياً لمحاولات التنسيق العربية .

وثالثاً : فإن البنوك الأجنبية والمشتركة العاملة في الأقطار العربية تغفل أمر تنمية الاقتصاد الوطني وتصبّ معظم نشاطها في حقل التمويل التجاري والتمويل قصير الأجل وبخاصة في مجال التصدير والاستيراد . وتقوم بترحيل أرباحها إلى الخارج بنسب تستوعب رؤوس أموالها عدة مرات. حتى لقد اتخذت حكومة السودان قراراً في أبريل ١٩٨٤ يمنعها من تحويل أكثر من ٢٥٪ من أرباحها لتغطية مصاريفها الإدارية[١]. وفي أقطار عربية أخرى ، تجري محاولات نقل ملكية المصارف الأجنبية إلى أهل البلاد ، وبخاصة داخل الإمارات المتحدة حيث أدت تشريعات صدرت في عام ١٩٨١ إلى إغلاق ٨٩ فرعاً من فروع المصارف الأجنبية . وتهدد المصارف الأجنبية بالانسحاب من مصر عندما وضعت الحكومة المصرية عملية تمويل الواردات بأيدي المصارف التي تتعامل بالجنيه المصري . ومن ثم ، فإن فراغاً كبيراً على وشك أن يوجد في أسواق النقد والمال العربية ، لا يملؤه سوى المال العربي نفسه .

تراجع فرص العمل العربي المشترك :

ولقد تمّ الاندماج الرأسي المطرد مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي على حساب التعاون والتكامل الأفقي بين الاقتصادات العربية[٢] . ولم يكن ذلك نتيجة للعلاقات التاريخية التي قامت بين الدول العربية والدول الصناعية مع بداية اهتمامها بالنفط العربي ، ولكنه جاء في الواقع نتيجة لنمط التنمية الاقتصادية التي تحققت بفضل الحقبة النفطية في السبعينات ، وأدت فيما أدت إلى تحويل الاقتصاد العربي في مجموعه إلى اقتصاد ريعي كان بالتالي شديد الحساسية لتقلبات الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ومن ثم تفاقمت داخل الاقتصاد العربي نزعة قطرية صارخة على حساب النزعة القومية . ويكفي أنه بعد أربعين سنة من العمل العربي المشترك فإن العلاقات الثنائية بين الدول العربية هي السائدة ، وهناك حوالى ١٢٢ اتفاقية ثنائية وبروتوكول للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي .

في نوفمبر ١٩٨٠ عقدت الدول العربية أول قمة اقتصادية لها بأمل استخلاص دروس الحقبة النفطية لمصلحة العرب أنفسهم . ووضعت استراتيجية للعمل الاقتصادي

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٤ .

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٣ .

العربي المشترك على أساس قيام كل دولة عربية بتنمية قطرية مخططة لكن من منظور قومي . وانطلقت الاستراتيجية من إدراك عميق للأخطار المحيطة بالعالم العربي من اقتصادية واجتماعية وسياسية مما يدعو العرب للتحرك السريع دفاعاً عن مصيرهم . وحتى الآن لم يتم تطبيق قرارات القمة الاقتصادية العربية . وكتب عبد الحسن زلزلة يقول : « ما زالت العلاقات الاقتصادية العربية ثانوية الأهمية أفقية الاتجاه بالقياس إلى مجمل العلاقات الاقتصادية مع الخارج . والمفارقة أن يضعف الاهتمام بالتكامل الاقتصادي العربي وأن تتعرض مسيرته للأزمات المتصلة في عصر تسوده التكتلات الاقتصادية »[1] . وللأسف فلم تكن محاولات التكامل سوى إعلانات لنوايا أكثر منها خلقاً لحقائق .

ولا نطيل في هذا الحديث المعاد ، لكنا نشير فحسب إلى ضآلة التجارة العربية البينية . فإن زيادة التبعية الاقتصادية إزاء العالم الرأسمالي قد أدّت في الواقع إلى تبعية استهلاكية انعكست على التجارة الدولية العربية . وبالتالي فلقد تدهورت الأهمية النسبية للسلع غير النفطية ، في صادرات الدول العربية ، مثلما انخفضت الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية . في عام ١٩٧٩ مثلاً ، لم تزد الصادرات غير النفطية للدول العربية النفطية عن ٣ مليار دولار لا تموّل أكثر من ٣,٤٪ من وارداتها . ولا تزيد التجارة العربية البينية حالياً عن ١٠٪ من مجموع التجارة العربية الدولية . ولقد بقيت طوال السبعينات تدور حول نسبة ٥٪ على مستوى الصادرات و٩٪ على مستوى الواردات ، أي بنسبة إجمالية تصل إلى حوالى ٧٪ من حجم التجارة الكلية .

صحيح أن هناك عقبات هيكلية متعلقة بضعف الهياكل الانتاجية وخروج بعض السلع العربية من دائرة التبادل العربي مثل النفط والفوسفات والقطن . وصحيح أن هناك عقبات متعلقة بالتجارة العربية نفسها مثل التمويل وضمان الصادرات ونقص المعلومات وكثرة وصعوبة الإجراءات والنظم الإدارية مثل القيود الجمركية وأنظمة الرخص والحصص والرقابة على النقد . لكن حقبة النفط بدلاً من أن تزيل العقبات الهيكلية أو تخفّف من القيود الإدارية ، ضاعفت منها إذ أوجدت هياكل اقتصادية تستعصي ـ على الأقل مباشرة ـ على التنسيق والعمل المشترك .

إن نمط التنمية الاقتصادية التي تمّت في الحقبة النفطية هو المسئول أساساً عن هذا التطور الخطير ـ هذه النتيجة التي لم تفلح حتى في دمج القطاع النفطي دمجاً كاملاً في

---

(١) المستقبل العربي ، عدد حزيران ، ١٩٨٢ .

الاقتصاد الوطني[1] . بالطبع لا يمكن إنكار التطور الإيجابي الذي أحدثته التنمية في الوطن العربي بأسره . في عشر سنوات مثلاً تضاعف الناتج القومي الإجمالي أكثر من عشرة أضعاف . ارتفع من ١٧,٣ مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١٨٢,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠ . ولقد تمّت استثمارات هائلة وجهت إلى قطاعات الهياكل الأساسية في البلدان النفطية وغير النفطية . ولقد لقيت قطاعات التوزيع اهتماماً خاصاً من قبل القطاع الخاص في معظم البلدان العربية ، نظراً لعائدها المرتفع وسرعة دوران رأس المال فيها بالإضافة إلى ارتباطها بنشاط الاستيراد الذي شهد طفرة تلبية لرغبات الاستهلاك واحتياجات التنمية . ولقد نمت صناعات عديدة في الوطن العربي ، غير أنها عملت على تنمية قطاعات هامشية هي قطاعات تصديرية وخدمية على حساب تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية ـ وتم ذلك وفقاً لمقتضيات الطلب الخارجي وآليات السوق في الخارج . فتصدر أغلب المنتجات الأولية والمعدنية بشكلها الخام ، ولا يصنع منها محلياً إلا جزء صغير . إن النفط والفوسفات والحديد تمثل ٩٦٪ من الصادرات العربية في عام ١٩٨١ . وظل العالم العربي يتميز بتبعية كبيرة في مجال توفير احتياجاته من السلع والمنتجات الصناعية وتمثل ٧٠٪ من إجمالي وارداته . وبالفعل فلقد تحوّلت السوق العربية إلى سوق واسعة لمنتجات الدول الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية على السواء .

إن سياسة التصنيع لأجل التصدير التي أريد منها الخروج من مأزق التبعية والتخلّف لم تؤدِ بالوطن العربي إلا إلى مزيد من التبعية والتخلّف . هكذا قلنا من قبل . فلم يحصل تغيير هيكلي في الاقتصاد العربي بمجمله لصالح الصناعة التحويلية بل تراجع نسبياً دور هذه الصناعة في الدول العربية إجمالاً طوال السنوات الإثنتي عشرة الماضية تراجعاً طفيفاً ، نتيجة لهيمنة العوائد النفطية ، وازدياد أهمية ونصيب الخدمات في تكوين الناتج المحلي العربي .

وفي إطار قيام المراكز الصناعية المتقدمة في العالم بإعادة توزيع ونشر الصناعات في العالم ، احتوى نمط التنمية التي تمّت في الوطن العربي على نمط معين للتخصص الصناعي العربي . ويقوم هذا النمط على الاتجاهات التالية :[2]

أ ـ التوسع في مشروعات الصناعة الهامشية ، صناعة اللمسات الأخيرة ، صناعة تجميع

(١) عمر ابراهيم الخطيب ، التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية ، المستقبل العربي ، حزيران ١٩٨٢ .

(٢) عبد النبي الطوخي ، تكيف اقتصاديات الدول النامية للصدمات الاقتصادية العالمية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين ، نوفمبر ١٩٨٤ .

السيارات والجرارات والآلات الكهربية وتعبئة الأدوية والعطور والخمور .

ب ـ إنشاء وتشغيل المشروعات الصناعية الضخمة ذات التكلفة الاستثمارية المرتفعة نتيجة لاستخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال ، كثيفة المواد الأولية والطاقة من نفط وغاز وكهرباء ، ذات متطلبات انتاجية مستمرة ومتجددة من الخارج من آلات ومعدات وسلع وسيطة وقطع غيار. ومثالها مشروعات تصفية النفط وصناعات الأسمدة الأزوتية والصناعات البتروكيماوية وصناعات الألومنيوم وصناعات الحديد والصلب ، وصناعات الأسمدة الفوسفاتية ، وبعض الصناعات الكيماوية وصناعات الإسمنت .

وهي جميعاً صناعات يهدد كفاءتها الاقتصادية ضيق السوق المحلية وتفتت السوق العربية ، مما يعني حتمية تصدير منتجاتها على الرغم من تشبع السوق الدولية بأغلب هذه المنتجات . وبالتالي قامت صناعات ضخمة حديثة تعتمد على الخارج في كافة مراحلها . فهي صناعات تعتمد على الدول الصناعية في سلسلة متكاملة الحلقات تبدأ بالبحث والتنقيب ودراسة الجدوى واختيار التكنولوجيا وأعمال التصميم ووضع الخرائط حتى تصل إلى صنع الآلات والمعدات وتوريدها وتركيبها وتجربتها والتدريب على تشغيلها وأحياناً الإشراف على هذا التشغيل وعلى نقل منتجاتها وتسويقها في السوق العالمية . وعلى اختلاف هذه الصناعات التحويلية من قطر عربي إلى قطر عربي آخر ، فإن سماتها مشتركة في جميع الأقطار العربية : فهي تعتمد على الاستيراد من الخارج وعلى التصدير إلى الخارج ، مما يسلبها الإعتماد على الذات ويهدد استمرارها . بل تكاد تكون مرونة العرض والتكيف مع الطلب في الداخل والخارج معدومة. مما يضعف قابليتها للمنافسة وقدرتها على غزو الأسواق الخارجية . بل هي تحت رحمة الخارج إلى حد بعيد[1] .

ولقد جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية بتحد حقيقي للتنمية العربية . في المراكز المتقدمة انعكست الأزمة في صورة خطوات ترمي لتوسيع قاعدة أسلوب الإنتاج الرأسمالي وذلك في صورة كسب أسواق تصريف اضافية وفتح منافذ جديدة للاستثمار من خلال التقدم التكنولوجي واستغلال البلدان النامية وتغلغل رأس المال الأجنبي وتصديره إلى مناطق جديدة ، بالإضافة إلى الطلب الإضافي الذي باتت تمثله الدولة حتى لو كان في صناعة الأسلحة . وفي البلدان النامية صارت الأزمة الاقتصادية العالمية

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٣ .

تنعكس في مزيد من المحاولات المحكمة لامتصاص فائضها الاقتصادي وتحويله إلى المراكز المتقدمة .

وبالفعل فإن اندماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وبخاصة في ظل التنمية العربية التي تمت في السبعينات وحتى الآن ، قد جعل الاقتصاد العربي في مجموعه أكثر حساسية للهزات والتقلبات والأزمات التي تحدث في السوق العالمية . لقد جعلها في السبعينات أكثر عرضة واستعداداً لاستيراد التضخم . وهو في الثمانينات يجعلها تستورد الأزمة التي اتخذت في العالم العربي صورتين واضحتين هما : الإسراع بخطى عمليات إعادة توزيع ونشر الصناعات الدنيا وفي توسيع مجالاتها ، ونشوء صعوبات متزايدة في تسويق منتجات بعض هذه الصناعات في السوق العالمية .

الانتقال من التكيّف في مواجهة الأزمة الى تحدي الأزمة :

لا نعتقد أن الدول العربية قد قصرت فيما اتخذته من إجراءات لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية ، بمعنى محاولة التكيف إزاء الأزمة واستيعابها ثم تجاوزها . فذلك أقصى ما كانت تستطيعه في إطار ما أفرزته الحقبة النفطية من تنمية أدت في واقع الأمر الى تعميق التشوّه في الهيكل وزيادة حدة الفجوة الداخلية والاجتماعية داخل الأقطار العربية وفيما بينها وتقليص الأهمية النسبية للعلاقات العربية المتبادلة في الوقت الذي تعمقت فيه العلاقات العربية مع العالم الرأسمالي .

والآن ، والحقبة النفطية نفسها تؤذن بالرحيل ، ومعطيات الاقتصاد العربي تتغير بحدة واضحة ، ينبغي أن ينتقل العالم العربي من أوضاع التكيّف في مواجهة الأزمة الى أوضاع تحدي الأزمة . ويكفي دليلاً على أهمية ما ينتاب الاقتصاد العربي من تغير أن نشير إلى أن الأهمية النسبية للتجارة الخارجية التي ارتفعت من ٥٠٪ في عام ١٩٧٢ فيما قبل ثورة النفط إلى ٦٧٪ في عام ١٩٧٥ ، قد تراجعت في عام ١٩٨٢ إلى ٦٣٪ ثم إلى ٥٨٪ في عام ١٩٨٣ .

وفي اعتقادنا أن التحدي الذي ينبغي أن يقدمه الاقتصاد العربي هو تصحيح مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية مع إعادة النظر في النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي في العالم العربي ، بحيث تجري تنمية قطرية مستقلة بمنظور قومي مصحوبة بالسعي لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد . وبعبارة أخرى ، فإن التحدي الحقيقي هو الإنسحاب التدريجي من مصيدة الاندماج المتزايد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وذلك

بـالحد من الاعتمـاد المتزايـد على العـالم الخارجي وتخفيض حسـاسية الاقتصـاد العربي للتطورات الاقتصادية العالمية .

هي إذن مرحلة تصحيح هيكـلي مصحوب بتـرشيد أداء الاقتصـاد العربي . هي مرحلة ترشيد يمكن أن يصحح الكثير من الأوضاع السلبية التي أفرزتهـا عملية التنميـة السريعة والمشوهة في السبعينات في ظل ما عرف باسم الحقبة النفطية .

أ ـ تنويع مصادر الدخل للتقليل تدريجياً من مخاطر هيمنـة مادة أوليـة واحدة زراعيـة أو صناعية ، من قطن أو نفط وغاز أو فوسفات أو حديد ، ومن مخاطر الاعتمـاد على القـطاعات الأوليـة وخاصـة النفط في تشكيل النشـاط الاقتصادي وتـوليد الـدخل المحلي . إنها دعوة خاصة لتنويع مصادر الدخل المتولد في القطاعات غير النفطية ، وبخاصة في قطاع الزراعة .

ب ـ إجـراء تنمية اقتصـاديـة واجتمـاعيـة شـاملة ، تنميـة مستقلة ، من أجـل إشبـاع احتياجات الجماهير الأساسية بالاعتماد على الذات . فليس المطلوب هو إجراء أي تصنيع أو القيام بأية تنمية . وليست التنمية هي بناء الوحدات الانتاجية الضخمة ذات التكنولوجيـا الحديثـة المعتمدة عـلى الخارج . وإنمـا التنمية هي إطـلاق قوى انتاجية تولد موارد متجددة ذاتياً ، من خلال سيطرة الإنتاج السلعي الداخلي عـلى السوق الداخلية .

جـ ـ بعد اكتمال شبكة الهياكل الأساسية العربية ، بناء وتطوير صناعة الآلات والمعدات لضمان الاستقلال الاقتصادي والتقدم الصناعي مستقبلاً ، بـالإضافـة إلى تطويـر صناعة تحويلية مرتبطة بالاحتياجات الأساسية للمواطنين بما في ذلك رعاية أهداف التصدير .

د ـ تنويع الصادرات لتعويض انخفاض صادرات المواد الأولية حجماً وأسعاراً ، وإحلال الواردات وبخاصة في مجال المـواد الغذائيـة والطاقـة المتجددة . وينبغي أن تـوضع برامج خاصة بـالطاقـة يكون الهـدف منها رفـع فاعليـة استخدامهـا . إن تخفيض الاستهلاك منها بنسبـة ١٥٪ في عام ١٩٩٠ يعني وفـراً احتماليـاً يبلغ ٤,٦ مليون برميل يومياً من النفط .

هـ ـ مواجهة خطر المديونية الخارجية المتزايدة في بعض البلدان العربية ، ومن بينها بلدان نفطية . وقد صارت المديونية الآن لا تقل عن ١٠٠ مليار دولار . وتتم المواجهة على خطوتين ، الأولى هي وقف تصاعد المديونية والثانية هي تقليل الحاجة إلى الاقتراض

الخارجي . ويتطلب ذلك إجراءات قطرية وقومية معاً .

و ـ مع إدراك أهمية الإنفاق العام في البلدان العربية ، ينبغي الاحتفاظ للقطاع الخاص والمبادرة الفردية بدورها الأساسي في التنمية العربية ، وينبغي الالتفات أيضاً إلى أهمية تعبئة الموارد الوطنية تحقيقاً لمبدأ الاعتماد على الذات ولقد واجهت مصر الأزمة بالاعتماد على الخارج وبخاصة المعونات التي قدمتها الولايات المتحدة ، والتي تستخدم لأغراض سياسية .

ز ـ بالإضافة إلى أهمية تنظيم حركات العمالة ورأس المال العربية التلقائية الى بعض الدول العربية ، وهي حركات تمّت بفوضى زائدة بحيث صارت مصر مثلاً تعاني من عجز ملحوظ في بعض نواحي العمالة الفنية الماهرة ، لا بد من تغيير النظرة الى التجارة العربية البينية ، فهي ليست محركاً للنمو في الاقتصاد العربي . ومن ثم الانطلاق إلى آفاق العمل العربي المشترك ، من عمالة ومنتجات وأموال ، بمعنى التأكيد على الطابع التنموي للعمل العربي المشترك .

ح ـ إعادة طرح قضية النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ضوء تجربة السنوات العشر الماضية منذ إصدار إعلانه وبرنامج العمل من أجله . فقد تطلعت الدول النامية إلى مستقبل أفضل يتمثل في حدوده الدنيا في تغيير الإطار القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة إطار جديد يتكفل بتصحيح أسلوب عمل آليات السوق الرأسمالية العالمية وذلك بإدخال قدر من التنظيم الواعي عليها . تنظيم يتفق عليه دولياً . وفي ظل هذا الإطار الجديد كان يمكن لمشاكل التنمية أن تجد حلولاً أكثر توفيقاً . غير أنه لم يكن للدعوة لإقامة ذلك النظام الجديد سوى نتيجة معنوية هي الوقوف ضد محاولات إحباط همة البلدان النامية وأملها في مستقبل أفضل . وجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية الحالية وهي تجسد عبادة القوة في العلاقات الدولية تتبع سياسة تقليص المساعدات من أجل التنمية وتقف موقفاً سلبياً إن لم تكن عدائياً من كل ما يتعلق بتعديل الإطار الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية .

حتمية المنظور القومي

عندما نطالب بإعادة النظر في نمط التنمية العربية ونطالب بأن تتم في إطار منظور قومي ، فنحن في الواقع نؤكد على أمرين : الأول أنها تنمية قطرية بمعنى أنها تجري في كل قطر عربي على حدة وفي ظل سيادته الكاملة ، والثاني أنها تنطلق من منظور قومي أي من رؤية قومية للتنمية العربية الشاملة مثلما تحددت في قمة عمان سنة ١٩٨٠ . وذلك

هـو أقصى ما يسمـح به الـواقع العـربي ، قبل أن تعصف الحقبـة النفطيـة بما بقي من محاولات التكامل الاقتصادي العربي ، وبعد أن قامت الأزمة الاقتصادية العـالمية بـدق ناقوس الخطر أمام العرب أجمعين .

ولنا أن نتساءل عن محصلة ما عكسته الحقبة النفطية من آثار على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي . الواقع أن هذه الحقبة قد طرحت في البداية آمـالاً عريضـة للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، ولقد تحوّل هدفه بالتالي من مجرد زيادة التبادل التجاري عبر تحرير التجارة المتبادلة إلى إدراك أهمية التنمية القومية المخططة . غير أن الحقبة النفـطية نفسها بما أتاحته لكل دولة نفطية من آفاق متميزة للتنمية القطرية ، قد أفضت في النهاية الى تفاقم النزعة القطرية على حساب النزعـة القوميـة . ولقد تغـذت النزعـة القطريـة بالأوضاع الناشئة عن تخلّـف الاقتصاد العربي في مجمـوعه وبنمط تقسيم العمـل الدولي الذي يرتبط به وبمجموعة النظم التشريعية والإدارية القطريـة . ولقد كشف ذلـك عن عمق الروابط التاريخية والمستحدثـة بين الـدول العربيـة والدول الغـربية ذات المصـالح الاستعمارية القديمة والجديدة . كما كشف أيضاً عن قوة المصالح الاقتصادية والاجتماعية لفئات التجار ورجال المال في كل قطر عربي على حدة ، وهي فئات قـد تعتبر التكـامل ضاراً بمصالحها الضيقة وتتحرك من ثم لإبقاء التجزئة والتفتت على حالها ـ وذلك عـلى خلاف فئات المنتجين من رجال الصناعة والزراعة الـطامحين إلى سـوق عربيـة موحـدة واسعة .

فمن جانب ، فإن الأوضاع الاقتصادية التي سادت أسواق النفط والمال الدولية لم تحفز الدول العربية وبخاصة الدول النفطية الى التوسع في التجارة الدولية المتبـادلة فيـما بينها ، بل أصابها الجمود . ومن جانب آخر ، فإن نمط التنمية الاقتصادية الذي ساد وهو التصنيع من أجل التصدير في إطار عملية إعادة توزيع الصناعة عبر العالم ، كان من شأنه توجيه الاهتمام إلى ارتباطات الصناعة العربية ـ ارتباطاتها الأمامية والخلفية ـ بالصنـاعة المتقدمة في المراكز الصناعية الرئيسية في العالم . وإذا كان من المستحيل عملياً تطوير كافة فروع الصناعة في كل بلد صناعي على حدة ، فإن محاولة صنع كل شيء وطبقاً لأحدث تكنولوجيا وحسب الأحجام الاقتصادية السليمـة ، كان لا بـد أن تؤدي في النهايـة إلى تبديد الموارد المادية وتضييع الجهد البشري في كثير من المشروعات الصناعية الجديـدة . بل وبدت مخاطر التوسع في بناء الوحدات الإنتاجية ذات الأحجام الكبيرة والتكنولوجيا الحديثة على السوق الداخلية . فهي إمـا واهية الصـلات بهذه السـوق لاعتمادهـا على التسويق الخارجي ، أو ذات صلات قوية بها لكنها باهظة الكلفة تهدر الإمكانيات المتاحة

وتتخطى بإنتاجها احتياجات السوق الداخلية .

إن الشرط الجوهري للتكامل الاقتصادي ، على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول ، هو أن يسيطر الإنتاج السلعي الداخلي سيطرة كاملة على السوق الداخلية - أن يوحد أو يخلق السوق الداخلية الواحدة . فالتكامل لا يمكن تحقيقه دون تحقيق عملية إنمائية حقيقية اقتصادية واجتماعية ، تخلق السلع المحلية بقصد السوق المحلية وتستهدف توحيد السوق الداخلية القومية . هي إذن تنمية قطرية ذات آفاق قومية . وطالما تفننت الدول العربية فيما تقوم به من عمليات تنمية وتصنيع لا تولي مقومات التعاون فيما بينها ما تستحقه من اهتمام ، وظلت ترتكز في علاقاتها الاقتصادية الدولية على أرضية الإندماج في السوق الرأسمالية الصناعية ، فإن النزعة القطرية تبقى هي الغالبة على النزعة القومية .

والآن حين بلغ عدد سكان الوطن العربي ١٨١ مليون نسمة ، وحين هبط الناتج القومي الاجمالي للوطن العربي بحوالى ٢٠٪ عما كان في بداية الثمانينات وحين تكشفت أخطر سلبيات الحقبة النفطية أمام الجميع ، فإن هناك من المؤشرات ما ينبىء بأن مسيرة العمل العربي المشترك توشك أن تخرج من مأزقها الراهن ، بمعنى أن الأقطار العربية قد بدأت تجد حلولاً لمشاكلها القطرية في التعاون مع الأقطار العربية الأخرى . كما أن هناك مظاهر جديدة للتكامل القومي ، بعضها تلقائي مثلما هي الحال في مجالات العمل ورأس المال ، وبعضها الآخر موجه ومحسوب مثلما هي الحال في مجلس تعاون دول الخليج .

فطالما ظلت الأقطار العربية تعتمد على صادرات المواد الأولية والخامات الزراعية والمنجمية ، وطالما بقيت السلع الصناعية الاستهلاكية والمواد الغذائية أهم وارداتها ، فسوف تظل التجارة الخارجية فيما بين الأقطار العربية متخلفة تماماً . والمشكلة في هذه التجارة العربية البينية هي استمرار ظاهرة وجود الهياكل الاقتصادية العربية في خدمة التجارة الخارجية العربية مع الدول الصناعية بدلاً من خدمة التجارة البينية ، بدليل وجود ١٢٢ اتفاقية ثنائية عربية تنال في الواقع من النزعة القومية .

والتجارة العربية البينية ما تزال في مستوى منخفض تماماً لا يتجاوز ١٠٪ من مجموع التجارة الخارجية العربية ، وهو حجم هزيل جداً بالمقارنة مع التجارة الإقليمية للمجموعات الاقتصادية الدولية مثل السوق الأوروبية المشتركة حيث يبلغ حجمها ٦٠٪ من مجموع تجارتها الدولية ، ومثل مجموعة دول مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة حيث يبلغ ٥٦٪ من حجم تجارتها الدولية ولا ندري أهو أمر إيجابي أم هو أمر سلبي أن نقول أن

جزءاً من التجارة العربية البينية يتم أيضاً عن طريق طرف ثالث ، وإنما نؤمل خيراً من هيئة التجارة العربية التي تشكلت أخيراً تنفيذاً للاتفاقية العربية الخاصة بتيسير التبادل فيما بين الدول العربية .

ونظراً لتعرّض المنتجات البتروكيماوية العربية لإجراءات الحماية من قبل الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تعاني صناعتها المماثلة من فائض في طاقتها الإنتاجية ، وتعرّض صادرات الدول العربية غير النفطية من السلع الغذائية والمنسوجات لإجراءات الحماية في أوربا الغربية والولايات المتحدة ، عادت الدول العربية تعيد النظر في السوق العربية الواسعة . ولقد طالبت السعودية مؤخراً بتيسير انتقال المنتجات المصنعة بين الدول العربية ، نتيجة للفائض الكبير في إنتاج البتروكيماويات السعودية وبعد أن تحولت السعودية إلى مصدر رئيسي لها .

لقد كان من شأن الحقبة النفطية أن تشكلت مظاهر للتكامل الاقتصادي التلقائي بالنسبة للموارد من مادية وبشرية ، من تمويل وعمالة . وتبلغ تدفقات العمالة العربية المتنقلة بين الدول العربية نحو ٤,٥ مليون عاملاً جاء أكثر من نصفها من مصر وحدها . وهناك عمالة أجنبية غير عربية في الوطن العربي تزيد عن مليون نسمة . وتمثل العمالة العربية تدفقات مالية في الاتجاه المعاكس لا تقل عن ٤٥ مليار دولار في السنة . يضاف إلى ذلك مجموعة المساعدات الاقتصادية من الحكومات والصناديق العربية التي يقدر مجموعها بمبلغ يتراوح من ٣٢ إلى ٣٣ مليار دولار بين الربع الأخير من عام ١٩٧٣ ونهاية عام ١٩٨١ .

وينبغي أن نعترف بأن الحقبة النفطية قد أبرزت أيضاً مدخل المشروعات المشتركة والاتحادات الصناعية العربية بوصفها آلية أجدى من آلية تحرير التبادل التجاري وإن لم تكن تغني عنها . ولقد تخطى رأسمال المشروعات والمؤسسات العربية المشتركة مبلغ ٤٠ مليار دولار ، وأبرز مثال لها ما يوجد من شركات أسستها منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط . وفي قمة عمان عام ١٩٨٠ برز ما يسمى بالقطاع القومي الذي ينبغي تخطيطه . ولقد قام بنك الاتحاد الخليجي مؤخراً بمحاولة لتصنيف البلدان العربية ، فقسمها إلى ثلاث مجموعات تعكس كل مجموعة انسجاماً في الظروف السياسية والاقتصادية . أما أول مجموعة فهي مجموعة الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وتتسم على حد قوله بمعدل مخاطرة منخفض ، أي بارتفاع قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية . والمجموعة الثانية هي مجموعة الجزائر والأردن وتونس ومصر وتتسم بمعدل مخاطرة متوسط ومعدلات خدمة ديون مقبولة أيضاً إلى جانب تمتعها بإدارة مالية ونقدية سليمة ودرجة

معقولة من التعامل مع أسواق المال الدولية مع توقع نمـو صادراتهـا ، وتضم المجموعـة الثالثة والأخيرة بقية الدول العربية وتتسم بمعدل مخاطرة مرتفع مع تفاوت في الأسبـاب نتيجة للتأخر عن السداد وعدم القدرة على الوفاء أو تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجـة للحروب .

ومع أن المديونية الخارجية للدول العربية لا تتخطى حالياً مبلغ ١٠٠ مليار دولار إلا أنها في عام ١٩٨٣ تضاعفت ٢٠ مرة عما كانت عليه في عام ١٩٧٠ . والإشارة التي يقدمها بنك الإتحاد الخليجي واضحة . وهي تميز المجموعة الأولى بقدرتها عـلى الوفـاء بإلتزاماتها الخارجية إذا ما اضطرت الى طلب القروض من الخارج . وإنما لا تقف المسألة عند حد القدرة على الوفاء بالديون .

فقد نمت وتصاعدت خلال الحقبة النفطية فكرة الجمع بين دول الخليج النفطية في شكل ما من أشكال التعاون يضمها باعتبـارها الـدول العربيـة ذات الفوائض . وفيـما مضى ، في عام ١٩٦٤ عندما أحست بلدان المغرب العربي بتميز أوضاعها الاقتصـادية عن المشرق العربي ، بادرت بتشكيل اللجنة الإستشارية الدائمة للمغرب ، وهي لجنة لم يعد لها وجود حقيقي بعد أن تفاقم النزاع القطري فيما بين أعضائها . وهي تعاني الآن من إجراءات الحماية التي اتخذتهـا بلدان السوق الأوروبيـة المشتركـة ضد صـادراتها . خاصة وأن أقطار المغرب تعتبر بلدان السوق وعلى رأسها فرنسا من عملائها التقليديين صادرات وواردات وتخشى من أن تزيد بلدان السوق من إجراءاتها المضادة لها .

ولا شك أن هناك الكثير الذي يجمع بين دول الخليـج العربي الست التي كـوّنت مجلس تعاون دول الخليج في عام ١٩٨١ . فهي تشكل وحدة جغرافيـة ذات خصائص مشتركة عدد سكانها ٢٨ مليون نسمة ، موزعون عـلى مساحـة تبلغ ٣ مليون كيلومـتر مـربع . وهي تعتمـد على مـورد اقتصـادي طبيعي أسـاسي هـو النفط ، وتعيش عـلى استخراجه وتصديره . وبينما الموارد البشرية والطبيعية محدودة تماماً ، فإنه يوجد بها حوالى ٥٠٪ من احتياطيات النفط العـربي و١٢٪ من احتياطيـات الغاز العـربي ونسبة النـاتج المحصل من النفط إلى إجمالي النـاتج المحـلي قد وصلت إلى ٦٤٪ في كـل من الإمارات وقطر و٣٣٪ في البحرين و٦٣٪ في السعودية و٦٨٪ في الكويت و٥٦٪ في العراق و٦٩٪ في عمان .

وكما لعب النفط دوره في البداية في تكوين الكيانات الصغيـرة ، فلقد لعب دوره بعد ذلك في توحيدهـا . وبدأ الانتقـال من عصر الصيـد والغوص والتجـارة إلى عصر

النفط ، ومع أنها تشكل سوقاً داخلية ضيقة ، فلقد جرى في السبعينات تكامل الهياكل التحتية بهمة ونشاط . وتداخلت المصالح الاقتصادية من خلال المشروعات المشتركة .

وأقيمت صناعة تعتمد أساساً على كثافة رأس المال وكثافة استخدام الطاقة من نفط وغاز . فقامت صناعات أساسية موجهة للتصدير تتميز بأحجام اقتصادية كبيرة مثل صناعات الأسمدة وصهر الألومنيوم والبتروكيماويات الرئيسية . كما قامت الصناعات الموجهة أساساً إلى الأسواق المحلية والتي تتميز بطاقات إنتاجية كبيرة أيضاً مثل صناعات الأسمنت والحديد والصلب .

ومع أن مجلس تعاون دول الخليج قد قام في خضم الحرب العراقية الإيرانية ، واتخذ منذ البداية طابعاً أمنياً واضحاً ، إلا أنه عكف على وضع استراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية في دول المجلس ، وقام في المؤتمر الثاني للقمة الخليجية بالتصديق على الاتفاقية الاقتصادية وتشكل بذلك جناح اقتصادي لمجلس التعاون الخليجي . وساعد ذلك على التقارب بين دول الخليج . فلم يعد هناك حدود حقيقية بين هذه الدول . وأصبح التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري والأمني أمراً واقعاً نظراً لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة ولما تشعر به من أهمية قيام التنسيق بينها في مختلف المجالات .

وفي الوقت الحالي ، تجري الدراسات لتطوير التكامل وتعميقه داخل مجلس التعاون الخليجي . فتجري دراسة للتنسيق في مجالات الصناعات الأساسية : كالألمنيوم والحديد والصلب والأسمنت كما تمت دراسات متعلقة بمشروع الفحم النفطي ومشروع إطارات السيارات ومصنع خامات الألياف الزجاجية . وفي هذه المحاولات الجديدة تبرز أهمية بل ضرورة التكامل القطاعي بين دول الخليج .

ومن جانب آخر ، شرعت دوائر الجمارك في الدول الست في تطبيق بنود التعاون الجمركي فيما بينها . وفي مقدمتها البدء بتطبيق نظام الإعفاء من الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الوطنية المصدرة فيما بين أعضاء المجلس وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات الأخرى منها إلى أدنى من ٤٠٪ وإقامة جدار جمركي موحد حدوده الشمالية هي الكويت والغربية هي السعودية والجنوبية هي سلطنة عمان وإنشاء معهد جمركي مقره السعودية وتوحيد التعريفة الجمركية على مجموع البضائع العربية المستوردة ومجموع البضائع ذات الطبيعة الخاصة كالسجائر ومجموع البضائع الأجنبية المنافسة .

وقد أنشأ المجلس مؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال قدره ٢,١ مليار دولار يدفع

بالتساوي بين الأعضاء الستة ، ويكون مقرّها في الكويت . وقد بـدأت بتمويـل خط أنابيب الغاز لدول المجلس . ولقد بدأ العمل أيضاً في جسر السعودية / البحرين الذي يرتبط بشبكة واسعة من الطرق السريعة ،ويفتتح في عام ١٩٨٦ . ولن تكون هناك قيـود تحد من حرية العبور عملاً بقرارات مجلس التعاون القائلة بأن مواطني الـدول الأعضاء يعاملون معاملة واحدة في كل من هذه الدول دونما تمييز وان أولئـك المواطنـين يتمتعون بحقوق ممارسة المواطن الاقتصادية داخل أي من الدول الست في خمسـة مجالات هي : المقاولات والصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية .

ولا شـك أن التقدم الـذي يحرزه مجلس التعـاون الخليجي على طـريق التكامـل الاقتصادي العربي يثلج صدر كل أنصار العمل العربي المشترك . فهو خطوة انتقالية من العمل القطري إلى العمل الاقليمي . لكنها ينبغي ألا تتوقف عند هذه الحدود ، وإنمـا ينبغي أن تمتد بآفاقها إلى الحدود القومية وإلا كان من شأنها تجميع الدول العربية النفطية الغنية بعيداً عن بقية الدول العربية وبالتالي إضعاف العمل العربي المشترك . وإلى جانب قيام المبادرات الخليجية لإقامة تعاون موسع بـين مجموعـة دول مجلس التعاون الخليجي ومجموعة دول شرق آسيا ، فينبغي أن يوجه مجلس التعاون الخليجي نظرتـه إلى الغرب أيضاً .

ولا شك أن المشكلة الحقيقية في تكامل دول الخليـج إنما تكمن في ضيق السـوق الخليجيـة نفسها وهي التي لا تضم سـوى نحو ٣٠ مليـون نسمة من بـين حوالى ١٨٠ مليون عربي . وبفضل الأزمة الاقتصـادية العـالمية بـدأت دول الخليج تشكـو من عدم قدرتها عـلى تصريف منتجـاتها في الأسـواق غير العـربية ، ومن ثم أخـذت تبحث عن الأسواق العربية . ولا شك أن هناك تناقضاً كبيراً فيما يتعلق بتوفر عوامل الانتاج وضيق السوق المحلية على مستوى القطر الواحد . ولا شك أن هناك خلطاً بين مفهـوم التنمية بمعناها الشامل ومفهوم التصنيع أو حتى إقـامة المصـانع بـطريقة تسليم المفتـاح . وهذا طبيعي في غيـاب الاستراتيجيـة التنمويـة الشاملة عـلى مستوى الخليـج . ولا شك أن التصنيع الذي حدث قد اعتمـد على المتغيـرات الخارجيـة ، فما زالت مصـالح الـدول الصناعية الكبرى وشركاتها والقطاعات المحلية المرتبطة بها تلعب دوراً رئيسياً في توجيـه مسار التنسيق والتعاون فيـما بين دول الخليـج . ولذلـك كله ، فإنـه لا مخرج من هـذه الصعوبات إلا بالتأكيد على البعد القومي والسعي الجدي لتوحيد أو خلق السوق العربية القومية .

وفي الوقت الذي ما زلنا نطرح فيه قضية الخطى الصغيرة نحو التكامل الاقتصادي

بين الدول العربية ، قد يكون من الضروري أن نلفت النظر إلى ذلك التكامل الاقتصادي الذي سوف يتشكل بعد قليل بين العدو الإسرائيلي وبين الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما يسمى المنطقة الحرة .

الحوار مع الدكتور فؤاد مرسي

(رئيس الجلسة : الدكتور رمزي زكي)

د. رمزي زكي :
شكراً جزيلاً لأستاذنا ومحاضرنا الفاضل الدكتور فؤاد مرسي على هذه المحاضرة القيّمة وللعرض الشامل للأفكار والقضايا الرئيسية التي تضمنتها الورقة . ومن الواضح أنه قد عرض لنا الكثير من الأفكار والتحديات المختلفة التي تدعو إلى الحوار والنقاش . والآن أفتح باب الحوار .

د. زكريا عبد الحميد : كلية التجارة ـ جامعة الكويت :
أود أولاً أن أعبّر عن شكري على هذه المحاضرة القيّمة . ولديّ بعض الملاحظات التي تتفق مع ما ذكره المحاضر أكثر من اختلافها معه ، بالنسبة للأزمة العالمية عندما نفكّر أو نسأل ، هل هناك أزمة اقتصادية في النظام الرأسمالي ؟ نجد مما استعرضناه الآن أنه حتى لو اتفقنا أن النظام الرأسمالي قد استطاع حتى الآن أن يتكيّف بمهارة مع الكل ، وأن هناك تطوراً تكنولوجياً كبيراً قد يؤدي إلى الوفرة ، على الأقل في بعض القطاعات ، ففي رأيي أن هذا النظام لا يتعرض لأزمة ، أو على الأقل لا توجد بوادر أزمة بالنسبة له . هناك فعلاً دورة يمرّ بها الاقتصاد الرأسمالي ومثل هذه الدورات معروفة في هذه الاقتصاديات منذ نشأتها . وما أريد أن أخلص إليه ، هو أنه إذا كانت هناك أزمة فعلاً فهي تتعلق بالعالم النامي ومن ضمنه العالم العربي . قد تكون هناك أزمة قطاعية في الاقتصاد الرأسمالي ، ولكن من خلال التاريخ يتّضح لنا أن هذا الاقتصاد كان دوماً قادراً على تجاوز هذه الأزمات القطاعية وتحميلها لدول العالم الثالث . فلو أخذنا مثلاً أزمة النفط فسوف نجد أن الاقتصاد الرأسمالي قد خرج منها سليماً وحوّلها

إلينا ، رغم أنها لم تكن تشكل أزمة بالنسبة لنا سابقاً . وفي اعتقادي هناك أزمة متوقعة وهي أزمة الديون وهي أيضاً يمكن للعالم الرأسمالي أن يحملها للدول النامية . لذلك أكرر ما ذكرته من أنه إذا كانت هناك أزمة فهي في نظري أزمة العالم النامي بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص . وأيضاً لا أعتقد أننا مختلفون في أن الأزمة العربية ناتجة من التبعية ، والتبعية هنا لا تعني فقط الجانب السلعي والاستيراد والتصدير ، ولكن أيضاً حتى في اتباع نفس الوسائل لمعالجة مشاكلنا ، وهي وسائل وأدوات قد لا تناسبنا ، وأحياناً قد ننتظر حتى يتغلبوا هم على أزمتهم متوهّمين أن أزمتنا أيضاً سوف تحل تلقائياً . وهنا عندما نقول أن الحل يكمن في الخروج من التبعية والإندماج ، فإن هذا في نظري ، لا يعني فقط الخروج من مصيدة الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي وإنما الخروج من أي نظام آخر أيضاً رأسمالي أو غيره . وهذا بالتأكيد لا يعني بالضرورة الإنفصال عن العالم كلية . وشكراً .

د. عارف دليلة : وزارة التجارة والصناعة ـ الكويت :

أعتقد أننا لسنا في خلاف على أننا نقف على أرضية واحدة . ولكن مع ذلك يبقى هناك ما يستحق التعليق والحوار . أبدأ بسؤال أكاديمي حول ربط الأزمة العالمية بالحروب . أعتقد أن الحرب العالمية ما هي إلا لحظة انفجار للأزمة العالمية وليست بالضرورة أن تقع حتى نقول أن هناك أزمة عامة أولى وثانية وثالثة . ففي كتاب لينين الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية نجد شرحاً لآلية ظهور الأزمة العامة التي انفجرت في الحرب العالمية الأولى . ولذلك ، في اعتقادي ، ليس هناك ضرورة لقيام حرب عالمية حتى نقول بوجود أزمة وننتظر حرب ثالثة .

الملاحظة الثانية حول المقولة التي طرحها الدكتور فؤاد مرسي بأن الأزمة العربية حالياً هي أزمة تسويق النفط العربي . إن هذا يعني أن الأزمة قد بدأت عام **١٩٨٢** أو بداية الثمانينات ، ولكن في اعتقادي أن الأزمة الحقيقية العربية قد بدأت بارتفاع أسعار النفط وبالفورة النفطية ، وأن انخفاض انتاج وعائدات النفط هو عودة إلى الوضع الصحيح . إن كل الأخطار السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي وقع فيها الوطن العربي كانت نتيجة لهذا السبب ، وهو ارتفاع أسعار النفط . وبالتالي فإن مشكلة التسويق في نظري ليست أزمة ، وإنما تمثل عودة إلى الوضع الطبيعي لما قبل النفط . الأزمة الانفجارية بدأت عام **١٩٧٣ ـ ١٩٧٤** . وهنا يجب أن نتساءل هل هناك فعلاً فائدة حقيقية من رفع أسعار النفط . هناك فوائض مالية ظاهرة ؟ إذا أخذنا الآثار

الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لوجدنا أن النتيجة كانت سلبية جداً وقد تحدث الدكتور فؤاد مرسي حول هذه النقطة .

وحول معدل النمو ، أعتقد أن المعدلات التي أوردها الدكتور فؤاد تكون صحيحة للأسعار الجارية ولكن أيضاً كمعدلات محسوبة بطرق معينة . والدكتور فؤاد أدرى بهذه الطرق ، وبالتالي لو قمنا باستعمال الرقم الحقيقي ، وليس الجاري لاكتشاف المضمون الاقتصادي والاجتماعي والانتاجي القطاعي لهذا النمو فإننا ربما نجد أن معدل النمو ، حتى في البلدان التي يظهر فيها معدلاً مرتفعاً ، كان سلبياً .

والملاحظة الرابعة حول مفهوم المواجهة الذي استخدمه السيد المحاضر ، المواجهة في رأيي تعني التكيّف الإيجابي مع خطر ما . ولكننا هنا بصدد تكيف سلبي ولذلك أعتقد أن ما ذكره لا تنطبق عليه صفة المواجهة . جوهر الأزمة ، كما أكد الدكتور فؤاد ، هو الإندماج المبتذل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وإن كل ما يجري في الساحة العربية بما فيها الحرب العراقية ـ الايرانية ودخول اسرائيل إلى لبنان ـ الخ كان نتيجة هذا الإندماج والثورة النفطية . هناك ملاحظة أخرى حول نقطة أثارها الدكتور فؤاد ، وهي تفسير مواجهة الدول العربية لأزمة السياسة الانكماشية . أعتقد أنه في ظروف اقتصاد تبعي ومندمج في اقتصاد عالمي فإن أي سياسة غير إنكماشية سوف تؤدي إلى امتصاص كل الأموال إلى الخارج . وربما يكون هذا هو المبرر ، لماذا يجب أن نتبع سياسة انكماشية في اقتصاد تابع . وأخيراً ، حول التفسير الإيجابي الذي ورد في المحاضرة حول تجارب التنمية العربية وتجارب المواجهة والتكيف العربي في بعض الأقطار ، أعتقد أن نظرة الدكتور فؤاد نظرة إيجابية تستحق التأكيد عليها ، ولكن أخشى أن يكون رأي الدكتور فؤاد نتيجة لنظرة من الخارج إلى هذه الظاهرة ولو نظرنا إليها من الداخل فلربما نقيّمها تقييماً مختلفاً . وشكراً .

أ ـ محمد طه عبيد :

لقد ذكر السيد المحاضر أن الخروج من الأزمة يتطلب الخروج من التبعية الخارجية . وسؤالي كيف يمكننا تحقيق ذلك ونحن نعلم أن جزءاً من مجتمعنا العربي كانت ، ولا زالت ، له سياسات وارتباطات اقتصادية مع العالم الرأسمالي بينما الجزء الآخر كانت ، ولا زالت ، له سياساته وارتباطاته مع العالم غير الرأسمالي . فكيف نخرج من كل هذا ؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تساعدنا على ذلك ؟ وشكراً .

د. مجيد مسعود : المعهد العربي للتخطيط :

سوف أختصر تعليقي على نقطة واحـدة فيما يتعلق بـالنفط . لقد قلنـا أن النفط وطريقة استخدامه كانا السبب في زيادة اندماجنا في العالم الرأسمالي والتبعية له ومزيـداً من الطفيلية في اقتصاداتنا . والآن نعتبر ، كما ذكر السيد المحـاضر ، انخفـاض النفط كأزمة ، أو أحد أوجه الأزمـة التي تواجهنـا ، نحـن نعلم ، مع أن النفط يعتبـر سلعة ناضبة ، فإن استخدامنا له يعتبر استخداماً غير مفيـد بالنسبـة للوطن العربي وللبشـرية عموماً ، وبالتالي ألا ترون أن انخفاض انتاج وتصدير النفط ، من منظور آفـاق التقدم للعالم العربي ، يعتبر عاملاً إيجابياً ؟ ولماذا نعتبره أزمة ؟ وشكراً .

د. علي صادق : صندوق النقد العربي :

لديّ ملاحظتان : الأولى أن الأزمـة العالميـة الراهنـة في اعتقادي يمكن اعتبـارها عاملاً مفيداً بالنسبة للتوجه القومي العربي . وقد أعطانا الدكتور فؤاد مثـالاً على ذلـك وهو أنه لولا هذه الأزمة لربما لم تكن السعودية لتتوجه إلى الدول العـربية لمسـاعدتهـا في تصريف منتجاتها من البتروكيماويات . وفي رأيي أن هذا بصيص أمل جيد نتيجة لهذه الأزمة . الملاحظة الثانيـة بخصوص تصـدير النفط . فنحن قبـل سنوات كنـا نقول أن أزمتنا اننا نصدر كثيراً ، واليـوم نقول أن أزمتنـا اننا أصبحنـا نصدّر قليـلاً . والمشكلة الحالية أننا في الفترة السابقة ، عندما كنا نصدّر كميات كبيرة ، دخلنا في التزامات كثيرة والتي أصبحت بدورها تحتاج إلى زيادة الصادرات لتمويلها . والسؤال : لماذا لا نستطيع أن نصدّر كميات النفط التي تكفي لاحتيـاجاتنـا . في رأيي أن المصدّرين لم يـأخذوا في الاعتبار أثر السعر على الاستهلاك وسلوك الأفراد . لذلك فربما قيل لهم في السابق عن طريق الاقتصاديين الغربيين أن مرونة الطلب عـلى النفط قليلة جداً وبـالتالي إذا رفعتم السعر لن ينخفض الطلب ، ولكن في المـدى الطويـل اكتشفنا أن هـذا الكلام لم يكن صحيحاً وهو ما نشاهده اليوم . وشكراً .

د. عبد الفتاح العموص : كلية الاقتصاد والتصرّف ـ صفاقس / تونس :

أشكر الدكتـور فؤاد مرسي عـلى هذه المحـاضرة القيّـمـة وأود أن أتقدم بثـلاث أسئلة . هل الأزمة العالمية هي أزمة عملة صعبة ؟ حيث كـانت الأزمة في نهايـة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أزمة الجنيه الاسترليني ثم رأينا بعد اتفاقية بـريتون

وودز وبرنامج مارشال لأوروبا أن أصبح من مسببات الأزمة الدولار الأمريكي وتقلباته ؟ السؤال الثاني هل المخططات العربية التنافرية كانت سبباً في إحداث وتكريس أزمة التنمية في البلاد العربية ؟ ثالثاً : ما هو دور أصحاب القرار السياسي في تكريس الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ؟ وشكراً .

د. عبد الرحمن الحبيب : جامعة الكويت :

جاءت توصية من الدكتور فؤاد مرسي أثارت انتباهي ، وهي أنه نادى باستخدام القطاع الخاص ، ولكن ضمن خطط قطرية في محاولة تغيير أنماط التنمية العربية ، يا ترى هل الدكتور فؤاد مطمئن على أن القطاع الخاص ، الذي يكاد يعيش على الإنفاق العام ، سوف لا يستغل هذا ويقتل التخطيط ويمنع الخطط التي قد تهدف إلى إعادة النظر في أنماط التنمية ؟

عبد الحميد محفوظ : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

ملاحظتي الأولى حول تغيير نمط التنمية العربية وتتعلق ببعض الأبعاد التي توضّح أن الموضوع أكبر من هذا ، لأن التنمية المطلوبة لمواجهة أو تحدي الأزمة تكون دائماً مصاحبة بتحدي أكبر وهو التحدي الصهيوني . أقصد بذلك أن المطلوب ليس فقط تغيير السلع ، رغم أن هذا يمثل أيضاً عنصر ضغط على شروط وأوضاع وأشكال التنمية ، ولكن هذه التنمية تتم في ظل وجود صراع حقيقي وتاريخي . والمطلوب تغيير لنمط الحياة والتفكير الذي تقام عليه الحياة ، خاصة بعد أن أصبحت العقلية العربية عقلية استهلاكية تريد الوصول الى النتيجة بدون سبب ، وتريد حياة الرفاهية دون أن تقدم أو تعمل من أجل التنمية .

والنقطة الثانية ، ونحن نحاول تغيير نمط التنمية في مواجهة الأزمة العالمية ، أليس هناك أهمية لنوع العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ؟ بمعنى أي نمط من علاقات الإنتاج يصلح لمواجهة هذه الأزمة ؟ فيما يخصّ العمل العربي اعتدنا ربطه بموضوع النفط وعائداته . وفي اعتقادي أن العمل العربي يجب أن يكون مرتبطاً بناحية استراتيجية طويلة ، ولذلك فإن ربط هذا العمل بالنفط وعائداته بحيث يعتمد عليه وبحيث يحيى ويموت معه ، هو توجه غير سليم . وما أشار اليه الدكتور فؤاد بشأن المصاعب التي تواجه العمل العربي فإن أي عمل مشترك لا بد أن تكون له تكاليفه التي يجب تحملها إذا أردنا له النجاح . وشكراً .

محمد يوسف :

بداية أتقدم بالشكر للدكتور فؤاد مرسي على محاضرته القيّمة هذه . وفي تصوري أن النظام الإمبريالي العالمي هو السبب الحقيقي والتاريخي للأزمة العربية ككل والتي لا أعتقد أنها تبتدىء بتواريخ محددة ، وإنما هي عميقة الجذور ، وهي نتاج طبيعي للهجمة العالمية الامبريالية . إن هذه الأزمة العربية استحكمت عندما غاب استقلال القرار السياسي العربي والذي بغيابه طفت على السطح فلسفة خطيرة ، مارسها السياسيون وأخشى أن يكون الاقتصاديون أيضاً قد مارسوها ، أو على وشك ممارستها . فالغرب قد ضخّم لنا المشكلة ، وكان يجاهد على اقناعنا بأننا أمام كوارث كبيرة لا تحلّ إلا إذا اتخذنا قرار التبعية . وهناك سياسيون اتخذوا هذا القرار فعلاً تحت دعوى أن الأزمة خطيرة تحتاج إلى تقديم التنازلات ، وأن الأزمة أخطر من التمسك بالحلول الصحيحة . وأخشى أن تكون هذه فلسفة عامة . ومن هذه الحلول طرح التنمية القطرية في ظل المنظور القومي وهو الأمر الذي أجد نفسي عاجزاً عن فهمه لأن أي توجه قطري ، في نظري ، هو ضربة للعمل القومي . فالقطرية والقومية ضدان وإن تقدم الإنسان العربي مرتبط بقضية قومية وبحل قومي .

هذه الفلسفة ، وهذا التقهقر ، يمكن أن يقودا حتى إلى ترك الحرية نفسها . فالقطاع الخاص الذي ندعو الحكومات لإعطائه الحرية هو قطاع لا يمكن أن يؤتمن لأداء دور قومي ، إلا في ظل قرار سياسي حاسم وقومي ومسيطر وواعي ومنتمي ومنحاز ، وإذا افتقد القرار السياسي هذه المعالم فإن القطاع الخاص سوف لا يتمكن من القيام بالدور المطلوب منه . والتجربة أكدت لنا أنه عندما افتقد القرار السياسي هذه المعايير وأفسح المجال للقطاع الخاص فإنه فعلاً دمّر كل شيء . لذلك فإن فلسفة الخوف من ضخامة المشكلة ليست حلاً صحيحاً لمواجهة الأزمة العربية .

وفي اعتقادي أيضاً ، أن المشكلات القطرية في الوطن العربي ، لا يمكن حلّها قطرياً . فمثلاً ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة في السودان لا يمكن استغلالها فقط بقرار قطري في السودان ، وإنما عن طريق عمل جماعي يستخدم إمكانيات السودان الزراعية مع معادن صحراء الجزائر والخبرة الصناعية في مصر ومع النفط العربي . لذلك فلا يمكن قيام تنمية قطرية أو قومية بدون العمل الجماعي المتكامل إذا كنا نعني بالتنمية تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والنفسي للعالم العربي من أجل رفع قدراته الذاتية ، وشكراً .

مهندس محمد ابراهيم : شركة خدمات الكومبيوتر :

في الـواقع لقـد تشعّـب الحوار وتنـاول أزمة الاقتصـاد العربي وربـطها بـالأزمـة الاقتصادية العالمية . وربط الأزمـة بالتبعيـة للاقتصـاد الرأسمـالي العالمي . في متـابعتي للعرض والحديث ، افتقدت الاقتصاد الاشتراكي الذي كنت أتوقع تناوله أيضاً ، سلباً أو إيجاباً ، بالنسبة للاقتصاد العربي بحيث يمكن الاستفادة منه للخروج من الأزمة سواء بالنسبة للعالم العربي أو العالم الثالث عموماً . وشكراً .

رد الدكتور فؤاد مرسي

في الواقع أكاد أتفق مع كثير من الملحوظات والتعليقات التي طرحت لأنها كانت تفصيلاً للأفكار التي قدمتها ولا تختلف أو تتناقض معها . فيما يتعلق بأن الأزمة العربية وأزمة العالم الثالث إنما هي في الواقع أزمة تبعية ، كما ذكر الأخ الدكتور زكريا هذا كلام صحيح ، وعلينا إدراكه ، لأن طبيعة الأزمة في أي بلد نامٍ أو متخلف تختلف تماماً عن طبيعة الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي . فأزمة البلاد النامية هي انعكاس للأزمة الرأسمالية نتيجة لعلاقات التبعية . وتنعكس هذه الأزمة بصورة مختلفة وبدائية تكون لها آثارها الخطيرة في هذه الاقتصادات . فمثلاً لو نظرنا إلى أزمة الثلاثينيات وكيف انعكست في بلد نامٍ كمصر نجد أنها تمثلت في عدم بيع القطن لبريطانيا مما أدى إلى انهيار الزراعة المصرية وبالتالي الاقتصاد المصري بكامله ، لأنه كان قائماً على زراعة القطن ، ونتج عن ذلك إفلاسات في السوق بأعداد كبيرة وباع صغار الفلاحين أراضيهم إلى كبار الفلاحين أو رهنوها لدى البنوك العقارية مما أدى إلى استفحال ما سمي آنذاك بالمديونية العقارية وتمّ تدمير كل فرص نمو الصناعة المحلية لانفتاح السوق المصرية على السوف العالمي وتأثره به .

كما ذكر الكثير منكم ، أن الأزمة قد تكون فرصة لإعادة النظر والتفكير في أمور كثيرة . وقد يتحول هذا الظرف غير الموات الى ظرف موات للإنسان العاقل ، وعندئذٍ يتخذ الإجراء المناسب . لقد تأثر الاقتصاد المصري بالكساد العالمي الكبير ولكن بالمقابل استفاد منه في فرض تعريفة جمركية للحد من الواردات . ومع بدايات الصناعة المصرية ، التي بدأها بنك مصر ، بدأنا نشاهد صناعة مصرية تحت هذه الحماية . وفي اعتقادي أن التفكير يجب أن يتوجه نحو كيفية الاستفادة من هذه الأزمة ، وكيف يمكن حماية الاقتصاد العربي من أي أزمة عالمية مستقبلاً ، لأن هناك كتابات تقول بأن الاقتصاد العالمي قد يدخل في أزمة رابعة في عام ١٩٨٥ . فماذا فعلنا نحن لمواجهة هذا

الاحتمال . وفعلاً هناك اليوم أزمة عالمية بدأت في الغرب الرأسمالي أصلاً ويرصدون تحركها ويدرسون نتائجها . وهم أيضاً الذين يبشرون باستعادة الانتعاش الاقتصادي وعلينا أن نستخلص نتائجها ونقاومها مقاومة إيجابية .

وتعليق الدكتور عارف دليلة مفيد وفي معظمه لا يخرج مما ذكرته أنا . فيما يتعلق بالنقطة النظرية التي أثارها وهي أن هناك إمكانية لوجود أزمة عامة في النظام الرأسمالي ، على الأقل في الوقت الحالي ، من غير حرب ، فهذا صحيح . ونحن في الأزمة الغامة الثالثة إلا أنها بدون حرب . ولذلك فقد دعوت إلى تأمل هذه الظاهرة الجديدة وأيضاً إلى كيفية مواجهة الاقتصاد الرأسمالي لها . وهذه المواجهة في حد ذاتها أيضاً ظاهرة جديدة وتتمثل في القطاع العسكري في تلك الاقتصادات . وهذا القطاع يعتبر اليوم أكثر القطاعات نمواً وأكثرها تخطيطاً وانتاجية وربحاً وبالتالي فهو القطاع المتقدم في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بكل المعايير . لذا علينا أن نقسم الاقتصاد الرأسمالي العالمي مستقبلاً إلى قسمين هما القطاع المدني ، ونأخذ فيه جميع النظريات والمدارس الفكرية واختلافاتها حول هذا القطاع ، أما في القطاع العسكري فلا نجد اختلافاً بينهم لأنه قطاع متفق عليه ومخطط يستحوذ على أكبر العقول وله أسلوبه الخاص ، واستثماراته الخاصة به ، وهو الذي يحتل مركز الصدارة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ويعطي لأمريكا هذا الدور العالمي المميز . مع كل أزماتها المختلفة ، وعلينا دراسته لفهم المعالم الاقتصادية الجديدة والتي لا تظهرها النظريات الاقتصادية التقليدية المعروفة .

وبالنسبة للتساؤل حول هل الأزمة العربية بدأت منذ ١٩٧٣ أم حديثاً ؟ في اعتقادي إن الاختلاف لا يتعدى تلاعباً بالألفاظ أكثر منه إدراكاً للحقائق نفسها . لأننا كنا فعلاً في فترة توسع هائلة ومداخيل واستثمارات كبيرة . وكل هذا إنعاش وليس أزمة . ولكن ربما يعني السيد المعلّق شيئاً أكبر من ذلك وهو أزمة المجتمع العربي التي بدأت فعلاً في عام ١٩٧٣ ، ولا زال يعاني منها بمظاهرها المختلفة . مثلاً الانتقال المفاجىء من البداوة والصيد والغوص ، إلى الحضر والمجمعات السكنية والتجارية والاتصال بالسوق العالمي أخذاً وعطاءاً . . . الخ .

وفيما يتعلّق بالسؤال حول كيفية الخروج من مصيدة الإندماج ، فإن ذلك في الحقيقة سؤال كبير . وهو لب الموضوع . والمطلوب كيف يمكننا أن نتعامل مع العالم الرأسمالي ومشكلاته دون أن نكون جزءاً لا يتجزأ منه . وهذا يعني إعادة النظر في نمط تقسيم العمل الموجود في المنطقة العربية وكيف يمكننا تغييره بحيث نصبح شركاء فاعلين ، وبالتالي يمكننا الخروج من المصيدة . وهذا هو ما أعنيه أنا بتغيير نمط التنمية

العربية الذي عشنا فيها حتى الآن .

وأنا مع كلام الدكتور مجيد ، بأننا في محنة تدعونا إلى تحويلها إلى ظرف موات ونعيد النظر ، ومنذ ٧٥ و٧٦ كنا نقول أن النفط في الأرض أفضل من وضع الدولارات في البنوك الغربية . ولكن كانت هناك عوامل دفع نحو التمتع والاستهلاك . والحقيقة أن النفط نعمة ، لكن سوء استخدامه جعل منه نقمة بالنسبة لنا . وربما آن الأوان لإعادة النظر في كيفية استخدامنا له .

ملحوظات الدكتور علي صادق لا اعتراض لي عليها ، بأن الأزمة العالمية قد تكون مفيدة لنا . ولكن هذا يتطلب توافر مقدرتنا في تحويلها الى ظرف موات يكون في صالحنا . وإذا لم نتمكن من ذلك فسوف نستمر كما نحن ونعاني من الأزمة أو الأزمات القادمة ، وهنا أنا لا أدعو دولة عربية على حدة أن تتخذ مواقف منفردة ، حتى مصر التي تشكل ثلث العالم العربي ، وإنما أن تكون هناك رؤ ية قومية مشتركة فالعالم يعيش اليوم في شكل تكتلات دولية والتي أصبحت قانون النمو والتطور للاقتصاد العالمي . ويسري ذلك على العالم العربي . ولا مفر من ذلك لتخطي الأزمة العربية . وعلينا أن نواجه ذلك بالعقل وليس بالعواطف . وفي اعتقادي أنه لا مفر لأي بلد عربي من أن يسلك لنموه المنهج القومي ، بما في ذلك مصر ، وما عدا ذلك يكون خداعاً مدمراً .

وبالنسبة لتصدير النفط أو بقاءه في باطن الأرض فإنه بالتأكيد الاحتفاظ به أفضل لو نستطيع ذلك . ولكن للأسف ما كان يجري هو أننا كنا نتسابق في بيعه لأعدائنا . ونحن فعلاً خدمنا الاقتصاد الرأسمالي خدمات جليلة ، وقمنا نيابة عنه في تحمل أزماته بالمال والجهد العربيين ولكن مقابل لا شيء اقتصادياً أو سياسياً .

وعندما ندرس الأزمة الاقتصادية العالمية فإننا ندرسها بكل مكوناتها . وأحد هذه المكونات هو ، كما ذكرت أنا ، الأزمات القطاعية ومنها النفط . وكما ذكر الدكتور عبد الفتاح العموص فإن أزمة نظام النقد الدولي يعبّر عنها بأنها أزمة نظام بريتون وودز الذي وضع عام ١٩٤٤ على أن يجنب العالم بعد الحرب ما وقع فيه عقب الحرب العالمية الأولى ، من حروب نقدية شارك فيها المارك الألماني في ظل هتلر بنصيب وافر فيما سمى آنذاك بحرب التخفيضات ، حيث كانت الدول تلجأ إلى تخفيض عملتها لزيادة صادراتها . وقد دارت هذه الحرب على أساس أن العملة الأولى في الاقتصاد الرأسمالي هي الاسترليني ، والتي هدفت هذه الحرب إلى ضربها . وقصة حرب التخفيضات هذه قصة طويلة وتعتبر أساس نظام النقد العالمي الذي خرج فيه الدولار الأمريكي كعملة

عالمية قابلة التحويل الى الذهب ، ولكن عملياً تحوّل إلى الصرف بالدولار، الأمر الذي أدى إلى أغرب النتائج ، وهي أن يصبح الدولار ، الذي يعاني من العجز ، عملة صعبة عالمية . وأعطى لأمريكا قوتها الاقتصادية العالمية . لذلك فإن أزمة النقد العالمي هي فعلاً الأزمة التي تدور حول الدولار الذي يمثل عملة صعبة لدول العالم وخاصة الدول النامية .

ولا أعتقد أننا نختلف في أن الخطط العربية المتنافرة قد كرّست أزمة التنمية العربية . وأكدت ذلك أنا في صورة زيادة النزعة القطرية في العالم العربي ولأصحاب القرار السياسي الدور الأول في هذا الوضع . وليس هناك من يحاسب أصحاب القرار السياسي في العالم العربي كما هو حاصل عند تجاهلهم قرارات قمة عمان .

وبالنسبة لسؤال الدكتور عبد الرحمن الحبيب حول مدى الاطمئنان للقطاع الخاص لا شك أن القطاع الخاص يتّسم بالشراهة ، وهو فعلاً قد نما نمواً كبيراً خلال السبعينات . وكذلك نمت الرأسمالية في العالم العربي ، مما أعطاها قوة سياسية واجتماعية . ولذلك يجب ألا تؤخذ باستهانة سواء بالتهويل من شأنها ، مما يجعل من الصعب التعامل معها ، أو بالاستهانة بها وبتقليل دورها . وفي اعتقادي ، أن كلا الإتجاهين خطأ ، وعلينا أن نتعامل مع الرأسمالية العربية الحالية كما هي ، وعلينا أن ندرسها جيداً . وهذه الرأسمالية هي اليوم أنواع مختلفة . فهناك رأسمال صناعي ورأسمال زراعي ورأسمال تجاري ورأسمال عقاري وآخر نقدي ومالي . والمسيطران في الوقت الحالي هما رأس المال المالي والتجاري . وهما قطريان ولم يتجها أبداً الاتجاه القومي . فالتجاري حريص على سوقه المحلي مهما كان حجمه ، كما أن المالي حريص على الإندماج في رأس المال العالمي وليس العربي . وفي اعتقادي علينا النظر إلى رأس المال الصناعي العربي وإلى مدى استعداده للعمل معاً من خلال توحيد السوق العربي ، وكذلك دراسة هذا القطاع من ناحية مدى اندماجه في رأس المال العالمي . ومن الواقع الفعلي نجد أن القطاع الخاص العربي يمثل نسبة كبيرة في الاقتصد العربي ، فمثلاً في السعودية يمثل حوالى ٥٥٪ من الاقتصاد القومي . لذلك يجب عدم تركه جملة وتفصيلاً بل يجب دراسته وإمكانية الاستفادة منه .

أيضاً لا أعتقد أنني أختلف مع الأستاذ عبد الحميد محفوظ فيما أورده حول نمط التنمية والسلوكيات . وفعلاً أن التحدي الصهيوني يطرح علينا إلى جانب التحدي الاستعماري ، تحدي إضافي لأنه تحدي استيطاني وراغب في اقتلاعنا من أرضنا . فالمسألة لا تقتصر على فلسطين أو جنوب لبنان ، وإنما اقتلاع كل شبر يستطيع أن يصل

إليه مستنداً إلى أكبر قوى عالمية وعلى اللوبي الصهيوني العالمي . ولذلك تعتبر اسرائيل أن أي يهودي في العالم مواطناً اسرائيلياً وله الجنسية مقدماً . لذلك فالظاهرة الصهيونية لا تمثل تحدياً للمشروع التنموي العربي فقط ، وإنما للوجود العربي أصلاً . ويجب فهمها على هذا الأساس لأنها تسير على النمط الأمريكي القديم الذي اقتلع أصحاب الأرض الحقيقيين لبناء أمريكا على أنقاضهم ، ومدى نجاحهم لتنفيذ هذا المخطط يتوقف ليس فقط عليهم وإنما أيضاً علينا نحن أصحاب الأرض . وبالنسبة لظاهرة الاستهلاك فإني لم أتوسع فيها ولكن أشرت إليها من خلال القول بتحول الاقتصاد العربي إلى اقتصاد طفيلي في كل مكوناته . ونحن فعلاً نعيش في أزمة كبيرة ، اجتماعياً وسياسياً ، ونمرّ بفترة قد تكون من أغرب وأخطر الفترات التي مرّ أو يمرّ بها العالم العربي في التاريخ .

وفيما يتعلق بعلاقات الإنتاج ، أنا لم أتطرّق إليها ، باعتبار أن هذا ليس مجالها . وهذا لا يعني التقليل من أهميتها ، ونحن نعرف أن الاقتصاد الرأسمالي يتكوّن من عمال وأصحاب رؤوس المال . وتمثل اليوم القوى العاملة قوة أساسية في السوق الداخلي وعلينا أن نأخذها في الاعتبار . أيضاً ضرورة عدم ربط العمل العربي المشترك بالنفط يعتبر كلاماً سلبياً ، ولذلك فأنا أرفض أي كلام عاطفي في هذه الناحية . كما أن التكاليف القطرية للتكامل حقيقة يجب تحملها دون المساس بالسيادة القطرية . وفي هذ أختلف مع تعليق الزميل محمد يوسف لأن العمل العربي والوحدة العربية هي مصير العرب ويجب السعي إليه بخطوات جدية غير وهمية . لذلك فالتكامل له تكاليفه . ومثال على ذلك أن تكامل الدول الاشتراكية يتحمل تنمية البلدان الأقل نمواً فيه . لذا فإن أي تكامل جاد يجب أن يراعى مستوى نمو البلاد الأعضاء فيه .

بالنسبة لتعليق الأخ محمد يوسف عن أن حديثنا انصب على الأزمة العربية عموماً ، فأنا معه ، ولكن موضوعنا كان الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على العالم العربي . وإنما النقاش تطرّق إلى جوانب كثيرة للأزمة العربية . ولا شك أن هناك أزمة عربية كبيرة ليس لأن عبد الناصر مات عام ١٩٧٠ أو تولى السادات ، وإنما يمكن أن نعود بها إلى الوراء لعام ١٩٦٧ وعند الهزيمة العربية التي أحدثت تراجعاً في العالم العربي ، وردة للحركة الوطنية وحركة التحرر العالمي . ومنذ ذلك الوقت ونحن نعيش في حالة جذب وشد . أنا أخالفه الرأي فيما ذهب إليه بأن القومية والقطرية ضدان لا يلتقيان وأقول أنهما فعلاً نقيضان ولكنهما جدليان ، أي متكاملان وليس فيهم من ينفي الآخر .

وحول تساؤل الأخ محمد ابراهيم ، أنا فعلاً لم أتكلم عن العالم الاشتراكي في

محاضرتي ، لأني أولاً لم أتطرق إلى أزمته ، وإن كنت ذكرت في الورقة أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد انعكست في الاقتصاد الرأسمالي ولكن هذا لا يعني عدم وجود مشكلات في الاقتصاد الاشتراكي ، أو التغاضي عنها ، فمثلاً بلد مثل بولندا لم يستطع التغلب عليها لأن فيه مشكلات جذرية وأي محاولة سطحية أثبتت أنها غير مجدية . أما إلى أي مدى يمكن أن ندخل العالم الاشتراكي في رؤ يانا المستقبلية فقد أدخلته فيما ذكرته من وسائل كما في إعادة النظر في تقسيم العمل المخصص لنا ، وكذلك في علاقاتنا الدولية ، وهي تشمل العالم كله ، وكيف يمكن للعالم النامي أن يساعد بعضه بعضاً . وهنا تحضرني بعض المحاولات القيّمة مثل محاولة الهند في تخطي المجاعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي غذائياً وتحقيق الاستقرار السياسي ، نوعاً ما ، وهي تجربة عظيمة وتستحق الدراسة . وفي الورقة أوضحت أن المال العربي في السنين الأخيرة بدأ يتجه إلى شرق آسيا خاصة اليابان وسنغافورة وهونج كونج . ولكن ليس هذا ما نقصده لأن هذا يعتبر جزءاً من العالم الرأسمالي أيضاً . فهونج كونج الآن تعتبر مركزاً مالياً من الدرجة الأولى يضارع أي مركز مالي آخر في أوروبا . وهم يحاولون الآن تصفيتها . فإلى أي مدى يستطيع العالم العربي الاستفادة من هذه التصفية . هذه قضية تحتاج إلى دراسة . والمطلوب أولاً توطين المال العربي في العالم العربي .

وفي الختام لا أعتقد أننا في خلاف فيما ذهبتم إليه من تعليقات وأشكركم جميعاً .

د. رمزي زكي :

باسم المعهد العربي للتخطيط ، وباسمكم جميعاً ، وباسمي أيضاً ، أتوجه بالشكر لأستاذنا الفاضل الدكتور فؤاد مرسي على تلبيته الدعوة لكتابة هذه الورقة الثمينة ، ولتحمله مشقة الحضور إلينا من القاهرة ، وإجراء هذا الحوار الغني معه . وأؤكد له بأن ورقة اليوم ، ونقاش اليوم ، كان ثراءاً غير عادي لحلقتنا النقاشية حول موضوع العرب والأزمة الاقتصادية العالمية ، وشكراً ، وإلى لقاء آخر .

المعهـد العـربي للتخـطيط بالكويت

نبذه تعريفية

* أنشأته حكومة دولة الكويت بـالتعاون مع برنامج الأمم المتحـدة للانمـاء عام ١٩٦٦، كمؤسسة كويتية مستقلة باسم معهـد الكويت للتخـطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط.

* تم تحويله عام ١٩٧٣ الى مؤسسة عربية اقليمية باسم المعهد العربي للتخـطيط بالكويت، بناءاً على اقتراح من حكومة دولة الكويت وموافقة عدد من الدول العربية.

* في ينـاير عـام ١٩٨٠ تم الاتفاق بـين الدول العربية المؤسسة على اقرار المعهد كمؤسسة عربيـة مستقلة لمدة عشـرين عاما، ووقع على هذه الاتفاقيـة معظم الدول العربية، وعضوية المعهد مفتوحة امام بقية الدول العربية الأخرى الراغبة بالانضمام الى المعهد. علما بأن خدماته بجميع مجالاتها متوفـرة لكافـة الأقطار العربية.

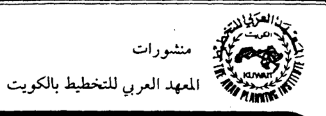
* وتتمثل خدماته في نشاطاته المتعددة التي منها:

- البـرامج التـدريبية الـطويلة والقصيـرة للاخصائيـين من موظفي الحكـومـات العربية وادارتهـا الذين يتصـل عملهم بتخـطيط وتنفيـذ بـرامـج التنميـة الاقتصادية والاجتماعية.
- الحلقات النقاشية السنوية.
- الخدمات الاستشارية.
- اعداد الابحاث والدراسات.
- اصدار المطبـوعات التي تعـالج قضـايا التخـطيط الاقتصادي والاجتمـاعي في الوطن العربي والتي نذكر بعضا منها هنا:



منشورات
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- اجتماع خبراء حول الاحتياجات التدريبية للدول العربية الاقل نموا، ١٩٨٣ (٢٩٠ ص - ٢,٥٠٠ د.ك) — اجتماع خبراء
- اجتماع خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم، ١٩٨٢ (١٤٢ ص - ١,٧٥٠ د.ك) — اجتماع خبراء
- اجتماع خبراء حول طرق واساليب تحديد واعداد المشروعات العامة والمعايير المستخدمة في تقييمها، ١٩٨٤ (٣٦٠ ص - ٣,٥٠٠ د.ك) — اجتماع خبراء
- اعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط ١٩٧٨/٧٧، ١٩٧٩ (١٧٢ ص - ١,٠٠٠ د.ك) — حلقة نقاشية
- اعمال حلقة نقاش حول قضايا النفط والتنمية ١٩٧٩/٧٨، ١٩٧٩ (٢٧٠ ص - ٢,٠٠٠ د.ك) — حلقة نقاشية
- انماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥، جـ١، ١٩٨٠ (٤١٢ ص - ٣,٠٠٠ د.ك) — مجموعة خبراء
- انماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥، جـ٢، ١٩٨٠ (٣١١ ص - ٣,٠٠٠ د.ك) — مجموعة خبراء
- بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الدول العربية، ١٩٨٢ (٩٥٢ ص - ٣,٥٠٠ د.ك) — د. كمال عسكر
- بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الكويت، ١٩٨٢ (٣٢٢ ص - ١,٢٥٠ د.ك) — د. كمال عسكر
- تخطيط المشروعات العامة، ١٩٧٨ (١٦٥ ص - ١,٠٠٠ د.ك) — د. احمد مراد
- التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الاقطار العربية، ١٩٨١ (٨٣١ ص - ٥,٢٥٠ د.ك) — ندوة
- التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ٦٠ - ١٩٧٥، ١٩٧٨ (١٧٣ ص - ١,٢٥٠ د.ك) — د. فؤاد مرسي
- الحلقة النقاشية الثالثة حول افاق التنمية العربية في الثمانينات، ١٩٨١ (٥٩٤ ص - ١,٧٥٠ د.ك) — حلقة نقاشية
- الحلقة النقاشية الخامسة: التنمية العربية والعلاقات الدولية، ١٩٨٣ (٣٢٦ ص - ٣,٠٠٠ د.ك) — حلقة نقاشية
- الحلقة النقاشية السادسة: حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي: الواقع والممكن جـ١، ١٩٨٤ (٥٦٥ ص - ٤,٠٠٠ د.ك) — حلقة نقاشية
- حلقة بحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي، ١٩٨١ (٩٢٦ ص - ٤,٥٠٠ د.ك) — حلقة بحثية
- المبادىء الاساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي، ١٩٧٨ (١٥١ ص - ١,٠٠٠ د.ك) — الامم المتحدة، ترجمة: د. احمد مراد
- ندوة ادارة الموارد النفطية في الدول العربية، ١٩٧٤ (٢٤٨ ص - ١,٢٥٠ د.ك) — ندوة
- ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، ١٩٨١ (٦٤٦ ص - ٤,٠٠٠ د.ك) — ندوة
- ندوة التعليم والتنمية، ١٩٧٨ (١٨٢ ص - ١,٠٠٠ د.ك) — ندوة
- ندوة التنمية الريفية في بعض الاقطار العربية، ١٩٧٨ (٥٢٤ ص - ١,٧٥٠ د.ك) — ندوة
- ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي، ١٩٧٩ (٥٦٢ ص - ٢,٢٥٠ د.ك) — ندوة
- ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي، ١٩٧٥ (٧٦٥ ص - ٢,٧٥٠ د.ك) — ندوة



- ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة، ١٩٨٣ (٥٥٤ ص - ٤،٠٠٠ د.ك) — ندوة
- N.A.Khan — Patterns of agricultural development in Arab countries, 1979 (266p - 1.750 KD)
- Seminar — Seminar on Investment policies of Arab oil producing Countries, 1974 (216p - 1.250 KD)

صدر حديثاً عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

منشورات : دار الشباب ـ قبرص .

كتب الحلقة النقاشية الثامنة :

١ ـ الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة . مساهمة نحو فهم أفضل (١٣٣ ص)	د. رمزي زكي
٢ ـ النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي .	د. علي عتيقة د. رأفت شفيق
٣ ـ نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية	د. عبد المنعم السيد د. عبد الراضي الحبيب
٤ ـ حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية .	د. عبد الله هدية د. خالد محمد خالد د. محمد السيد سعيد
٥ ـ مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية .	د. محمد علي الفرا
٦ ـ التحدي العربي للأزمة	د. فؤاد مرسي

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب ٥٨٣٤ (الصفاة)
العنوان البرقي : كوينست
تلكس : 22996 KT ك ت ٢٢٩٩٦
تلفون : ٨٤٣١٣٠

١٩٨٦/١٠/٢٣٩

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع